



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية



محاضرات في منهجية البحث العلمي

الدكتور عفان يونس

مقدمة:

البحث العلمي أداة لتحليل المعلومات والمعارف بهدف الحصول على حقائق معينة قد تكون جديدة وقد تسمح بتنمية معلومات علمية وفنية موجودة ومعروفة سابقاً، كما أنه وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التحليل والاستنتاج والابتكار لدى الباحث وهي ملكة عقلية تحتاج إلى القراءة والتأمل والتفكير المستمر وذلك بغرض تكوين نظريات ومقاربات وأساليب وطرق تفكير وتحليل وإعادة بناء ثم بعدئذ تطبيق ذلك في العملية البحثية.

يستفيد الطالب الجامعي في كليات الحقوق -على غرار كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية- من مادة طرق البحث العلمي في فهم مواد تخصصه فهماً منهجياً وموضوعياً سليماً، فهذا الطالب يدرس مفردات عديدة وموضوعات متنوعة في نطاق تخصصه العلمي، وتأتي مادة طرق البحث العلمي كي تجعله يفهم هذه المفردات فهماً علمياً منهجياً كما تجعله قادراً على ربط الموضوعات المتناثرة والمختلف ربطاً منهجياً كربط النتيجة بالسبب وملاحظة الظواهر المتماثلة وتشخيص الظواهر المتباينة وإجراء المقارنة بين النظم الاجتماعية والقانونية مما يمكنه من ملاحظة أوجه التماثل أو التشابه فيما بينها وكذلك ملاحظة أوجه التباين أو الاختلاف إن وجدت، وكل ذلك يزوده بقدرة اكتشاف مواطن الضعف والقوة في هذه الأنظمة وبعبارة أخرى ملاحظة مزايا ومساوئ كل نظام على حدة ومحاولة إصلاحها.

على أن أهمية البحث العلمي لا تتحقق إلا بوجود منهج يستعمل في إنجازه، وهذا ما يجعل أهمية وتقدم البحث العلمي يدوران مع المنهج وجوداً وعدماً، ويعتبر المنهج بمثابة طرائق للتحليل والوصف والاستنتاج والمقارنة التي يستعملها الباحث في العلوم الاجتماعية والقانونية عند إعداد بحثه بغية الوصول إلى نتائج علمية قابلة للتكرار في ظروف مماثلة تتميز بالموضوعية.

لذا يُعد المنهج العلمي الأداة الفكرية الأساسية التي تُمكن الباحث من الوصول إلى الحقيقة العلمية، مستنداً إلى تنظيم دقيق ومبادئ موضوعية. ومنهج البحث العلمي لا يُعتبر مجرد إطار نظري، بل هي وسائل عملية تسعى إلى حل المشكلات وتقديم تفسيرات علمية للظواهر. ويمثل اختيار المنهج المناسب في البحث العلمي أحد أهم العوامل المؤثرة في جودته، حيث يحدد هذا الاختيار أسلوب معالجة المشكلة، وطريقة جمع البيانات وتحليلها، وطبيعة النتائج المستخلصة، ولذلك فإن فهم مناهج البحث العلمي واستخدامها بشكل صحيح يُعتبر ركناً أساسياً في الكتابة العلمية، وفي وصول الباحث إلى إعداد بحث ذو قيمة علمية معتبرة.

على أن مناهج البحث العلمي التي يستعملها الباحث في العلوم الاجتماعية متعددة ومتنوعة، تستوجب دراستها الإحاطة بتعريفها وبيان وقوماتها وعرض خصائصها، وتحديد نطاق تطبيقها في البحوث القانونية. غير أن تحقيق هذا المقصد يفرض على الباحث إيجاد معيار لتصنيفها تصنيفاً علمياً دقيقاً يكون في حد ذاته معيار لتقسيم الدراسة. لذا يبدأ الباحث في دراسته لمادة مناهج البحث العلمي بمعالجة مسألة تحديد ذاتية مناهج البحث العلمي، ثم دراسة مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والقانونية والتي تنقسم إلى قسمين، القسم الأول هو المناهج الرئيسية التي يكثر توظيفها من طرف الباحثين والتي شاع تطبيقها في الدراسات الاجتماعية والقانونية المختلفة، أما القسم الثاني فيتعلق بالمناهج الثانوية التي يقل أو يندر استعمالها في البحث الاجتماعي والقانوني، إلا أن هذه الندرة في الاستعمال لا تعتبر مانع من الإحاطة بمفهومها وبأركانها وبخصائصها. غير أن الباحث يحتاج إلى أدوات أخرى غير المناهج العلمية تسمح له بإعداد وإنجاز بحثه، هذه الأخيرة تتمثل في وسائل جمع المعلومات والبيانات، خاصة إذا تعذر على الباحث الحصول عليها من المصادر المكتوبة أو كانت الظاهرة موضوع الدراسة تتطلب المعينة للحصول

على البيانات أو المعلومات التي تسمح للباحث بكتابة بحثه وبالنتيجة الوصول إلى نتائج تساهم في تطوير المعارف وتراكمها.

مما تقدم فإن دراسة مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والقانونية تقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المناهج النظرية للبحث في العلوم الاجتماعية والقانونية

الفصل الثاني: المناهج التطبيقية للبحث في العلوم الاجتماعية والقانونية

(أدوات جمع المعلومات).

الفصل الأول: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والقانونية

جاء في قاموس " لسان العرب " بأن " المنهج " هو " الطريق الواضح "،
والنهج الطريق المستقيم، والمنهاج جمع منهج أو منهاج وهو الطريق المستقيم
الواضح، ومنه نهج الطريق بمعنى " أبانه وأوضحه وسلكه " ⁽¹⁾، وفي هذا يقول الله
تعالى ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [سورة المائدة: الآية 48].

وفي خطابنا المعرفي توضع لفظة منهج كمقابل سديد للفظـة Method في
الإنجليزية، méthode في الفرنسية die Methode في الألمانية، وسائر البدائل في
اللغات الهندوأوروبية، وهي تعني الطريقة والمنهج، وتعود أصولها إلى اللغة
الإغريقية، حيث إستعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر، كما نجدها كذلك عند
أرسطو أحياناً كثيرة بمعنى بحث، والمعنى الاشتقاقي الأصلي لها يدل على الطريق،
أو المنهج المؤدي إلى الغرض المطلوب الخال المصاعب ⁽²⁾.

ولم تكتسب الكلمة معناها الاصطلاحي الذي يفهم منها الآن إلا في بدايات
النهضة الأوروبية، حيث أخذ المناطق يعنون بالمنهج باعتباره جزء لا يتجزأ من
أجزاء المنطق، فلفتوا الأنظار إلى أهمية المنهج وإن لم يصلوا حينذاك إلى تحديد
علمي دقيق للمنهج الذي تتطلبه البحوث العلمية الجديدة بإجراءاته التجريبية
وأأسسه الفلسفية، ولكن الكلمة أصبحت تعني على كل حال طائفة من القواعد
العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم ⁽³⁾.

أستناداً على ما سبق من معان لغوية لمدلول كلمة "نهج" في المعاجم
والقواميس اللغوية، يستخدم علماء المنهجية مصطلح "المنهج العلمي" فقد عرفه

(1) نقلاً عن: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعه، البحث العلمي. الجزء الثاني، الطبعة السادسة،
مكتبة العبيكان، الرياض، 2012. ص 173.

(2) يمني طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي، لندن، 2017. ص 23.

(3) حسن الشافعي، في المنطق ومناهج البحث، الطبعة الأولى، دار الهاني، القاهرة، 2006. ص 102.

عبد الرحمن بدوي بأنه «الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة، وعن طريق مجموعة من القواعد العامة، التي تسيطر على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة». ويضيف بأنه «علم التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون غير عارفين بها»⁽¹⁾.

أما جمال زكي ومن معه فيرون بأن المنهج العلمي هو «الوسيلة التي عن طريقها يمكن الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق، في أي موقف من المواقف، ومحاولة إختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتقييمها لنصل إلى ما يطلق عليه إصطلاح نظرية، وهي هدف كل بحث علمي»⁽²⁾. أما على عبد الرازق جبلي ومن معه فيرون بأن المنهج بأنه «بمثابة الاستراتيجية العامة أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه وتحقيق هدفه ... أي أنه الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد والخطوات يستفيد منها الباحث في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي»⁽³⁾.

أما صالح بن حمد العساف فيعرف المنهج العلمي بأنه «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقائق في العلوم المختلفة بواسطة مجموعة أو طائفة من القواعد التي تهمين على العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول عن طريق ذلك إلى نتائج معلومة»⁽⁴⁾. ويرى Mathieu Guidere بأن المنهج العلمي هو «مجموعة الخطوات التي تتبعها الفكر الإنساني لإكتشاف وإثبات حقيقة علمية»⁽⁵⁾.

(1) عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977. ص 4.

(2) جمال زكي وسيد ياسين، **أسس البحث الاجتماعي**، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962. ص 8.

(3) علي عبد الرازق جبلي، محمد أحمد بيومي، نادية عمر، **ومناهج البحث الاجتماعي**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992. ص 8.

(4) صالح بن حمد العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، الطبعة الأولى، شركة العبيكان، الرياض، 1989. ص 169.

(5) Mathieu Guidere , *Méthodologie de la recherche. Guide du jeune chercheur en Lettres, Langues, Sciences humaines et sociales Maîtrise, DEA, Master, Doctorat*. Ellipses Édition, Paris, 2004. p. 4.

على أن تتعدد مناهج البحث العلمي نظرًا لاختلاف التخصصات العلمية وتنوع المدارس في كل تخصص علمي، كما تتنوع وتختلف تسميات المنهج الواحد، كما تنوعت أساليب وطرق ومنطلقات وأسس تصنيف المناهج. وما يجب التنبيه إليه أن مختلف هذه الأصناف والمناهج تشترك في قواعد متفق عليها وأسس جامعة تعتبر بمثابة آلية عمل هذه المناهج والمنطق النظري لأثرها في البحث العلمي.

كما أن الغرض من عملية التصنيف هي التقريب بين هذه المناهج التي قد تتداخل مع بعضها البعض في بعض الجزئيات، كما قد يتوقف تطبيق منهج محدد ضرورة تطبيق منهج آخر معه للزومه للإجابة على الإشكالية أو لتوضيح بعض المسائل المرتبطة بهذه الإشكالية. والمهم في الأمر أن يكون الباحث مدركاً ما المنهج الذي يستعمله وما المتوقع أن يحققه من خلاله .

ومن أشهر تقسيمات المناهج التقسيم الذي يقسم المناهج إلى قسمين، الأول: يتعلق بالمناهج الرئيسية، والثاني: يتعلق بالمناهج الثانوية⁽¹⁾؛ والتقسيم الذي يقسم المناهج بدوره إلى قسمين، الأول مناهج نظرية، والثاني يتعلق بالمناهج التطبيقية المتمثلة في المقابلة والاستبيان والملاحظة⁽²⁾. لكن الدراسة الحالية تعتمد تقسيماً ثنائياً آخر للمناهج هي⁽³⁾:

المناهج العقلية (المبحث الأول)

المناهج الإجرائية (المبحث الثاني)

(1) من هذا الاتجاه: نوال محمد عمر، **مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية**، دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، بيروت، 1986. ص 99.

(2) من هذا الاتجاه: محمد الغالي، **المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مكتبة المعرفة، مراكش، 2005. ص 93.

(3) من هذا الاتجاه: عبد الرحمن حلي، **المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية**، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2017. ص 87.

المبحث الأول: المناهج العقلية

يرى الفقه وعلماء المنهجية بأن المناهج العقلية هي " تلك المناهج التي تتخذ من التفكير العقلي أساساً لها" ⁽¹⁾. أي أنها المناهج التي تسمح بحصول المعرفة عن طريق الاستدلال أي طالب الدليل، ويعد الاستدلال عملية منطقية تستنتج فيها صحة أشياء ناتجة عن التسليم بصحة قضية أخرى، فهو "عملية منطقية ينتقل فيها الفكر من قضية مسلم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة" ⁽²⁾. وعليه يمكن القول بأن الاستدلال هو الانتقال مما هو معلوم إلى ما هو مجهول، إذ إنه يتضمن عدة عمليات مجردة، تؤسس على معلومة مؤكدة في نزاع وتطبيقها على واقعة أخرى ⁽³⁾.

ومما تقدم يتضح بأن الاستدلال يتضمن مقدمة ونتيجة تربطهما علاقة منطقية يكشف عنها العقل، وذلك من خلال تطبيق المقدمة أو المقدمة الكبرى؛ ألا وهي القاعدة المؤكدة الموجودة على الواقعة محل النزاع المعروف أو المقدمة الصغرى، وذلك من خلال وجود ارتباط فيما بينهم وهذا ما يظهر أو يتوصل إليه العقل ⁽⁴⁾.

وقد يكون الاستدلال قانونياً، وقد يكون قضائياً، فمن جهة الاستدلال القانوني فهو منهج عقلي يرتب الوصول إلى الحلول القانونية للنزاعات المعروضة، وذلك باللجوء إلى عدة وسائل عقلية. فالقانون يهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد داخل

(1) مصطفى البنداري، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، الطبعة الثانية، دار الأهرام، القاهرة 2022. ص 82.

(2) عبد المنعم الحنفي، المعجم الفلسفي، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000. ص 69. عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، مرجع سابق. ص 87.

(3) Perelman Chaïm, "Raisonnement juridique et logique juridique", *Archives de philosophie du droit*, 1966, p. 2.

(4) محمود السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 1998. ص 23.

المجتمع، وهذا ما يستتبع فرض سلوك معين يعكس قيمه ومبادئه، وهو ما يعكس دوره تجاربه السابقة، والاستدلال القانوني هو تطبيق هذه المبادئ على ما يستجد من وقائع⁽¹⁾.

أما الاستدلال القضائي فيعد الأداة الرئيسية في تطبيق القواعد القانونية على الوقائع المجتمعية، إذ القضاة في الأحكام القضائية ملتزمون بتسبيب أحكامهم، وهذا ما يتضمن اللجوء إلى وسائل المنطق من استدلال وقياس. ويعكس الحكم القضائي منهج الاستدلال وبوضوح، إذ إنه يتضمن مقدمة كبرى ألا وهي النص القانوني، ومقدمة صغرى ألا وهي الواقعة أو النزاع المعروض، ومن ثم النتيجة أو التطبيق⁽²⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الاستدلال القضائي يتصف بأهميته القصوى في المجال القانوني، إذ يعد استدلالاً مركباً، فهو من جهة يتوصل به إلى الحكم من خلال القواعد، وهذا ما يمثل أداة تطبيق القواعد، ومن جهة أخرى يتضمن وسائل الاستدلالات الرئيسية أو الأولوية من مقدمات كبرى وصغرى ونتيجة، فهو قد يتضمن اللجوء إلى قواعد قانونية بالإضافة إلى قواعد أخرى غير قانونية⁽³⁾.

ويتخذ الاستدلال صورتين، أولاهما الاستنباطي، وثانيتهما الاستقرائي، كما قد يكون الاستدلال مباشراً، وذلك في الأمور التي يتوصل إليها الباحث من خلال قضية واحدة معلومة بلا توسط قضية أخرى، وقد يكون غير مباشر وذلك في الأمور التي يتوصل إليها الباحث من خلال عدة قضايا. وعليه فإن دراسة المناهج العقلية تتطلب البحث في كل من المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي (المطلب الأول)، المنهج المقارن (المطلب الثاني)،
المنهج التحليلي (المطلب الثالث).

⁽¹⁾ Jean-Louis Bergel, *Théorie générale du droit*. Dalloz, Paris, 5^{ème} edition, 2012, p. 263.

⁽²⁾ Perelman Chaïm, « Raisonement juridique et logique juridique », op. cit, p.12.

⁽³⁾ فايز محمد حسين، التدريب القانوني والمهارات القانونية وكفالة الحق في التقاضي، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2013. ص 235.

المطلب الأول : المنهج الاستنباطي

على غرار المنهج الاستقرائي أو التجريبي يعتبر المنهج الاستنباطي أو التحليلي أو الاستدلالي من أهم المناهج التي تستعمل في مجال البحث الاجتماعي والقانوني، وللإلمام بهذا المنهج وبيان أهميته وطريقة تطبيقه من طرف الباحثين، تناول مفهوم المنهج الاستنباطي (الفرع الأول)، ونبين أركانه (الفرع الثاني)، ثم نعرض لطريقة تطبيقه في الدراسات القانونية (الفرع الثالث)، وفي الأخير تقيّمه (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستنباطي

يقتضي- بيان مفهوم المنهج الاستنباطي التصدي لمسألة ضبط تعريفه الدقيق (أولاً)، ثم بيان الأساس الذي يقوم عليه (ثانياً).

(أولاً)- تعريف المنهج الاستنباطي: يعد المنهج الاستنباطي منهجاً تحليلياً، باعتباره ينطلق من الكل لفهم وتفسير الجزء، إذ يبدأ الباحث في استخدام هذا المنهج من القواعد العامة والنظريات الكلية لينتقل بعد ذلك الى تحليل وشرح الفروع، وذلك باستعمال القياس البرهاني الذي يتم الاستدلال به على صحة النتائج.

لذا يعرفه الدكتور عبد الرحمن بدوي المنهج الاستنباطي بأنه " الوصول إلى الأحكام الجزئية من الأحكام الكلية، أي الوصول من الكل إلى الجزء، أو بمعنى آخر هو التوصل إلى معرفة حكم الخاص ارتكازاً على العام أو الكل " (1). أما الدكتور جابر جاد نصار فيرى أن المنهج الاستنباطي في الدراسات القانونية هو " الوصول إلى الأحكام الجزئية من الأحكام الكلية، أي الوصول من الكل إلى الجزء " (2). وعليه يقوم الاستنباط وفقاً للتعريفين السابقين يقوم على أساس تصور عقلي لوضع مقدمات

(1) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، المرجع السابق. ص 79.

(2) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005. ص 38.

وفروض، وذلك للوصول إلى نتائج، وهذه الفروض تبدأ من القواعد الكلية أو العامة إلى الحالات الخاصة أو الجزئية.

(ثانياً)- أساس المنهج الاستنباطي: وأساس المنهج الاستنباطي هو إنطلاق الباحث من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية، أي أنه يقوم بتفسير القواعد الكلية وينتهي إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الفرضية التي تصدى لدراستها، بمعنى أنه يبدأ بدراسة القواعد العامة والوقوف على شروط ونطاق تطبيقها، وذلك قبل تناول الإشكالية محل البحث وتحليلها، بغية الوصول إلى اختيار القاعدة المناسبة لتطبيقها على الإشكالية، ومن ثم الوقوف على آثار هذا الاختيار والحل⁽¹⁾.

وعليه فإن الأساس الذي يقوم عليه المنهج الاستنباطي هو الاستدلال بالعقل والتأمل والتفكير والقياس المنطقي في الاستنباط، للوصول إلى النتائج والحقائق، وذلك بالانطلاق من مبادئ ثابتة معروفة وعناوين عامة، للخروج منها بنتائج فهو يدرس النظريات العامة ويحللها، بهدف الوصول إلى نتائجها وفروعها ويقوم على تفكيك القضية إلى اجزائها ويربط بين المقدمات والنتائج ويبدأ بالكليات ثم منها إلى الجزئيات⁽²⁾.

الفرع الثاني: أركان المنهج الاستنباطي

يفرض تطبيق المنهج الاستنباطي على الباحث الإتيان بالصبر لمجموعة من الخطوات ويطبق تفصيلاتها (أولاً)، كما يشترط في الباحث أن يكتسب جملة من القدرات الذاتية حتى تنجح عملية الاستنباط التي طبقها في بحثه ويتوصل إلى النتائج الصحيحة (ثانياً).

(1) محمود السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، المرجع السابق. ص 59.

(2) كريمة حليم، الأسس المنهجية للبحث العلمي في الدراسات التربوية والاجتماعية، الطبعة الأولى، انفو برانت للطباعة والنشر، الرباط، 2018. ص 21.

(أولاً)- خطوات المنهج الاستنباطي: يشترط في الباحث حين توظيف

المنهج الاستنباطي أن يطبق خطواته التالية بحرص وأن يراعي ترتيبها ⁽¹⁾:

(أ)- حصر الأدلة والحقائق: وتعرف باسم المقدمة المحورية أو العامة وهي

أولى مراحل استخدام المنهج الاستنباطي، حيث يطرح الباحث أمور حقيقية

وواقعية لا يشوبها خطأ، وتكون هذه الأفكار بديهية أو من المسلّمات وهي بمثابة

المدخل العام إلى البحث الجديد الذي ينوي الباحث البحث فيه.

(ب)- تحديد الجزئيات: من خلال تجزئة القاعدة الرئيسية السابقة إلى

قواعد جزئية أو تقسيم الأفكار الكلية أو الفرضيات إلى أفكار جزئية عن طريق طرح

الأسئلة فرعية والإجابة عنها بغية الوصول إلى القواعد الرئيسية.

(ج)- استنباط الفرضيات: يقوم الباحث بتجميع كل الأفكار والأجزاء

المتوصل بها أي جمع الأجوبة على الأسئلة السابقة. وينتقل إلى ترتيبها وتجميعها

للوصل إلى القاعدة المرجوة له.

(د)- تحليل النتائج: يقوم الباحث في هذه الخطوة الأخيرة بتحليل النتائج

ويرى إن كانت تأكد الفرضية أو ترفضها بعد تأكده من المعلومات التي تم جمعها.

(ثانياً)- شروط استخدام المنهج الاستنباطي: عندما يستعمل الباحث

المنهج الاستنباطي يجب أن يكون مكتسباً لبعض الصفات، هي كالآتي ⁽²⁾:

(أ)- أن يكون الباحث دقيقاً: بمعنى ألا يهدر أي كلمة صغيرة كانت أو كبيرة في

الفقرة أو النص الذي يخضعه للدراسة التحليلية، الأمر الذي يسلم منه القراءة

بعناية وتمحيص الآراء والأفكار بتجرد وموضوعية.

(ب)- أن يكون الباحث مبدعاً: حين تناوله لقضية ما بالتحليل يجب على

الباحث ألا يكون دوره تقليدياً بمعنى أن يقف عند المعاني الظاهرة للفكرة أو النص،

(1) ماثيو جدير، منهجية البحث. ترجمة مليكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة السورية، دون طبعة، دمشق، 2004. ص ص 80 - 81.

(2) عكاشة بن المصطفى، مناهج العلوم القانونية والاجتماعية. دون طبعة ومكان نشر، 2020، ص 112.

الأمر الذي يستلزم منه الوصول إلى المعاني غير الظاهرة كي يكون بحثه قائماً على عنصر الإبداع والإضافة.

الفرع الثالث: تطبيق المنهج الاستنباطي في البحث القانوني

تعدد حالات تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال البحث القانوني، سواء كان المشرع (أولاً)، أو من طرف القضاء (ثانياً)، أو من طرف الفقه (ثالثاً).

(أولاً)- استعمال المشرع للمنهج الاستنباطي: عند القيام بعملية سن قواعد قانونية تشريعية جديدة يعمل المشرع الاستنباط، لأنه وقبل الشروع في عملية صياغتها ينطلق في تحديد نطاقها وأحكامها من قاعدة أخرى أعم وأشمل منها. وأفضل مثال على ذلك نية المشرع في تنظيم عقد مستحدث بأحكام خاصة وإدراجه ضمن فئة العقود الخاصة، فإنه يستنبط بعض هذه الأحكام من قاعدة سابقة هي النظرية العامة للعقد؛ وهنا نلاحظ أن المشرع قد انتقل من القاعدة العامة إلى جزئيات خاصة وهي الأحكام الخاصة للعقود المسماة ⁽¹⁾.

(ثانياً)- استعمال القاضي للمنهج الاستنباطي: يركز العمل القضائي في حل النزاعات على الاستنباط في إصدار الأحكام، ولا يمكن لقضاة الموضوع إصدار أحكامهم إلا باتباع الخطوات التالية ⁽²⁾:

(أ)- المبدأ القانوني أو القاعدة القانونية: هي التي تمثل في المنهج الاستدلالي تلك المقدمة الكبرى (المرحلة الأولى).

(ب)- الوقائع المادية: أي المقدمة الصغرى أو الفرعي (المرحلة الثانية).

(ج)- الحكم القضائي: يسمى بالنتيجة أو الحل، يتم الوصول إليها بتطبيق المبدأ القانوني أو القاعدة القانونية العامة في المجال القانوني تسمى بالاجتهاد القضائي (المرحلة الثالثة).

⁽¹⁾ محمود محمد علي صبره، الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين. مكتب صبره للتأليف والترجمة، دون طبعة، القاهرة، 2009. ص 55 وما بعدها.

⁽²⁾ حنان سعدي، مناهج وتقنيات البحث القانوني. مكتبة الألفية، الطبعة الثانية، الرباط، 2021. ص 159 وما بعدها.

(ثالثاً)- توظيف الفقه للمنهج الاستنباطي: تتعدد حالات تطبيق المنهج الاستدلالي في البحوث النظرية حيث نجد أن الباحث وعلى سبيل المثال في مادة قانون العقوبات يمكن له إتباع هذا المنهج عند دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة (مثل الإرهاب الدولي، خطف الطائرات، غسيل الأموال، الإجرام الإلكتروني، أو الأفعال الماسة بالبيئة)، لتقرير مدى إمكانية تجريمها في ظل القواعد الجنائية العامة والكلية القائمة، وما ينبغي أن تكون عليه لاستيعاب الظواهر الجزئية المذكورة⁽¹⁾.

الفرع الرابع: تقييم المنهج الاستنباطي

يعد المنهج الاستنباطي واحداً من أهم مناهج البحث العلمي حيث يلجأ إليه عدد كبير من الباحثين لإنجاز أبحاثهم ودراساتهم لما يتميز به من مزايا (أولاً)، غير أنه لم يسلم من نقد وتجريح المشتغلين بالمنهجية لما يشوبه من قصور في دراسة الظواهر الاجتماعية والقانونية (ثانياً).

(أولاً)- مزايا المنهج الاستنباطي: يوفر الاستنباط للباحث في العلوم الاجتماعية والقانونية العديد من المزايا هي⁽²⁾:

(أ)- التراتبية والتنسيق الذهني: تعد هذه الخاصية من أهم المزايا التي تميز المنهج الاستنباطي عن غيره من المناهج والتي تمنحه طابعاً خاصاً، حيث أن الباحث ينطلق من مقدمات أو مسلمات إلى نتائج صحيحة استدلالية سلسلة ومبرهن عليها وفق أدلة منطقية.

(ب)- الوصول لنتائج دقيقة وبقينة: من الثابت في المنهج الاستنباطي أنه يستند بالأساس على بديهيات مسلمة مستقرة في جميع العقول إذ لا ينازع العاقل في بديهية استحالة الجمع بين النقيضين أو بديهية أن الكل أكبر من الجزء. وعليه فإن

(1) صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999. ص 138.

(2) في عرض هذه المزايا: محمد العروصي، المرشد في المنهجية القانونية، الطبعة الثانية، مطبعة أناسي، مكناس، 2022. ص ص 39-40.

الانطلاق من بديهيات إلى حين الوصول إلى نتائج يجعل الباحث مطمئناً لما يصل إليه وذلك من خلال الاحتكام إلى العلاقة بين تلك البديهيات وما يتفرع عليها من نتائج منطقية.

(ج)- المنطق: يتميز المنهج الاستنباطي بميله نحو المنطق من خلال اعتماد الباحث على فرضية أو فرضيات معينة ثم يقوم بالبحث حول هذه الفرضيات للوصول إلى نتائج سواء جاءت نتيجة الاختبار بالسلب أو الإيجاب.

(ثانياً)- عيوب المنهج الاستنباطي: على غرار باقي مناهج البحث العلمي، يتخلل المنهج الاستنباطي العديد من العيوب هي ⁽¹⁾:

(أ)- إمكانية غياب الموضوعية: من أهم العيوب التي تشوب المنهج الاستنباطي هي وطغيان الذاتية التي تجعل البحث ونتائجه متأثرة بآرائه وقناعاته ومعتقداته. والعلة في ذلك تكمن في أن هذا المنهج يقوم على الاستدلال المنطقي والقياس والبرهان العقلي مما يضع موضوعية المنهج الاستنباطي على محك.

(ب)- الإعتماد على الفرضيات: النتائج التي يتوصل إليها باستعمال المنهج الاستنباطي لا تخرج عن دائرة المقدمات أو الفرضيات المستند عليها، وبالتالي فإذا بدأ الباحث بمقدمة غير صحيحة قد ينهي به الأمر إلى نتيجة غير صحيحة.

المطلب الثاني: المنهج المقارن

يمثل المنهج المقارن في الدراسات الاجتماعية والقانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب والظواهر الاجتماعية وعلى النظم القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالظواهر الاجتماعية والنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف، والموازنة بين كل ذلك ومن ثم الوصول إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقق ⁽²⁾.

(1) محمد العروصي، المرشد في المنهجية القانونية، مرجع سابق. ص 39-40.

(2) أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999. ص 43.

وتتصدى الدراسة لتحديد مفهوم المنهج المقارن (الفرع الأول)، ثم نضبط مستوياته (الفرع الثاني)، ثم نبين أهميته في الدراسات والبحوث القانونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مفهوم المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من أهم المناهج في الدراسات الاجتماعية والقانونية، لذا سنتولى تعريفه (أولاً)، ثم نبين خصائصه وأسباب تطبيقه في نطاق العلوم الاجتماعية (ثانياً).

(أولاً)- تعريف المنهج المقارن: سنعرض لتعريف المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية (أ)، ثم نحدد تعريفه في نطاق العلوم القانونية (ب).

(أ)- تعريف المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية: المنهج المقارن إصطلاح عام يشير إلى «إجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل السببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقات المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض، وذلك بواسطة توضيح التشابهات والاختلافات التي تبينها الظواهر التي تعد من نواح مختلفة قابلة للمقارنة»⁽¹⁾.

هذا ويقصد بالمنهج المقارن في العلوم الاجتماعية «طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبرازها أسبابها وفقاً لبعض المحكّات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والاحصائية. ويمكن الوصول عن طريق هذه الدراسة إلى صياغة النظريات الاجتماعية»⁽²⁾.

(ب)- تعريف المنهج المقارن في نطاق العلوم القانونية: عرف فقهاء القانون المنهج المقارن بأنه «دراسة إشكالية أو موضوع ما في القانون الوطني ومقارنتها بنظام

(1) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، بيروت، 1982. ص 266.

(2) عاطف علي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2006. ص 133.

قانوني أجنبي أو أكثر، بغية الوقوف على أوجه التقارب والاختلاف وأسبابهما؛ وذلك للوصول إلى جوهر القواعد ولأجل الوقوف على أكثر القواعد ملائمة للموضوع أو الإشكالية « (1).

يبدو للوهلة الأولى أن المقارنة لا تستدعي أن تكون منهجاً قائماً بذاته، من منطلق أنها محايدة للبحث العلمي، فالباحث العلمي يلجأ للمقارنات مهما كان المنهج الذي يتبعه، بل إن الهدف من العلم هو دراسة التباينات بين الظواهر، وتحديد الظروف التي يظهر فيها هذا التباين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالمقارنة بين هذه الظواهر. كما أن المقارنة تسمح بالتحقق من صحة الفروض، فإن لم نقم بمقارنتها بواقع الظاهرة محل البحث كانت النتائج المتوصل إليها غير دقيقة.

(ثانياً) - خصائص وأسباب تطبيق المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية:

يلاحظ علماء المنهجية أن هناك إطراد متنامي في إعمال المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية (ب)، والسبب في ذلك يعود إلى خصائصه الذاتية (أ).

(أ) - خصائص المنهج المقارن: يتميز المنهج المقارن بمجموعة من الخصائص تجعل منه منهجاً مرناً ومتاحاً يسمح للباحثين ببناء نماذج مقارنة، وفي سياق آخر يشكل المنهج المقارن منهجاً معقداً بالنظر إلى القدرة التي يجب أن يكتسبها الباحثين للتحكم وضبط النماذج المقارنة، مما تقدم نصل إلى أن (2):

- لا يتطلب المنهج المقارن إتباع إجراءات تقنية خاصة، إذ تستعمله كل العلوم سواء الطبيعية أو الاجتماعية والقانونية في جميع أبحاثها النوعية والكمية.

- يُمكن المنهج المقارن من القيام بعمليات الوصف عن طريق القياس أو تحليل بنية العناصر المعنية بالدراسة، وكذلك الوصول إلى عمليات التصنيف لإيجاد أصناف أو فئات للدراسة. كم يسمح المنهج المقارن بالقيام بعمليات التفسير

(1) عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق. ص 51.

Pierre Langeron, "La recherche en droit comparé". *Cahiers de Méthodologie Juridique*. Numéro 11, Année 1994. p. 1102 et.s.

(2) Madeleine Grawitz, *Méthodes des sciences sociales*. . Dalloz, Paris, 11^{ème} Édition, 2000. p. 429.

الذي يسمح بإزالة الصعوبات وتجاوزها، لذا فإن المنهج المقارن يسمح بالمقارنة بين الأشياء أو المواضيع الحاضرة، والأشياء أو المواضيع الغائبة، مما يساعد على إيجاد العلاقات السببية بينهما.

- يستعمل المنهج المقارن في كافة مجالات البحث، إذ يستعمل في الأبحاث التي تنطلق من الملاحظة، أو اقتراح فرضيات والتحقق منها.

(ب-) مقتضيات اللجوء إلى المنهج المقارن: التنامي المطرد لإستعمال المنهج المقارن من طرف الباحثين، يطرح التساؤل التالي: متى يكون اللجوء إلى المنهج المقارن عملاً مجدياً في إنجاز البحث؟ حسب عالم الاجتماع إميل دوركايم فإن المنهج هو «نوع من التجريب غير المباشر، فإذا كان من السهل أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة في العلوم الطبيعية فإن هناك حالات كثيرة في مجال العلوم الاجتماعية يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة في دقتها لتجارب العلوم الطبيعية، لذلك ليس أمام الباحث إلا أن يقوم بإجراء تجارب غير مباشرة وهي التي يسمح بها ولا يمكن القيام بها إلا باتباع المنهج المقارن»⁽¹⁾.

ما يعنيه رأي عالم الاجتماع إميل دوركايم أنه كلما غابت إمكانية القيام بدراسة تجريبية، أو عندما يراد التحقق من صدق النتائج المتوصل إليها والتعرف على مدى أهميتها وصلاحياتها يتم اللجوء إلى مقارنتها بنظيراتها في التجارب الموازية الأفقية أو العمودية والتي تمثل نفس المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي، أو مستوى في القيمة والدرجة ولكن على أساس معطيات مادية أو معنوية شكلت إطاراً زمنياً أو مكانياً لانطلاقتهما⁽²⁾.

وعليه يمكن أن يشكل المنهج المقارن وسيلة لتحليل تطور النظام السياسي الجزائري مقارنة بنظيره المصري، وذلك بهدف الكشف عن النواقص أو الاختلالات بالنظر إلى كون العامل الزمني لتطور النظامين لا يشك تفاوتاً كبيراً، كما أن كلا الدولتين

(1) علاء مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية دراسة في فلسفة العلم. دار الثقافة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 1988. ص 141.

(2) محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق. ص 130.

خرجنا من مرحلة الاستعمار وطبقنا النظام السيئسي. القائم على الجذب الواحد ثم المرور إلى التعددية الحزبية. لكن لا ينكم بأي حال من الأحوال مقارنة النظام السياسي الجزائري بنظيره الفرنسي. حيث أن التفاوت الزمني جد مهم كما أن مراحل التطور متباينة جداً.

الفرع الثاني: مستويات المنهج المقارن

عند قيام الباحث باختيار المنهج المقارن لإتمام معالجة الإشكالية التي يقوم عليها بحثه، فإنه قد يوظف المقارنة إما بطريقة رأسية (أولاً)، أو تكون المقارنة بطريقة أفقية (ثانياً).

(أولاً)- المقارنة على المستوى الرأسي: تكون المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، وتأخذ المقارنة هنا بحث المسألة في كل نظام قانوني على حدة. وفي هذا الإطار يمكن التمثيل ببحث مقارن حول أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري والشرعية الإسلامية. ففي هذا المثال تبدأ المقارنة الرأسية بأن يذكر الباحث في القسم الأول أنماط إختيار رئيس الدولة في القانون الجزائري، وفي القسم الثاني يبحث عن هذه الأنماط في الشرعية الإسلامية، وفي كل قسم يقع على الباحث واجب تحديد أوجه الاختلاف والاتفاق بين هذا النظام وذاك⁽¹⁾.

لذا فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني معالجة موضوع معين بكل تفصيلاته في كل نظام قانوني محل الدراسة، بحيث يقسم الباحث بحثه إلى قسمين كبيرين، يعرض في الأول منهما موضوع بحثه بكل تفصيلاته في النظام القانوني الأول، ثم يعرض الموضوع نفسه بكل تفصيلاته في النظام القانوني الثاني⁽²⁾.

(1) أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، المرجع السابق. ص 42.

(2) Stefan Goltzberg, *Le droit comparé*. Paris, PUF, coll. «Q.S.J.». 1^{ème} édition, 2018, p. 7 et.s.

(ثانياً)- المقارنة على المستوى الأفقي: يختلف الأمر في هذه الصورة حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئيات البحث. ويعرض فيها لأحكام الأنظمة محل المقارنة. فإذا رجعنا إلى المثال السابق فإن المنهج المقارن على المستوى الأفقي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بأساليب اختيار رئيس الدولة في النظام القانوني الجزائري وفي الشريعة الإسلامية، فمثلاً حين يتعرض لشروط اختيار الرئيس يجب أن يحدد هذه الشروط في كلا النظامين ويوضع أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. ونفس الحكم عندما يحدد الهيئة الانتخابية فيدرسها في النظامين السابقين ويبين كذلك أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما (1).

على أن تطبيق المنهج المقارن على المستوى الأفقي أفضل كثيراً من تطبيقه على المستوى الرأسي، ومرد ذلك أن المقارنة الرأسية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين. فكأن الباحث درس في المثال السابق أساليب اختيار رئيس الدولة مرة في النظام القانوني الجزائري ومرة ثانية في الشريعة الإسلامية. أما المقارنة الأفقية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاختلاف والاتفاق في الأنظمة محل المقارنة. فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للباحث وللقارئ (2).

الفرع الثالث: أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية

تتمثل أهمية المنهج المقارن في الاطلاع على تجارب الأنظمة القانونية الأخرى، والاستفادة منها فيما يخص القانون الوطني، هذا بالإضافة إلى المساهمة في فهم النظم القانونية المختلفة، لما يتضمنه المنهج من تبيان أوجه التشابه

(1) عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق. ص 52.

(2) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق. ص 39. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، المرجع السابق. ص 43.

والاختلاف، كما يساهم المنهج في التوحيد الدولي للقوانين. هذا بالإضافة إلى أن المنهج المقارن يساهم في الكشف عن الحلول الملائمة للإشكاليات القانونية، ويوضح الحلول الوطنية المختلفة واتجاهاتها، وذلك ما يساعد في دراسة الظواهر الاجتماعية وفهم جوهرها⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنهج المقارن يقوم على عدة أسس، تتمثل في ضرورة التحديد الدقيق للإشكالية محل البحث، وكذلك تحديد نطاق الدراسة المقارنة، وينصح -هنا- باختيار نظم قانونية متقدمة عن النظام الوطني من حيث الأسبقية في تنظيم الظاهرة موضوع الدراسة وكذا لوجود إجتهد قضائي غني متصل بهذه الإشكالية. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تباين الأنظمة القانونية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يلم الباحث باللغة القانونية للنظام محل المقارنة؛ للوقوف على التمييز بين المصطلحات القانونية المتشابهة⁽²⁾.

المطلب الثالث: المنهج التحليلي

المنهج التحليلي هو أسلوب بحثي يهدف إلى دراسة الظواهر من خلال تحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات دقيقة، حيث يتجاوز الباحث مجرد وصف الظاهرة إلى تفسير أسبابها وتفاصيلها وعواملها المؤثرة. وتفرض لأهمية المتناهية لهذا المنهج في البحوث الاجتماعية والقانونية وجوب تحديد مفهومه (الفرع الأول)، ثم بيان عناصره (الفرع الثاني)، وفي الأخير تمييزه عن المنهج الوصفي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي

لإزالة كل إلتباس يحيط بمفهوم المنهج التحليلي وجب تعريف هذا المنهج (أولاً)، ثم بيان أنواع التحليل (ثانياً).

(1) عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق. ص 54.

(2) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق. ص 43 - 44.

(أولاً)- تعريف المنهج التحليلي: لا يستقيم ضبط تعريف المنهج التحليلي (ب)، إلا بالبيان المسبق لمدلول كلمة «التحليل» (أ).

(أ)- التحليل لغة: كلمة «التحليل» من الناحية اللغوية تدل على «فتح الشيء»، ومنه: حللت العقدة إذ فتحتها». وفي الاصطلاح المعاصر تحمل كلمة «التحليل» معان متعددة وهذا حسب السياق الذي ترد فيه، وهي في معناها العام «عملية تقسيم الكل إلى أجزائه، ورد الشيء إلى عناصره»⁽¹⁾.

(ب)- تعريف المنهج التحليلي: يعرف صلاح أبو الحاج المنهج التحليلي بأنه «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، وذلك بتقسيم الكل إلى أجزائه، ليتمكن الباحث من الاستدلال والاستنباط منها»⁽²⁾.

فالباحث حين يختار موضوعاً يدرسه لا يكون جاهلاً به جهلاً تاماً، وإنما يكون لديه تصور كلي غير محدد المعالم عنه، ثم يقوم بوضع المنهج التحليلي كمنهج للدراسة ما يسمح له بعزل عناصر هذا الموضوع بعضها عن بعض حتى يتاح له إدراك كل منها بدقة، مع بيان العلاقة بين عنصر وآخر، وبهذا ينتهي -أي الباحث- إلى التصور الواضح للمشكلة موضوع البحث، ويصل إلى غايته في الكشف عن حل يعتمد على الأدلة والبراهين لهذه المشكلة.

لذا يتخذ التحليل من عزل عناصر الظاهرة - موضوع البحث أو الدراسة - بعضها عن بعض وسيلة لتناول كل عنصر على حدة بالبحث، لمعرفة مصمونه وخصائصه والصلة التي تربطه بسائر العناصر، ثم تأتي مرحلة التأليف بين الأفكار الجزئية التي تمخضت عنها عملية التحليل وهي مرحلة البرهان والنتيجة العلمية للدراسة⁽³⁾.

(1) أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، مقاييس اللغة الجزء الخامس. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، دمشق، 1979. ص 361.

(2) صلاح أبو الحاج، مناهج البحث الفقهي عند الحنفية، دار الفاروق، الطبعة الأولى، عمان، 2020. ص 22.

(3) محمد الدسوقي، منهج البحث في العلوم الإسلامية، دار الأوزاعي، الطبعة الأولى، بيروت، 1984. ص 108.

(ثانياً)- أنواع التحليل: التحليل قد يكون عقلياً (أ)، وقد يكون تجريبياً (ب) ويرجع ذلك إلى طبيعة الظاهرة موضوع التحليل.

(أ)- التحليل العقلي: إذا كانت طبيعة الظاهرة موضوع البحث لا تسمح بالتمييز بين عناصرها بطريقة مادية فإن التحليل يكون عقلياً، ويمارس هذا التحليل في ذهن الباحث لا في الواقع، عن طريق الانتقال من المجهول المعلوم ذهنياً فقط، ولا علاقة له بالتجربة المادية (1).

(ب)- التحليل التجريبي: هو عملية مادية يستخدمها الباحث في عزل العناصر الأولية الحقيقية التي تدخل في تركيب الظاهرة التي يدرسها، كما هو الشأن في العلوم الطبيعية. والبحث هنا ينتقل أيضاً من المجهول إلى المعلوم (2).
والعلاقة وثيقة بين نوعي التحليل، فكلاهما عملية عقلية في جوهرها، بالإضافة إلى أن التحليل العقلي أساس للتحليل المادي أو التجريبي؛ لأن الباحث لا يحاول تحليل الظاهرة التي يدرسها إلا إذا تخيل أولاً أنه من الممكن أن تكون مركبة من عدة عناصر، وهذا هو معنى التحليل العقلي الذي يوضع في هذه الحالة كفرض من الفروض، ثم تستخدم التجارب في تأكيد صدقه، وهذا هو معنى التحليل التجريبي أو المادي (3).

الفرع الثاني: عناصر المنهج التحليلي

نقطة البداية بالنسبة للباحث الذي يعتمد على المنهج التحليلي في بحثه هي دراسة القواعد العامة وفهمها فهما جيداً، ومعرفة شروط تطبيقها ومن ثم فحص القضية المعروضة على الباحث وتأملها، ثم اختيار القاعد العامة الملائمة لحلها وتطبيقها عليها للوصول أخيراً إلى حصر آثار تطبيق القاعد العامة على القضية

(1) محمد فتحي الشنيطي، أسس المنطق والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1970. ص 163.

(2) محمد فتحي الشنيطي، أسس المنطق والمنهج العلمي، مرجع سابق. ص 163.

(3) محمد الدسوقي، منهج البحث في العلوم الإسلامية، مرجع سابق. ص 109.

المعروضة. بناء عليه فإن باستخدام المنهج التحليلي يمر بعمليات متعاقبة تنطلق من التفسير (أولاً)، ثم تتوقف عند النقد (ثانياً)، وصولاً إلى الاستنباط (ثالثاً) ⁽¹⁾.
 (أولاً)- التفسير: أي شرح وتأويل المواضيع المتعلقة بالبحث العلمي من خلال تحليل وتأويل النصوص وحمل البعض على البعض الآخر لتحديد المتشابه والمختلف منها، وتحديد مشكلاتها، وهذا المستوى يدعى المستوى الأول ويسمى «التفسير البسيط»، أما المستوى الثاني يسمى «التفسير المركب»، ويعمل من خلاله الباحث الظواهر التي يتناولها بحثه من خلال إعادته القضية التي يقوم بتحليلها إلى أصولها وربط الآراء بأسبابه ⁽²⁾.

(ثانياً)- النقد: حيث يرصد الباحث مواطن الخطأ والصواب في البحث العلمي الذي يقوم بتحليل موضوعه، فيقوم بعملية تصحيح وتقويم المفاهيم المرتبطة ببحثه استناداً إلى الثوابت والأصول العلمية.

(ثالثاً)- الاستنباط: يحيل الاستنباط إلى التأمل في أمور جزئية لاستنتاج الأحكام منها وبذلك فهو يؤدي إلى نتائج جديد، والاستنباط نوعان:
 (أ)- استنباط جزئي: هو اجتهاد متعلق بقضايا جزئية بهدف الحصول على معلومات جديد منها.

(ب)- استنباط كلي: هو الاجتهاد الذي يهدف الباحث من خلاله إلى إنشاء وخلق أو ابتكار نظرية جديد، أو تركيب نظرية علمية جديد من خلال جمع مادة علمية من مصادر متعدد بحيث يشكل الباحث نظرية جديد متكاملة لكن بشرط ألا يكون قد سبقه إليها غيره من الباحثين.

(1) عادل بن ناصر بن مرسل الصيعري، «المنهج التحليلي عند القاضي أبي يعلى من خلال (كتاب الروايتين والوجهين) كتاب الخراج أنموذجاً»، مجلة البحث العلمي الإسلامي، أكاديمية الإمام البخاري الدولية، العدد 54، السنة 2024، ص 257.

(2) عصام خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 98.

الفرع الثالث: تمييز المنهج التحليلي عن المنهج الوصفي

يُعتبر فهم الفرق بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي أمرًا حاسمًا للباحثين عند اختيار المنهج الأنسب لدراستهم. يتباين ويختلف هذان المنهجان في الأهداف (أولاً) والأدوات (ثانياً)، وطريقة التطبيق (ثالثاً)⁽¹⁾.

(أولاً)- الاختلاف في الأهداف: إذا كان المنهج الوصفي يهدف إلى تقديم وصف شامل ودقيق للظاهرة المدروسة، ويقف على جمع البيانات والمعلومات دون تحليلها بشكل معمق؛ فإن المنهج التحليلي يتخطى الوصف إلى تحليل وتفسير الظواهر، ويهتم بفهم أسبابها وعواملها المؤثرة من خلال دراسة العلاقات بين المتغيرات.

(ثانياً)- الاختلاف في الأدوات: إذا كان المنهج الوصفي يعتمد على أدوات جمع البيانات مثل الاستبيانات، والمقابلات، والملاحظات التي تساعد في الحصول على معلومات كمية ونوعية مباشرة؛ فإن المنهج التحليلي يتطلب أدوات متقدمة لتحليل البيانات، مثل التحليل الإحصائي، والبرمجيات التحليلية، والنماذج الرياضية التي تساعد في تفسير العلاقات بين المتغيرات.

(ثالثاً)- الاختلاف في التطبيق: يُستخدم المنهج الوصفي يُستخدم غالبًا في الأبحاث الاجتماعية والتربوية التي تتطلب دراسة الظواهر كما هي دون الحاجة إلى تفسير العلاقات العميقة؛ أما المنهج التحليلي فيُستخدم في الأبحاث التي تهدف إلى دراسة العلاقات بين المتغيرات، لفهم العوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة.

(1) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي ومن معه، دار القصبة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 127.

المبحث الثاني: المناهج الإجرائية

وإن كان المنهجان الاستقرائي والاستنباطي يمثلان الأساس للبحث في العلوم الاجتماعية والقانونية، غير أنه غالباً ما يحتاج الباحث إلى مناهج أخرى تكميلية. تُعنى هذه المناهج بأبعاد دراسية مختلفة وتساعد الباحث على إتمام بحثه، وهذه المناهج تسمى بالمناهج الإجرائية. لذا يعرف الفقه وعلماء المنهجية ما يسمى بالمناهج الإجرائية بأنها " تلك المناهج التي يتم اختيارها تأسيسياً على الأسلوب الذي ينتهجه الباحث في العرض، مثل المنهج المقارن والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي"⁽¹⁾.

وعليه سنتناول بالدراسة تباعاً المنهج التاريخي (المطلب الأول)، ثم المنهج الوصفي (المطلب الثاني)، ثم المنهج التجريبي (المطلب الثالث)، ثم المنهج الجدلي (المطلب الرابع)، وفي الأخير دراسة حالة (المطلب الخامس).

المطلب الأول : المنهج التاريخي

ظهر التاريخ كمقرب يستعمل في دراسة الأحداث في علاقتها مع الأوضاع التاريخية في القرن التاسع عشر، ومع تطور العلوم التاريخية والتفكير التاريخي فرض نفسه كمنهج في التحليل⁽²⁾. لكن هل يقف دور التحليل التاريخي فقط على سرد الأحداث؟ أم أنه يتجاوز ذلك إلى التفسير وبيان طبيعة التفاعلات ودرجة تأثيرها في توجيه منحي الأحداث؟

إجابة على هذه الأسئلة نعرض لمفهوم المنهج التاريخي (الفرع الأول)، وبيان مشتملاته (الفرع الثاني)، ثم لصيغته (الفرع الثالث)، وبيان صورتيه في الدراسات القانونية (الفرع الرابع).

(1) حسن عبد الحميد، محاضرات في المدخل لفلسفة القانون، المرجع السابق. ص 33.

(2) Peter Hanns Reill, *The German Enlightenment and Rise of Historicism*. University of California Press, Berkeley, 1975, pp. 98- 100.

الفرع الأول: مفهوم المنهج التاريخي

يتضح مدلول المنهج التاريخي بضبط تعريفه (أولاً)، ثم بتمييزه تبعاً عن كل من مفهوم التاريخ (ثانياً)، ثم البحث التاريخي (ثالثاً).

(أولاً)- تعريف التاريخ: يعتبر هومر هوكت Homer Carey Hockett التاريخ بأنه «السجل المكتوب للماضي والأحداث الماضية»⁽¹⁾. لذا فإن التاريخ عبارة عن السجل المفتوح للحاضر والمستقبل والمستوعب للماضي، وبذلك يعتبر ملكاً عاماً لأنه صناعة عامة، فمهما حاول البعض أن يطمس بعضاً من معالمه لم يستطع، لأن البعض الآخر قادر على إبرازها. كما أنه يتضمن المواقف والظواهر والأحداث التي نعزّز بها ونفتخر بما هو إيجابي فيها، ونأسف على البعض المواقف السلبية التي إرتكبت في الماضي⁽²⁾.

(ثانياً)- تعريف البحث التاريخي: يحتل البحث التاريخي مكانة كبيرة في مجال البحوث الاجتماعية كونه يفيدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل على اعتبار أن التاريخ ماض وحاضر ومستقبل، وكل منها مرتبط بالآخر فحاضر اليوم هو ماضي الغد ومستقبل الأمس. ويعرفه جانب من الباحثين بأنه « عبارة عن تجمع نسقي للبيانات والمعطيات وتقويم موضوعي لها، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأحداث الماضية لعينة اختبار فروض تتصل بالأسباب والنتائج واتجاهات الأحداث التي تساعد على تفسير الوقائع والأحداث، وعلى التنبؤ بالوقائع المستقبلية»⁽³⁾. وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن البحث التاريخي يستخدم الملاحظة غير المباشرة لدراسة تاريخ وحضارة وثقافة وحوادث اجتماعية وسياسية واقتصادية

(1) Homer Carey Hockett , *The Critical Method in Historical Research and Writing*. New York, The Macmillan Company, 1955, p. 3.

(2) عقيل حسين عقيل، *فلسفة منهج البحث العلمي*. مكتبة مدبولي، دون طبعة، القاهرة، 1999. ص 53.

(3) ل.ر. جاي، *مهارات البحث التربوي*، ترجمة: جابر عبد الحميد جابر. دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993. ص 201.

كانت سائدة في الماضي، بإتباعه للطريقة العلمية Scientific Method في البحث والتي تبدأ بالشعور بالمشكلة وتحديد ما مروراً بوضع الفروض وجمع المعلومات، واختبار الفروض، ثم الوصول إلى النتائج والتعميمات. وما يجب التنويه به، أنه على الرغم من اعتماد البحث التاريخي على الملاحظة غير المباشرة فإنه لا ينقص من قيمته، وبخاصة إذا ما تم إخضاع بياناته للنقد والتمحيص الدقيق⁽¹⁾.

(ثالثاً)- تعريف المنهج التاريخي: نشير إلى أن هناك صلة وثيقة بين التاريخ

كعلم وكميدان من ميادين البحث العلمي وبين المنهج التاريخي، وذلك باعتبار أن لا وجود لعلم التاريخ إلا بوجود المنهج العلمي الذي يتبعه ويطبقه في جمع حقائقه وفحصها ونقدها، وتحليلها وتفسيرها. وهذا المنهج العلمي بالنسبة لعلم التاريخ والبحث التاريخي هو المنهج التاريخي، وهذه الصلة الوثيقة بين التاريخ والمنهج التاريخي تجعلنا ننتهي إلى أن التاريخ عبارة عن المادة التي ندرسها من خلال توظيف المنهج التاريخي⁽²⁾.

ويرى بعض الباحثين بأن المنهج التاريخي هو "عبارة عن الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل"⁽³⁾.

ونصل في النهاية إلى أن الغرض من اتباع المنهج التاريخي ليس سرد المواقف والحوادث، وتكرارها أو اجترارها من باحث إلى آخر أو حفظ ونقل القصص والروايات، بل الهدف هو التعرف عليها وتفحص عبرها وتبينها للآخرين واستخلاص

(1) عمار بحوش ومحمد محمود الذنيبات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2007. ص 103.

(2) عقيل حسين عقيل، *فلسفة منهج البحث العلمي*. المرجع السابق. ص 57.

(3) عمار بحوش ومحمد محمود الذنيبات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. المرجع السابق. ص 106.

القوانين الاجتماعية وآليات حركة المجتمع والطبيعة، والتغيرات التي طرأت عليها أو تأثرت بها، والتعرف على النتائج التي تفيد التفسير العلمي، وأخذ العبر منها ومحاولة الاستفادة منها. ويستخدم منهج البحث التاريخي في دراسة كثير من الموضوعات والمعارف العلمية، إذ يعد التاريخ أداة لا غنى عنه في إنجاز الكثير من البحوث ذات الطبيعة النظرية أو ذات الطبيعة التطبيقية، «لأن أي بحث مهما كان الأسلوب المتبع فيه لا غنى له عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية»⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مشتملات المنهج التاريخي

لا يستقيم توظيف المنهج التاريخي من طرف الباحث إلا إذا طبق قواعده (أولاً)، ثم بحث في مصادر وثائقه (ثانياً).

(أولاً)- قواعد توظيف المنهج التاريخي: تتمثل هذه القواعد في مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند استخدام المنهج التاريخي فهي متعددة وحصرتها الباحثين في ضرورة مراعاة الأمور الآتية⁽²⁾:

(أ)- إن المادة التي ترتبط بالماضي تحتاج إلى عملية نقد وتحليل دقيقين، فالمادة التاريخية موضوع الدراسة ليست حاضرة ولا يمكن ملاحظتها أو تجريبها بل موجودة في السجلات والآثار.

(ب)- إن المادة التاريخية ليست هدف البحث العلمي، لكنها وسيلة أثبات الفروض والوصول إلى النتائج.

(ج)- الحوادث التاريخية لا ترتبط بسبب معين بل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة التي قد يصعب حصرها وضبطها، ولا بد لذلك أن تتوفر المهارة والدقة في معالجة الظواهر التاريخية وتفسيرها.

(1) عصام حسن الديلمي وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه. دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014. ص 136.

(2) علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسية والتقنيات والأساليب. منشورات جامعة 7 أكتوبر، الطبعة الأولى، طرابلس، 2008. ص 181.

(ثانياً) - مصادر الوثائق التاريخية: تقسم المصادر التاريخية إلى مجموعتين، هما: المصادر الأصلية والتي يطلق عليها أحياناً المصادر «الأولية» (أ)، والمصادر الثانوية التي هي مشتقة من المصادر الأصلية أو من المصادر الثانوية نفسها (ب).

(أ) - المصادر الأصلية: وهي تلك المصادر التي تمتد الباحث بمعلومات وأدلة أساسية، وتشير هذه المعلومات إلى الوقائع والأحداث التي وقعت في الماضي وتمت ملاحظتها مباشرة، ومن هذه المصادر نجد من جهة أولى الآثار أي مخلفات الماضي من طرق وجسور ومباني وتمائيل والنصب التذكارية، ومن جهة ثانية الوثائق أي المصادر التي حفظت ووضعت بقدر مقل المعلومات أي المذكرات الشخصية والمدونات والأفلام الوثائقية. ومن أهم الوثائق في المجال القانوني نذكر السجلات الشرعية الصادرة عن المحاكم والتشريعات، ومحاضر الاجتماعات والتقارير الإدارية وتقارير اللجان، الشهادات الشرعية الخاصة بالأفراد، وقد تكوّن الوثيقة مكتوبة أو مصورة أو شفوية (1).

(ب) - المصادر الثانوية: وهي مجموعة من العروض المبنية مباشرة على المصادر الأولية أو على المصادر الثانوية الأخرى، بمعنى مجموعة المعلومات التي تمت كتابتها من طرف أشخاص بعد ملاحظتهم للحدث أو للواقعة التاريخية ملاحظة غير مباشرة، أي أنهم لم يشاهدوا الوقائع والأحداث الماضية بأنفسهم. ومن المصادر الثانوية نجد السير الشخصية التي يكتبها أشخاص آخرون عن حياة الأفراد في الماضي وكذلك الصحف والمجلات، والكتب والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المسجلة، وغير تلك المعلومات التي تتعرض للخطأ عندما يتم نقلها من شخص لآخر (2).

(1) محمد عبد العال النعيمي، عبد الجبار توفيق البياتي وغازي جمال خليفة، طرق ومنهج البحث العلمي. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015. ص 253-254. أحمد دوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني. الطبعة الثالثة، دون وتاريخ ودون مكان النشر. ص 44.

(2) أحمد عليوي صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي بين النظرية والتطبيق. دار الرياحين للنشر والتوزيع، دون طبعة وتاريخ، العراق. ص 95. ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ. دار القصة للنشر، دون طبعة، الجزائر، 2000. ص 95.

الفرع الثالث: صيغ المنهج التاريخي

يتفق علماء المنهجية بأن هناك صيغتان للمنهج التاريخي هما صيغة الزمان (أولاً) وصيغة الموضوع (ثانياً) ⁽¹⁾:

(أولاً)- صيغة الزمان: ويقصد بها الصيغة الهيئية التي بنى عليها الباحث بحثه والتي تقوم على التتبع الزمني، حتى يتسنى له الإجابة على الأسباب أو الفرضيات التي حددها كمنطلقات لتحقيق أهدافه العلمية. وتنقسم هذه الصيغة بدورها إلى قسمين:

(أ)- دراسة الظاهرة أو الحدث أو الموضوع من الماضي إلى الحاضر، وهذا بعد تحديد فترة البحث أو الدراسة (بمعنى تحديد نقطة البداية من الزمن الماضي ونقطة الوصول إلى الزمن الحاضر). ومثال ذلك أن يدرس الباحث موضوع بعنوان **”تطور التنظيم القانوني للقطاع العام الاقتصادي في الجزائر”**، فإن صيغة المنهج هنا ترتبط بتحديد بداية التنظيم وهو من سنة 1962 تاريخ إسترجاع السيادة الوطنية، فيركز الباحث على الظروف التي كانت سائدة وقت ذاك والنظام القانوني الموروث على الإستعمار. ثم يدرس المرحلة التالية لهذا التنظيم والمتعلقة بصدر قانون المؤسسات العمومية ذات الطابع الإشتراكي سنة 1974، ثم يدرس مرحلة الانفتاح الاقتصادي وصدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 وما تلاها من إصلاحات عديدة. ومن خلال دراسته لكل مرحلة تتضح أمامه مقتضيات ودوافع التنظيم القانوني للقطاع العام الاقتصادي في تلك الحقبة الزمنية، ليفهم أسباب وطرق وآليات تنظيم هذا القطاع في المرحلة أو المراحل التالية.

وهكذا يأتي الباحث من الماضي إلى الحاضر وهو ينقل إلينا من خلال التتبع الزمني المتواصل للموضوع المنهج أو الطريقة التي إعتمد عليها المشرع الجزائري في تنظيم القطاع الاقتصادي العام والآليات التي تكفل تجسده.

(1) عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي. دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1993. ص 46- 55.

(ب)- دراسة الظاهرة أو الحدث أو الموضوع من الحاضر إلى الماضي،

وهذه الدراسة تتطلب الرجوع إلى الزمن الماضي والبحث في الأحداث التي وقعت فيه بتسلسل وقت حدوثها لفهم موضوع الدراسة. فلو كان الباحث يدرس كما في المثال السابق **”تطور التنظيم القانوني للقطاع العام الاقتصادي في الجزائر”**، ويبحث في تأخر تكريس المشرع لأسلوب الخصوصية في تسير القطاع العام الاقتصادي أو تردده في اعتماد آليات الشركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فإنه يضطر في دراسته للحاضر للرجوع إلى الماضي والبحث في الأسباب التي تبرر هذا التأخر، كأن تكون بيئة سياسية غير ناضجة أو سوق اقتصادية غير منفتحة ومشجعة لحرية المنافسة أو لوجود صور وسلوكات من الفساد المتجذرة في هرم الجهاز المكلف برسم السياسات الاقتصادية العمومية. وهكذا يستمر البحث والتتبع الزمني في دراسة الضواهر والظروف، مع مراعاة الفترة الزمنية المحددة كمجال للدراسة، ولهذا كانت دراسة الموضوع منطلقاً من الحاضر إلى الماضي في تتبع وتسلسل زمني واضح.

(ثانياً)- صيغة الموضوع: كثيراً ما نجد أن هناك تشابهاً في المواضيع وكثيراً

ما نجد وحدة بين المواضيع مع أن زمن حدوثها غير متصل من الناحية الزمنية مباشرة، أو أنها لم تقع في مجتمع واحد ولا أرض واحدة ولا زمن واحد، ومع ذلك تظهر بنفس الظروف والمعطيات. الأمر الذي يستوجب عند إعداد الدراسة والقيام بها بإعتماد آلية البحث عن طريق الاتصال الموضوعي، أي أن وحدة الموضوع هي التي أوجبت وفرضت الربط. وقد يتبع الباحث في دراسته للموضوع طريقة تبدأ من الحاضر إلى الماضي أو على العكس من ذلك، والعلة في ذلك تكمن في أن الباحث اعتمد على الصلة الموضوعية وليس على الصلة الزمنية⁽¹⁾.

ويوظف العديد من الباحثين في العاوم القانونية الصيغة الموضوعية للمنهج التاريخي عند إعداد بحوثهم ورسائلهم، ومثال ذلك أطروحة الأستاذ أنطوان سيفار

(1) عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي. مرجع سابق. ص 54

Siffer Antoine في رسالته للدكتوراه والتي جاءت تحت عنوان لافت للإنتباه «الليبرالية والمرفق العام Libéralisme et service public»⁽¹⁾.

حيث ربط الباحث تطور مفهوم الليبرالية بتطور آخر هو تطور فكرة المرفق العام، حيث أن ليبرالية القرن التاسع عشر-سمحت بوجود المرفق العام الإداري فقط، لأن النشاط الاقتصادي والتجاري كان حكراً على المبادرة الفردية وتمارسه الشركات الخاصة. غير أن الحوادث التاريخية اللاحقة والمتمثلة خصوصاً في أزمة الكساد الكبير سنة 1929 والحرب العالمية الثانية أدى إلى خلق نوع جديد من المرافق العامة هي المرافق الصناعية والتجارية، التي تولت تحقيق النفع العام في ظل إحجام المبادرات الخاصة أو عدم قدرتها على النشاط لعجزها المالي. لكن ومع سقوط جدار برلين وبروز العولمة الاقتصادية ظهرت صورة مستحدثة لليبرالية هي النيوليبرالية néo-libérale والتي أثرت على فكرة المرفق العام وسمحت بوجود تنافس بين مرافق الدولة ومؤسسات وشركات القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن طريق آلية السوق، وتسهر هيئات إدارية مستقلة على الحفاظ على صيانة مناخ التنافس وشفافيه بين هذه الفواعل الخاصة والدولالية.

الفرع الرابع: صور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية. ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ نفسه، فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات، كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها. فضلاً عن أن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل.

(1) Antoine Siffert. *Libéralisme et service public*, Thèse pour l'obtention du grade de docteur en droit de l'Université du Havre, Discipline: droit public, soutenue publiquement le 18 novembre 2015. pp 32 – 376.

وما تجب الإشارة إليه إلى أن المنهج التاريخي يؤسس على وصف للظاهرة الاجتماعية دون موارد ما يفرض الالتزام بالموضوعية، إلا أن ذلك لا يمنع الباحث من أن يقوم بتحليل وتفسير الوقائع في إطار الفكر الفلسفي والسياسي السائد، بحيث يجب الاعتداد عند تحليل وتفسير التاريخ بالبيئة المحيطة للواقعة، من حيث النظام القانوني والسياسي والاقتصادي السائد⁽¹⁾.

وعليه لا يعد المنهج التاريخي منهجاً وصفيّاً، بحيث يقتصر فيه الباحث على وصف الأحداث التاريخية، بل يمتد عمله إلى تحليل وتأصيل الإشكاليات والنظر والتدقيق بها، وذلك بغية وضع قواعد عامة تلائم النظم والأوضاع السائدة. ويتخذ المنهج التاريخي في الدراسات القانونية إحدى صورتين هما⁽²⁾:

(أولاً)- الدراسة الوصفية لنظام قانوني معين، ويؤسس على دراسة وصفية

لنظام قانوني معين، كنظام الحكم في مصر الفرعونية أو في بلاد اليونان قديماً، بحيث لا تخرج الدراسة عن الإلمام بالنظام القانوني في حقب محددة من التاريخ.

(ثانياً)- الدراسة التحليلية للنظم القانونية، وقد يكون المنهج التاريخي

تحليلياً، لا يقتصر الباحث فيه على وصف الظواهر والنظم، وتعداد خصائصها، والعوامل المؤثرة فيها، بل يمتد إلى النظر والتحقيق والتعليل الدقيق للظواهر والنظم، تمهيداً لدراسة الأوضاع والنظم المعاصرة. فالفهم الكامل لهذه الأوضاع والنظم وما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها. والنظر إلى نظام معين بمعزل عن تاريخه، يماثل تماماً عزل هذا النظام عن الأنظمة الأخرى التي يرتبط معها.

وتزخر البحوث القانونية بمباحث تمهيدية عن الأصول التاريخية للموضوع

محل البحث. فالباحث في موضوع "الوكالة" كأحد عقود القانون المدني، يصدر بحثه بنشأة فكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة عند الإغريق والرومان، وفي

(1) أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، المرجع السابق. ص 40.

(2) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق. ص 44.

الشرائع القديمة، لينتهي إلى تقرير حالة التنظيم الحالي للوكالة، وكيف استمدت أصولها من تلك النظم القديمة، وكيف تطورت حتى صارت إلى وضعها الحالي⁽¹⁾. ويستلزم المنهج التاريخي لصحة تطبيقه توافر الحقائق والوثائق التي تقوم عليها الدراسة، والتي تتمثل في الوثائق أو الآثار التاريخية أو المصادر التي تلت الواقعة وتكون منقولة أو مشتقة من الوثائق والآثار، وذلك مع وجود إمكانية لتكملة النقص بواسطة القياس، ويكون ذلك من خلال ضوابط محددة بغية الوصول إلى إقرار أحكام عامة، من خلال الربط بين الأحكام الجزئية المستنبطة من القياس التاريخي⁽²⁾.

ويمكن اللجوء إلى المنهج التاريخي في الدراسات القانونية الكبرى، فيمكن الاعتماد على المنهج التاريخي كمنهج أساسي في دراسة إشكالية ما، وذلك كدراسة الأصول التاريخية والفلسفية لمبدأ الفصل بين السلطات. كما يمكن اللجوء إلى المنهج التاريخي كمنهج مساعد لمنهج أساسي آخر، كالتطرق لإشكالية تمتد بجذورها في الزمن الماضي، كنظام الإفلاس، وعقد الشركة، هذا بالإضافة إلى استخدامه كمنهج لتفريد النظم القانونية بغية الوقوف على مدى ملاءمة تطبيقها حالياً من عدمه⁽³⁾.

المطلب الثاني : المنهج الوصفي

يعد البحث الوصفي من البحوث شائعة الاستخدام بين الباحثين، وهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها بدقة. وتأتي أهمية المنهج الوصفي لأنه ركن أساسي في البحث العلمي. وفي نظر الكثيرين من

(1) صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية. مرجع سابق. ص 140.

(2) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق. ص 40.

(3) مصطفى البنداري، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، المرجع السابق. ص 101.

الباحثين فإنه المنهج الأكثر ملائمة لدراسة أغلب المجالات الإنسانية، نتيجة صعوبة استخدام المناهج الأخرى وبالأخص المنهج التجريبي وغيره . على أن الدراسة الوافية للمنهج الوصفي تستوجب البحث في مسألة تعريفه (الفرع الأول)، ثم المرور لبيان خصائصه (الفرع الثاني)، ثم شرح المرتكزات التي يقوم عليها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي

نعرض لتعريف المنهج الوصفي في نطاق البحوث الاجتماعية (أولاً)، ثم في نطاق البحوث القانونية (ثانياً).

(أولاً)- تعريف المنهج الوصفي في نطاق البحوث الاجتماعية: يعرف فريق من المشتغلين بعلم المناهج المنهج الوصفي بأنه « المنهج الذي ينبغي جمع كافة المعلومات والحقائق عن ظاهرة ما كما هي، ومن ثم تحليلها وتفسيرها ومقارنتها، بغية الوصول إلى الوصف العلمي الكامل لها »⁽¹⁾. كما عرفه فريق آخر بأنه « أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصورها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة »⁽²⁾.

(ثانياً)- تعريف المنهج الوصفي في نطاق البحوث القانونية: أما المنهج الوصفي في الدراسات القانونية فهو « طريق من طرق التحليل الذي يؤسس على توافر معلومات محددة عن ظاهرة أو إشكالية قانونية ما، وذلك خلال فترة زمنية معينة، بغية الوصول إلى نتيجة علمية يمكن تفسيرها بصورة موضوعية تتفق والمعطيات الفعلية »⁽³⁾.

(1) مصطفى البنداري، المنهجية القانونية، المرجع السابق. ص 101.

(2) علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسية والتقنيات والأساليب. المرجع السابق. ص 287.

(3) عبد الحميد فودة، أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية، المرجع السابق. ص 56.

ومفاد ما سبق أن المنهج الوصفي يركز على دراسة النصوص القانونية والأحكام القضائية والآراء الفقهية، وذلك قبل البحث عن تأصيلها وتحليلها، بحيث لا يقف دور الباحث على مجرد تجميع المعلومات والبيانات، بل يمتد إلى تحليلها وصولاً لنتائج موضوعية، وهذا ما يبرر عدم الارتكاز على المنهج الوصفي منفرداً؛ بل يجب أن يكون مساعداً للمناهج الأخرى.

الفرع الثاني: تقييم المنهج الوصفي

على غرار كل مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والقانونية فإن للمنهج الوصفي العديد من المزايا (أولاً)، ويشوبه مقابل ذلك العديد من العيوب (ثانياً).

(أولاً)- مزايا المنهج الوصفي: يتميز المنهج الوصفي بالعديد من المزايا والايجابيات التي جمعها وحددها علماء المنهجية في النقاط التالية (1):

- يقوم على تقديم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي قيد البحث.
- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة، والعلاقة بين عناصر الظاهرة نفسها.
- يقود إلى التنبؤ بالظاهرة نفسها في المستقبل.

(ثانياً)- عيوب المنهج الوصفي: تتعدد نقاط قصور المنهج الوصفي وقد حددها علماء المنهجية في النقاط التالية (2):

- تأثر عملية جمع البيانات بتعدد أفراد العينة وأرائهم حول موضوع الدراسة لأن المعلومات والبيانات ستتحصل منهم.
- قد تتعرض عملية جمع البيانات والمعلومات إلى نوع من التحيز أثناء جمع الباحث لبياناته حينما يلجأ إلى مصادر معينة تخدم وجهة نظره ويرغب بها شعورياً أو لا شعورياً.

(1) علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب. المرجع السابق. ص 288 .

(2) علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات. المرجع السابق. ص 288 .

- قد يلجأ الباحث المستخدم لمنهج البحث الوصفي إلى الاعتماد على معلومات وبيانات خاطئة من مصادر مختلفة.
- في منهج البحث الوصفي يستخدم الباحث الملاحظة لإثبات فروضه مما يقلل من قدرته بالوصول إلى استنتاجات دقيقة.
- القدرة التنبؤية للمنهج الوصفي محدودة وربما تكون غير دقيقة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وتعقدها وسرعة تغيرها.

الفرع الثالث: مرتكزات المنهج الوصفي

على غرار باقي مناهج البحث العلمي يقوم المنهج الوصفي على العديد من المرتكزات التي نعرضها كما يلي (1):

- (أولاً)- إمكانية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على البيانات بشكل دقيق مثل الملاحظة - المقابلة - الاستبيان - الوثائق والسجلات - الاختبارات بشكل منفرد أو بالجمع بين أكثر من وسيلة.
- (ثانياً)- هدف منهج البحث الوصفي هو الوصف والتحديد الكمي للظاهرة وبذلك فمن الممكن أن يكون هناك اختلاف في تلك الدراسات فبعضها يكفي بمجرد وصف الظاهرة كمياً أو كيفياً، وبعضها الآخر يتعدى إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، وآخر يحاول الوصول إلى ما يمكن القيام به لأحداث تغير أو تعديل في موقف عينة البحث، الخ (2).

- (ثالثاً)- يلجأ الباحث الوصفي إلى استخدام التجريد حتى يتمكن من تمييز سمات الظاهرة المبحوثة وخصائصها لتداخل الظواهر الإنسانية وتعقدها وصعوبة مشاهدة الظواهر في مختلف حالاتها الطبيعية.

(1) حسن إبراهيم عبد العال، في مناهج البحث التربوي. التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفست، الطبعة الأولى، طنطا، 2004. ص 175.

(2) وجيه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه. دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005. ص 247.

(رابعاً)- يعتمد منهج البحث الوصفي على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث للوصول إلى نتائج توفيراً للوقت والجهد وغيرهما.

(خامساً)- حتى يصل الباحث الوصفي إلى استخلاص أحكام تصدق على مختلف عناصر الظاهرة المبحوثة فلا بد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر وفق معيار محدد لأجل تمكنه من استخدام التعميم لنتائج واستنتاجاته.

المطلب الثالث: المنهج الاستقرائي أو التجريبي

يعتبر المنهج الاستقرائي أقرب مناهج البحوث لحل المشاكل بالطريقة العلمية، كونه يعد منهج البحث الوحيد الذي يسمح باختبار فروض العلاقات الخاصة بين السبب والنتيجة. وإن نشأ هذا المنهج وطبق في مجال العلوم الطبيعية إلا أنه من المناهج التي تستعمل في مجال البحث الاجتماعي والقانوني. ولدراسة هذا المنهج سنتطرق إلى ضبط مفهومه (الفرع الأول)، ثم نبين خطواته (الفرع الثاني)، وفي الأخير نرصد مجال تطبيقه في الدراسات القانونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستقرائي

يستوجب تحديد مفهوم المنهج الاستقرائي La méthode inductive في البداية تعريفه (أولاً)، ثم بيان طبيعته (ثانياً)، وفي الأخير تحديد خصائصه (ثالثاً).

(أولاً)- تعريف المنهج الاستقرائي: يسمى المنهج الاستقرائي عند بعض المشتغلين بالمنهجية بالمنهج التجريبي أو التأصيلي، ويُعنى هذا المنهج باستقراء الأجزاء ليستدل بها على حقائق يتم تعميمها على الكل باعتبار أن ما يطبق على الجزء يطبق على الكل⁽¹⁾، أي أن الاستقراء هو الاستتباع أي تتبع الجزئيات للوصول إلى

(¹) Emmanuelle Bernheim, Dalia Gesualdi-Fecteau, Pierre Noreau et Véronique Fortin, « L'approche empirique en droit : prolégomènes ». in : Dalia Gesualdi-Fecteau, Emmanuelle Bernheim (dri), La recherche empirique en droit : méthodes et pratiques. Montréal, Les Éditions Thémis, 2022, p. 13.

الكليات. لذا يعرف فريق من الفقه القانوني المنهج الاستقرائي بأنه «الوصول إلى حكم الكل من خلال حكم الجزء، فهو يعنى استقراء أو ملاحظة حكم الجزئيات للوصول إلى حكم الكليات، فهو منهج تصاعدي من الجزء إلى الكل»⁽¹⁾.

يقوم المنهج الاستقرائي على أساس الملاحظة، أي ملاحظة الأمور الجزئية وتحديددها، ومن ثم تدوين ما تم التوصل إليه من خلالها، وذلك للوصول إلى حكم كلي لكافة الأمور الجزئية، بحيث يجمع الحكم الكلي كافة الأحكام الجزئية. ونظراً لقيام المنهج الاستقرائي على هدف يبتغيه الباحث - ألا وهو الوصول من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل - فقد أعتبر بمثابة الآلية التي تسمح بتكوين المفاهيم والوصول إلى العموميات، وذلك من خلال دراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة⁽²⁾.

(ثانياً) - طبيعة المنهج الاستقرائي: على خلاف المناهج الأخرى التي تقوم على الملاحظة العادية المتحكم فيها من طرف الباحث، كون هذا الأخير هو المحدد لزمان ومكان إجرائها ولأهدافها، وهو الذي يقوم بمقارنة نتائجها حتى يتمكن بواسطة الملاحظة الاستدلالية المبنية على المشاهدة -أي الملاحظة الحسية- من استقراء النظريات والقوانين الاجتماعية. لذا فإن المنهج الاستقرائي يمنح الباحث في العلوم الاجتماعية والقانونية دوراً إيجابياً لأن دوره لا يقف عند مرحلة الوصف والتحليل - كما هو الحال مع باقي المناهج- بل يقوم بإجراء التجارب وذلك بمعالجة عوامل معينة في الظاهرة المدروسة أي التحكم في المتغيرات تحت شروط مضبوطة⁽³⁾.

لكن الطبيعة الخاصة المنهج الاستقرائي والتي تجعل من حقل العلوم الطبيعية البيئة الصالحة لتطبيقه بخلاف حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، لم

(1) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، مرجع سابق، ص 38.

(2) فايز محمد حسين، التدريب القانوني والمهارات القانونية وكفالة الحق في التقاضي، المرجع السابق، ص 232.

(3) إبراهيم أبرش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 124.

تمنع المشتغلين بالمنهجية من التقليل أثرها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي هذا الصدد ذهب بعض المشتغلين بالمنهجية إلى ضرورة التمييز بين «المنهج التجريبي» و «المنهج التجريبي»، فالأول هو القائم على التجربة المتعددة أي الواقعة المتكررة تلقائياً في أمكنة شتى فالباحث أو الملاحظ هنا لا يتحكم في التجربة بل يقف دوره عند حد ملاحظتها واستنتاج قوانينها؛ أما «المنهج التجريبي» فهو قائم على التجريب المدبر والمكرّر عن قصد والمحدد في الزمان والمكان⁽¹⁾.

(ثالثاً)- خصائص المنهج الاستقرائي: يتميز المنهج الاستقرائي (التجريبي)

بمجموعة من الخصائص التي تبرز ذاتيته وتفردته عن باقي مناهج البحث الاجتماعي، وفي هذا السياق نكتفي بذكر خاصيتين هما⁽²⁾:

- (أ)- المنهج الاستقرائي أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية: والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا المنهج يقوم على التجربة والتحقق من صدق نتائجها عن طريق قابلية تكرار إعادتها، الأمر الذي يضيف نوعاً من الثقة على نتائجها.
- (ب)- المنهج الاستقرائي منهج علمي خارجي: لأن العقل لا يتدخل في التجربة، بل أن هذه الأخيرة تتم في محيط خارجي ونتائجها تفرض فرضاً على العقل.

الفرع الثاني: خطوات المنهج الاستقرائي

إذا كان المنهج الاستقرائي أو التجريبي الذي يتدرج فيه الباحث من البسيط إلى المركب ومن النتائج الجزئية إلى النتائج العامة، فإن تطبيقه يمر بخطوات متعددة ومتتابعة تبدأ بالملاحظة (أولاً)، ثم تدوين الظواهر محل البحث وتحليلها (ثانياً)، ثم التجربة بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها فيما بعد (ثالثاً)، وفي الأخير وجوب التزام الباحث بالحياد القيمي (رابعاً).

(1) حسن الساعاتي وسامية حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006. ص 197.

(2) رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001. ص 154.

(أولاً)- الملاحظة: عبارة عن مشاهدة ومراقبة الظواهر والأحداث بأسلوب علمي ومنظم، ولما كان ينطلق المنهج الاستقرائي يقوم على استقراء -أي تتبع وتفحص- الأجزاء فإن نقطة البداية إنما تكون بالملاحظة، أي ملاحظة ظاهرة كونية أو اجتماعية أو إنسانية وتتم الملاحظة باستخدام الحواس مدعمة بما يساعدها من أدوات علمية تسهل ذلك. ويجب أن يتوافر للظاهرة المرصودة بالمنهج الاستقرائي عنصر- التتابع، حتى يمكن ملاحظتها وتتبعه وتفحصها، لأن تكرارها هو الذي يبرهن على صحتها وضرورة تعميم أحكامها على الكل. ويشترط في الملاحظة أن تكون كاملة للظاهرة وشاملة لجميع أبعادها وأن تكون موضوعية وأن يخطط لها مسبقاً، ما يجعلها أحسن الوسائل المستخدمة من طرف الباحث في جمع المعلومات والبيانات، بما في ذلك التي لم تخطر على فكره أو التي كان يجهلها جهلاً تاماً⁽¹⁾.

(ثانياً)- التدوين: وهي مرحلة تتعاصر أو تتزامن مع مرحلة الملاحظة، بمعنى أن يقوم الباحث بتدوين جميع الملاحظات التي تحدث في الواقع العملي أولاً بأول وبطريقة مرتبة. إذ تمثل هذه الملاحظات المدونة الفروض أو المعطيات التي يخلص منها الباحث إلى نتيجة معينة⁽²⁾.

(ثالثاً)- التجربة: وفي هذه المرحلة يتم اختبار صحة الفروض التي تم تدوينها، حيث يسعى الباحث إلى كشف العلاقات والروابط بين الظواهر والوقائع المتشابهة، معتمداً أسلوب التحليل في تفسير الظاهرة. وتسمح عملية التحليل في مرحلة أولى بالكشف عن العلاقة بين السبب والمسبب والعلة والمعلول، وفي مرحلة ثانية بتنظيم وتركيب القوانين الجزئية للوصول إلى إستخراج قوانين كلية عامة على شكل مبادئ أولية⁽³⁾.

(1) جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، المرجع السابق. ص 35- 36.

(2) شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003. ص 30 وما بعدها.

(3) علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، دون طبعة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016. ص 70.

(رابعاً)- الحياد القيمي (الموضوعية): لما كان المنهج الاستقرائي ينطلق من ملاحظة الباحث للأمور الجزئية وتحديدها ثم تدوينها ثم اختبار صحة الفروض التي توصل إليها، فإن شخصيته حاضرة في كل مراحل إعداد البحث، لذا وجب عليه أن يلتزم بالحياد القيمي حتى يضمن إلى حد بعيد صحة النتائج التي توصل إليها وبالنتيجة صحة التعميمات التي يريد الوصول إليها⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تطبيق المنهج الاستقرائي في الدراسات القانونية

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية مع بداية القرن الثامن عشر. ميداناً أصيلاً لأعمال وتطبيق المنهج الاستقرائي (التجريبي) في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية. لذا سنعرض لتطبيق المنهج الاستقرائي في الفقه (أولاً)، ثم طريقة تطبيقه من طرف القضاء (ثانياً).

(أولاً)- تطبيق الفقه القانوني للمنهج الاستقرائي: طبق المنهج الاستقرائي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعياً وإجرائياً⁽²⁾.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم

⁽¹⁾ Emmanuelle Bernheim, « L'approche empirique en droit : prolégomènes ». op. cit, p. 13.

⁽²⁾ صالح محمد طاليس، الشامل في مناهج ومنهجية البحث العلمي القانوني، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2018. ص 88.

النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية. ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا سنة 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات، والدراسة التي قام بها الأستاذ مور بيرجر حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر. الحديثة عام 1953-1954⁽¹⁾.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي، في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور.

(ثانيا)- تطبيق القضاء للمنهج الاستقرائي: من أخص وظائف الدولة أن تقوم بتوزيع العدل بين أفرادها، وذلك بإقامة صرح القضاء ليكون أداة لإقرار الحقوق في نصابها ورد الإعتداء والفصل في المنازعات، بما يضمن طمأنينة الأفراد على أموالهم وأرواحهم وحرّياتهم. وعليه فإن وظيفة القاضي الأساسية هي الفصل في النزاعات بين طرفين أو أكثر، عن طريق تطبيق القانون، وذلك عن طريق التحقق والتثبت من توافر عناصر المركز القانوني الناتج عن النزاع وذلك عن طريق المقابلة بين وقائع النزاع وقواعد القانون المحددة لعناصر القانوني⁽²⁾.

مما سبق يمر الجهد الذهني الذي يقوم به القاضي عند الفصل في النزاعات المعروضة عليه، بثلاث مراحل متتابعة هي:

(1) مور بيرجر، البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة. ترجمة محمد توفيق رمزي، مكتبة النهضة المصرية، دون طبعة، القاهرة، 1957. ص 32

(2) في تحديد وظائف القضاء: هدى مجدي، النظام القضائي وقواعد المرافعات المدنية والتجارية. مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018. ص 43.

(أ)- تحديد المقدمة الكبرى (القاعدة القانونية العامة والمجردة): تعين المقدمة الكبرى عن طريق تحليل الفرض الذي تتضمنه القاعدة القانونية، وتبني تفسيراً محدداً إن وجدت إختلافات في التفسير. ولما كانت الصيغة النموذجية للقاعدة القانونية هي أنه « إذا حدث كذا وجب أن يكون كذا، ساغ أن نقول إن القاعدة القانونية تتكون من عنصرين: الأول هو الواقعة الأصلية أو الفرض أو شروط التطبيق. أما العنصر الثاني فهو الحكم أي حكم القانون في الواقعة الأصلية، ويسمى أيضاً الحل أو المنطوق »⁽¹⁾.

لذا فإن والفرض هو الواقعة التي يرتب عليها القانون أثراً معيناً، وقد تكون الواقعة ظرف واقعي (ومثال ذلك الأرض التي تتكون من طمي يجلبه النهر بطريقة تدرجية غير محسوسة تكون ملكاً للملاك المجاورين) أو حالة قانونية أو مركز قانوني (الدائن، المدين، الجاني، الضحية، الإدارة، المرتفق ... إلخ).

(ب)- مرحلة التكييف القانوني للمقدمة الصغرى (الوقائع المادية أوالقانونية المولدة للنزاع المعروض على قاضي الموضوع): وتكون عن طريق تعيين المقدمة الصغرى أي تحديد أوصافها القانونية بعد تكييفها، وتحديد عناصرها المؤثرة في ثبوت أو نفي المركز القانوني المدعى به. ويقصد بالتكييف القانوني « إسباغ الوصف القانوني على الوقائع بغرض تحديد القاعدة القانونية التي تتضمن حكماً يفصل في النزاع بصورة نهائية »⁽²⁾.

تبدو أهمية التكييف في مجال القانون بوصفه عملية أولية لازمة لإخضاع التصرف أو الواقعة القانونية محل النزاع للنص القانوني -أي المقدمة الكبرى- الذي يحكم هذا التصرف أو تلك الواقعة، كأن يصف القاضي عقد البيع الذي يتضمن عربوناً بأنه عقد غير لازم تأسيساً على وجود العربون باعتباره قرينة تشير إلى

(1) عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية. الجزء الأول: القانون وفقاً للقانون الكويتي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1972. ص 93.

(2) محمد المدني صالح الشريف، «التكييف القانوني للوقائع: مفهومه، أنواعه، أثره على الحكم القضائي»، مجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد 3، السنة 2024، ص 283.

انصراف نية المتعاقدين إلى أن يكون لكليهما الحق في العدول عنه، أو أن يصف ما تم من معاملة بين طرفين هبة وليس عقد بيع أو العكس، أو أن يحدد الطبيعة القانونية لعقد العمل تحت الاختبار، باعتباره عقداً تمهيدياً يعقبه العقد الأصلي، أو يعتبره عقداً حقيقياً معلقاً على شرط فاسخ وهو فشل التجربة برفض العامل للعمل أو رفض صاحب العمل للعامل.

(ج-) مرحلة الإثبات بانطباق المقدمة الكبرى على المقدمة الصغرى: أي الربط بين المقدمتين الصغرى والكبرى، وبالتالي تحديد مدى توافر عناصر المركز القانوني المدعى به في تلك الوقائع (المقدمة الصغرى) ثم المرور إلى تطبيق حكم القاعدة القانونية (المقدمة الكبرى) على العناصر الواقعية (المقدمة الصغرى) في النزاع القائم⁽¹⁾. ومثال ذلك من وجه للجمهور وعداً بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم بإعطاء هذه الجائزة لمن قام بهذا العمل، إذ في هذه الحالة تنشأ صفة المدين وهي حالة قانونية، من تصرف قانوني هو الوعد الذي وجه للجمهور.

المطلب الرابع: المنهج الجدلي أو الديالكتيكي

يقوم المنهج الجدلي على أساس فكرة تقول أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العلم هي دائماً في حالة ترابط وتشابك وتداخل وهي دائماً في حالات صراع وتناقض وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع للحركة والتغيير والتطور.

ولدراسة المنهج الجدلي نحاول بيان مفهومه (الفرع الأول)، ثم عرض أسس مبادئ المنطق الجدلي في التحليل (الفرع الثاني)، وفي الأخير نعرض لصور من تطبيقاته في مجال الدراسات القانونية (الفرع الثالث)

(1) عبد العال عكاشة وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008. ص ص 497-506.

الفرع الأول: مفهوم المنهج الجدلي

بالنظر إلى الطابع الفلسفي المحض للمنهج الجدلي فإن الإحاطة بمفهومه تقتضي تعريفه (أولاً)، ثم بيان مراحل تطوره (ثانياً).

(أولاً)- تعريف المنهج الجدلي: الجدل في أصله اليوناني يعني تصادم الآراء المتقابلة بقصد معرفة الحقيقة، أو طريقة في الإقناع، واستعمله الفيلسوف اليوناني هيرقلطس بمعنى الصراع والتغيير المستمر في الطبيعة، أي أن الجدل هو كشف طبيعة العلاقة بين الأفكار المتعارضة أو المتضادة⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً فإن المنهج الجدلي له طابعان، الأول مثالي يعود إلى عهد الفلاسفة اليونانيين ويعني فن النقاش واستخلاص الحقيقة عن طريق الكشف على أي تناقضات في حجج الخصم. أما الثاني فهو مادي ويعود إلى المعنى الذي قدمه الفيلسوف الألماني كارل ماركس للجدل والذي ينظر إلى أن كل شيء في الطبيعة والمجتمع والفكر قابل للتطور من الأدنى إلى الأرقى بفعل التناقضات الداخلية التي تتحرك فيه. وأرجع سبب التطور من الأدنى إلى الأرقى إلى ما اصطلاح عليه بالمادية التاريخية والتي تعني بأن الوقائع التاريخية والظواهر الاجتماعية تنشأ عن أسباب اقتصادية خاصة، وذلك في مقابل المثالية التاريخية التي ترد كل شيء إلى الفكر⁽²⁾.

(ثانياً)- مراحل تطور المنهج الجدلي: ساهم الفيلسوف الألماني هيغل في تطوير المنهج الجدلي في شكله الحديث المثالي، حيث يعود إليه الفضل الأكبر في تطوير قوانين الجدل الثلاثة الرئيسية المتمثلة في: الانتقال من التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية، التناقض وصرع الأضداد، ونفي النفي. واستند هيغل في تطوير القوانين السابقة إلى فلسفة مثالية، نظراً لمبادئه بأفكار مثالية وتأكيد عليه مثل

(1) شاكير أحمد السحمودي، مناهج الفكر العربية المعاصر في دراسة قضايا العقيدة والتراث، مركز التأصيل للدراسات والبحوث الجسور، الطبعة الأولى، جدة، 2010. ص 41.

(2) جميل صليبا، المعجم الفلسفي. الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة، بيروت، 1982. ص 310.

«الفكرة المطلقة» التي وجدت قبل الطبيعة والتي هي أساس كل موجود، وبالتالي نحن أمام تأليه للعقل بوصفه قوة لا متناهية هي محرك التاريخ والعالم⁽¹⁾. ويرجع الفضل في تطوير المنهج الجدلي في طابعه المادي إلى الفيلسوف كارل ماركس، حيث جعل القوانين الثلاثة التي طورها هيغل تلعب دوراً رئيسياً وكاملاً في تطوير الفكر الفلسفي. حيث يبدأ ماركس في منهجه الجدلي من المادة وليس من الفكر أي «الفكرة المطلقة» كما فعل هيغل، ولكن كل منهما يأخذان بالمنطق الديالكتيكي أو الجدلي⁽²⁾.

وعليه ف إن المنهج الجدلي بشقيه: المثالي والمادي يهتم بالحركة في كل أنماطها، ويفسرها على أساس قانون الأضداد الذي يتجسد في كل الظواهر. فالظواهر بطبيعتها تتكون من عناصر متعارضة، حتى وإن كانت مرتبطة عضوياً، ومن أمثلة ذلك الذرة التي تتكون من عناصر موجبة وأخرى سالبة. إن عملية الفصل التعسفي بين الأضداد التي ينادي بها أصحاب المنهج الميتافيزيقي تعتبر صعبة - إن لن تكن مستحيلة- بالنسبة لأنصار المنهج الجدلي⁽³⁾.

الفرع الثاني: أسس ومبادئ المنهج الجدلي

يقوم المنهج الجدلي في التحليل الوقائع والظواهر والحوادث والقضايا على مجموعة من الأسس أو القوانين (أولاً) وعلى مجموعة من المبادئ (ثانياً)، نحاول تبسيطها وشرحها على النحو التالي:

(أولاً)- أسس المنهج الجدلي: هي جملة المفاتيح التي من خلالها يستطيع البحث أن يدخل إلى عمق الظاهرة التي يريد دراستها، ليقف على أجزائها ويحلل

(1) عكاشة بن المصطفى، **مناهج العلوم القانونية والاجتماعية**. مرجع سابق. ص 60.

(2) محمد محمد الطاهر آل شبور الحاقاني، **نقد المذهب التجريبي**. دار الزهراء للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1983. ص 15.

(3) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، 1996. ص ص 77-78.

عناصرها ليعرف أصولها وتحولاتها. هذه الأسس هي: وحدة وصراع الأضداد والمنتاقضات (أ)، تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية (ب)، نفي النفي (ج).

(أ-) وحدة وصراع الأضداد والمنتاقضات: وهو القانون الذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضة نتيجة لحركيتها وديناميكيته. وتتلخص وحدة الأضداد في كون أن هذه الأضداد لا تستطيع أن توجد بعضها دون بعض لأن الأضداد تشترط بعضها بعضاً. والتوازن بين الأضداد نسبي يتحول إلى صراع يؤدي إلى تطور الواقع (1).

(ب-) تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية: مضمون هذا القانون أن كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات، يتم نتيجة حدوث تبدلات وتغيرات مستمرة ومطرودة ومتدرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة، أي في حالات وخصائص الشيء مثل حجمه ومقداره، النطاق العدد السرعة القوة اللون... الخ، حتى يبلغ حداً معيناً ومعياراً فاصلاً، فيتحول ويتغير ويتطور، فتقدم بذلك النوعية والطبيعة القديمة الفانية وتحل محلها الطبيعة والنوعية الجديدة للشيء أو الظاهرة. مثال ذلك في الطبيعة: أن عملية تسخين الماء المستمرة، تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور وتحول كمي مستمر مع بقاء النوعية والتركيبية الطبيعية والكيميائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن والمغلي يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة، إذ يتحول إلى بخار (2).

(ج-) نفي النفي: الغاية من هذا القانون بيان وتفسير نتائج مراحل دلياليكتيك تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، وهذا التفسير يتجسد من خلال ثلاثة

(1) عكاشة بن المصطفى، مناهج العلوم القانونية والاجتماعية. مرجع سابق. ص 62.

(2) رضا الزاوي، في الفكر الجدلي دراسة تحليلية نقدية ونصوص، مكتبة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1987. ص 37 وما بعدها.

مراحل متتالية: الطرح أو الفكرة ، والطرح المضاد أو الفكرة المضادة أي وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الطرح أو الفكرة، التركيب والذي يعني ما ينتج عن المرحلتين السابقتين من طرح وفكرة جديدة. ويوضح هيغل هذا القانون بحالة الدولة الوطنية وشرحه للحركة الثلاثية لسير النظم السياسية والاجتماعية والتي مرة بثلاثة مراحل متتالية هي: من أسرة تقوم على التعاون والمسؤولية (الفكرة)، إلى مجتمع يقوم على التنافس والتناحر (الفكرة المضادة)، إلى دولة وطنية تجمع شمل أمة من الأمم وتتصالح في نطاقها المسؤولية العائلية والتنافس الفردي، بما يحقق للمواطنين حرية حقيقية قوامها الواجب والخضوع للقانون⁽¹⁾.

(ثانياً) - مبادئ المنهج الجدلي: تتمثل هذه المبادئ في: مبدأ وحدة المتناقضات في نفس الوجود الطبيعي (أ)، مبدأ السببية (ب)، مبدأ الحتمية (ج)⁽²⁾. (أ) - مبدأ وحدة المتناقضات في نفس الوجود الطبيعي: ينطلق هذا المبدأ من أن كل شيء موجود يتشكل من وحدة تضم عناصر متناقضة، من جهة عناصر تمثل قوى محافظة وهي المهيمنة والظاهرة للعيان وعناصر أخرى تمثل قوى التغيير وهي كامنة ومستترة.

(ب) - مبدأ السببية: ويعني أن كل واقعة أو حادثة إلا ولها سبب موجود في العالم الحقيقي، ما يعني غياب عامل الصدفة في تحقيق تلك الواقعة أو الحادثة. على أن المنطق الجدلي يميز بين مرحلتين لمبدأ السببية:

- مرحلة الطرح التقليدي: ويقوم هذا الطرح على مقولة أن «كل فعل له سبب ونفس السبب يسبق دائماً نفس الفعل»، فالسببية هما تفسر- على وجود سبب واحد لا غير قيامه يؤدي إلى حدوث الظاهرة، على الرغم من اختلاف زمان ومكان وقوع نفس الظاهرة.

(1) عوابدي عمار، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2002. ص 234.

(2) في عرض هذه المبادئ: محمد الغالي، **المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق. ص 135.

- مرحلة الطرح المعاصر: تقوم على اعتبار كل ظاهرة هي في أصلها محصلة لمجموعة من الأسباب، التي يمكن أن نقسمها إلى أسباب رئيسية أسباب ثانوية، لذا يصبح الطرح المعاصر لمبدأ السببية قائم على مقولة أن «كل ظاهرة طبيعية أو اجتماعية تشكل جزءاً من شبكة معقدة من الظواهر المتداخلة». فإذا كانت الظاهرة موضوع الدراسة هي الهجرة غير الشرعية من دول دول الجنوب إلى دول الشمال، فإن الباحث يميز بين الأسباب المباشرة التي تكمن في غياب الأمن الاقتصادي للأفراد نتيجة عدم وجود مناصب شغل دائمة وقارة، زبين أسباب غير مباشرة تكمن في الرغبة في الاستفادة من الرفاه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي التي تعرفه دول الشمال.

(ج-) مبدأ الحتمية: وكانت تعني أن أفعال الإنسان والتغيرات الاجتماعية تحدث نتيجة عوامل لا سلطة ولا دخل للإنسان فيها، كونها خاضعة لقوانين تم ترتيبها بصفة نهائية ولا مجال للحديث عن الصدفة. لكن تم تجاوز هذا الطرح التقليدي للحتمية بحجة أن الظواهر الطبيعية يمكن أن تحدث بفعل الإنسان إضافة إلى عوامل أخرى.

الفرع الثالث: تطبيقي المنهج الجدلي في الدراسات القانونية

يرجع المنهج الجدلي في صورته المادية سبب التطور من الأدنى إلى الأرقى إلى ما سماه كارل ماركس بالمادية التاريخية والتي تعني بأن التغير الاجتماعي نتيجة مرتبطة على التأثير المتبادل بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج⁽¹⁾.

لكن كيف إنعكست فكرة المادية التاريخية على صياغة مفهوم القانون في الفكر الاشتراكي (أولاً)، وما هو موقفها من مسألة الدولة ووظائفها (ثانياً).

(أولاً)- المادية التاريخية ومفهوم القانون: نقطة الإنطلاق في التصور الإشتراكي للقانون هي فكرة المادية التاريخية، التي تتجلى في أن النظام الاقتصادي

(1) محمد نور فرحات، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون طبعة، القاهرة، 1981، ص 215.

للمجتمع والذي يشير إلى علاقات الإنتاج التي تحددها حالة تطور قوى الإنتاج وصراعها هو الذي يخلق القواعد القانونية. ومن هنا فإن القانون يعد نظاماً اجتماعياً قهرياً، تضعه وتفرضه الطبقة المسيطرة على المجتمع -باعتبارها المالكة لوسائل الإنتاج-، ويظل وجوده مرتبطاً ببقاء هذه الطبقة، وكل تغير في الطبقة أو في بعض مكوناتها يؤدي إلى تغيير في القانون. لذا يعتبر القانون في الفكر الاشتراكي عبارة عن "نظام من العلاقات الاجتماعية يتوافق مع مصالح الطبقة المهيمنة وتضمنه القوة المنظمة لهذه الطبقة"⁽¹⁾.

مما تقدم يبدو أن القانون -وفقاً للجدلية المادية- هو نتاج العامل الاقتصادي، كونه نشأ مع ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهذه الملكية أدت إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مهيمنة (قوية) وطبقة مسيطرة عليها (ضعيفة)، والقانون صنعته الطبقة المسيطرة مادياً لقهر الطبقات الأخرى. وعليه يتميز القانون وفقاً للجدلية المادية بجملة من الخصائص نوجزها كالآتي⁽²⁾:

- لا يعتبر القانون ظاهرة قاعدية ولا يعتبر ظاهرة مستقلة ومحيدة بل هو ظاهرة مشتقة، بمعنى أن القانون ليس إلا انعكاساً للروابط الاجتماعية التي تتشكل وفقاً للقاعدة الاقتصادية تحتية قوامها رابطة الصراع الطبقي.

- وإن كانت الجدلية المادية تنظر إلى القانون نظرة موضوعي إلا أنها تنتمي إلى التفسيرات الوضعية للقانون، وذلك استناداً إلى أمرين: لأنها من جهة تفسر القانون استناداً إلى الواقع المادي متمثلاً في الواقع الاقتصادي. ومن جهة ثانية لأنها تستبعد كل بعد ميتافيزيقي عن القانون، فالقانون في نظرها لا يعد فكرة بل ذو طبيعة مزدوجة الأولى طبقية لأنه يرتبط بالطبقة المسيطرة، والثانية إرادية لأنه نابع من إرادة الطبقة المسيطرة في إطار علاقاتها الاقتصادية في المجتمع⁽³⁾.

⁽¹⁾ K. Stoyanovitch, *La philosophie du droit en URSS (1917- 1953)*. L.G.D.J., Paris, 1965, p. 68.

⁽²⁾ محمد نور فرحات، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، مرجع سابق. ص 218.

⁽³⁾ محمد نور فرحات، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، مرجع سابق. ص 250.

- العلاقة أو التماثل بين القانون والدولة والعلاقة من طبيعة خاصة، ذلك أنه وبالرغم من العلاقة الوثيقة بين البنية القانونية (القانون) والبنية السياسية (الدولة)، فإن القانون والدولة متمايزان، وهما مستويان مستقلان نسبياً، يعتمد تركيبهما العيني على نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي. الأمر الذي يجعل تحليل الجدلية المادية يأخذ موقف العداء من الاتجاهات الشكلية في القانون، وهي التي ترى أن القانون مجرد بناء شكلي من القواعد، بل تنظر إليه نظرة موضوعية لأنها تهتم بمضمون محتوي قواعده (1).

(ثانياً) - نظرة الجدلية المادية للدولة: تنطلق الجدلية المادية في تفسيرها لوجود الدولة من المادية التاريخية. فالتاريخ البشري هو صراع دائم بين الطبقات: الطبقة المسيطرة والمستغلة والطبقة المقهورة أو المستغلة، وحسب ماركس الدولة من البنى الفوقية في المجتمع، أي هي نتاج وانعكاس للبنية التحتية التي أساستها طرق الإنتاج. فطرق الإنتاج هي التي تحدد العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وهذه العلاقات وضعت فيما بعد في أطر البنية الفوقية (الدولة، القانون، الأخلاق، الدين، الإيديولوجية)، وكان هدفها الأول تحديد هذه الأطر وجعلها ملزمة ومعاقبة خرقها (2).

الدولة بهذا المفهوم هي أداة في يد الطبقات المستغلة (المستثمرة) للمحافظة على سيطرتها، أي أنها أداة اضطهاد ليس إلا. ومن أجل إعادة حرية الإنسان وكرامته، لابد من اختفاء الدولة بشكلها هذا. فماركس يريد هدم الدولة، وذلك من خلال مهاجمة الأسباب التي أدت إلى ظهور الدولة، أي عن طريق تغيير طرق الإنتاج من خلال إلغاء الملكية الفردية كأداة أو وسيلة للإنتاج. ففي اليوم الذي

(1) بوب جيسوب، «النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والأيدولوجيا القانونية السياسية»، في: قيجي باشو كانيس، بيير بورديو، جاك ديريدا، يورجن هابرماس وبول ريكور، القانون والصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية. ترجمة سعيد العليمي، دار العالم الجديد، دون طبعة، القاهرة، 2007. ص 53.

(2) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، دون طبعة، القاهرة، 1988. ص 142.

تصبح ملكية أدوات الإنتاج جماعية تختفي الطبقات المستغلة، و بالتالي لم يعد لوجود الدولة سبب، و لذلك لا بد من زوال الدولة.⁽¹⁾

فالنظرية الماركسية لمفهوم الدولة، التي اعتمدت على العامل الاقتصادي كأساس لها، تبقى نظرية افتراضية قاصرة. فالدولة لا تقوم على العامل الاقتصادي، على الرغم من أهميته، والمتمثل في الصراع بين الطبقات المستغلة و الطبقات المستغلة، بدون أي اعتبار للعوامل الثقافية و الدينية و الاجتماعية. و مرحلة زوال الدولة المرتبطة بزوال الصراع بين هذه الطبقات عن طريق تحقيق المساواة الكاملة في ظل مجتمع الشيوعية، هي فكرة طوباوية لم يؤكد لها التاريخ ولم تثبت التجارب التاريخية تحققها واقعياً⁽²⁾. غير أن ماركس من خلال نظريته الداعية لزوال الدولة، لا يعلن زوال الدولة بشكل كامل و لكن فقط زوالها بوظيفتها السياسية و التغيير الجذري في طبيعتها: فالدولة بمفهومها التقليدي هي أداة لحكم الناس، وهو يريد من خلال نظريته جعلها حكومة لإدارة الأشياء.

المطلب الخامس : دراسة حالة

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد مناهج البحث النوعي، وتستخدم دراسة الحالة أكثر ما يمكن من مصادر البيانات للتقصي. المنهجي للأفراد، أو المجموعات، أو التنظيمات، أو الأحداث. وتجري دراسات الحالة عندما يكون الباحث بحاجة إلى فهم ظاهرة أو شرحها . وكثيراً ما تستخدم في الطب، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وعلم الإدارة والتاريخ. والإلمام بدراسة الحالة يفرض تحديد تعريفها (الفرع الأول)، ثم بيان مميزاتها (الفرع الثاني)، وفي الأخير تقييمها (الفرع الثالث).

(1) ج.د.هـ. كول، رواد الفكر الاشتراكي. ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت، 1978. ص 383.

(2) محمد نور فرحات، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، مرجع سابق. ص 227.

الفرع الأول : تعريف دراسة حالة

لضبط التعريف الدقيق لدراسة حالة نبين معناها لغةً (أولاً)، ثم نحدد تعريفها اصطلاحاً (ثانياً).

(أولاً)- تعريف دراسة الحالة لغة: تشتق كلمة الحالة من فعل حال وحول والمصدر الاسمي حال أو الحال. ومن ثم، فالحالة في اللغة الحال، والحالة في علم النفس الهيئة النفسية أول حدوثها قبل أن ترسخ. ويتبين من هذه الاشتقاقات اللغوية أن الحالة هي صفة الشيء وهيئته وطبيعته وأحواله المتغيرة، أما في اللغة الأجنبية فكلمة case تعني حالة وحال وظرف وعارض، وقد يقصد بها حالة إعراب في مجال النحو واللسانيات⁽¹⁾.

(أولاً)- تعريف دراسة الحالة اصطلاحاً: يعرف روبرت ك. ين Yin دراسة الحالة بأنه «عبارة عن تحقيق تجريبي لظاهرة معاصرة مدروسة في سياقها خاصة عندما تكون الحدود بين الظواهر وسياقها غير عادية وطبيعية»⁽²⁾، أما موشيلي فيرى بأن دراسة الحالة «بمثابة نص مكتوب أو مختلق، وهي بمثابة شهادة شفوية أو مسجلة متعلقة بوضعية إشكالية ملموسة وواقعية، قد تكون حادثاً له دلالة يشير إلى وضعية مثيرة أو تحليل نقدي»⁽³⁾. أما الدكتور عبد الرزاق جلبي ومن معه فيعتبر بأن دراسة الحالة هي ذلك «الأسلوب في تنظيم الحقائق والمعلومات التي يمكن الاستفادة منها في رسم صورة كلية لواحدة من هذه الوحدات الممثلة لأنواع الحالات

(1) أحمد أبو أسعد وسلطان النوري، دراسة الحالة في إطار جديد (علم النفس، علم الاجتماع، التربية الخاصة، الإرشاد النفسي). مركز ديونو لتعليم التفكير، الطبعة الأولى، عمان، 2016. ص 21.

(2) روبرت ك. ين، دراسة الحالة التصميم والأساليب. ترجمة بركات بن مازن العتيبي ومراجعة عبید بن عبد الله العمري، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، دون طبعة، الرياض، 2020. ص 19.

(3) أحمد أبو أسعد وسلطان النوري، دراسة الحالة في إطار جديد (علم النفس، علم الاجتماع، التربية الخاصة، الإرشاد النفسي). مرجع سابق. ص 23.

وذلك في علاقتها وأجزائها بعضها البعض الآخر وفي وضعها في المحيط الاجتماعي والثقافي التي توجد فيه «⁽¹⁾.

من هذه التعاريف لدراسة الحالة نصل إلى أنها عبارة عن تحليل تنظيمي لوضعية ما من أجل إيجاد الحلول ومعالجة المشاكل. وتستند دراسة الحالة إلى البرهنة واستخدام العقل والمنطق والتركيب والإبداعية في اقتراح التشخيص الجيد والتحليل المناسب والقرار السليم والاقتراحات الملائمة للوضعية، كما تحوي دراسة الحالة السياق ومجموعة من المفاهيم الإجرائية المحبوكة وتفصيل الحثيات الذاتية والموضوعية.

وعليه يشترط لقيام دراسة حالة في البحوث الاجتماعية والانسانية أن تكون لدراسة الحالة قضية هي موضوع الدراسة، وأن تكون الحالة عبارة عن وحدة وظيفية معقدة يتم استقصاؤها في سياقها الطبيعي بواسطة العديد من طرق جمع البيانات، وأن تكون هذه الحالة معاصرة⁽²⁾.

الفرع الثاني : مميزات دراسة حالة

تشير الأدبيات إلى العديد من العناصر التي تميز دراسات الحالة عن غيرها من المنهجيات، وأبرزها ما يلي:

(أولاً)- الاستمولوجيا: تميل دراسة الحالة إلى أن تكون طبيعية لأنها موضوعة في سياق طبيعي لا يمكن فصله كما هو الحال في الدراسة المستقلة (كالمخبرية والإكلينيكية). وهي تُستخدم عندما يكون البحث تفسيرياً أكثر منه تجريبياً⁽³⁾.

(1) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1992. ص 156.

(2) Jennifer Platt, « Case Study ». *American Methodological Thought*. Volume 40, Numéro 22, Année 1992. p. 21.

(3) John Van Maanen, *Tales of the Field: On writing ethnography*. The University of Chicago Press, Chicago, 1988, pp. 79-81.

(ثانياً) - أسئلة البحث: تركز دراسة الحالة على أسئلة بحث (لماذا) و (كيف)، ويشير هذان السؤالان إلى ما يريد الباحث استقصاءه، ويتم جمع البيانات البحثية من خلال افتراضات الدراسة Study Propositions إذ يجب أن تكون أسئلة البحث مرتبطة بوحدة التحليل Unit of Analysis، وأي وحدات فرعية أخرى في حال تم تضمينها في الدراسة. واختيار وحدة التحليل المناسبة يساهم في تحديد أسئلة البحث بدقة (1).

(ثالثاً) - الافتراضات: إن السؤالين (لماذا) و (كيف) قد لا يثيران بالضبط إلى ما يجب أن يدرسه الباحث بالتفصيل. لذا من الشروط التي يجب أن يفي بها الباحث في دراسة الحالة هو تحديد افتراضات الدراسة التي تهدف إلى التعريف بنوع البيانات المطلوب جمعها وتحليلها، فضلاً عن تحديد الأماكن التي يتم فيها البحث عنها. وتعد عملية تحديد الافتراضات أو التخمينات المحتملة خطوة أساسية للتنفيذ الشامل لدراسة الحالة، إذ يتكون تصميم دراسة الحالة من أسئلة البحث؛ الافتراضات، وحدة (وحدات) التحليل؛ ربط البيانات المستلة من مصادر متعددة؛ ومعايير تفسير النتائج. وتسترشد الافتراضات من الأدبيات، من خبرة الباحثين، أو من النظريات في موضوع البحث.

(رابعاً) - النظرية أهم من العينة: إن دراسة الحالة قابلة للتعميم على الافتراضات النظرية وليس على المجتمع الأصلي Population، كما يتم ذلك في الدراسات الكمية وبالتالي لا يعتبر تصميم العينات عنصراً أساسياً في دراسة الحالة. (خامساً) - تعدد البيانات: الاستقصاء المعمق في دراسة الحالة أو الحالات، فضلاً عن الرغبة في تغطية مجموعة أوسع من الظروف السياقية والظروف المعقدة الأخرى، يفرز مجموعة واسعة من المواضيع والقضايا. لذا يتجاوز بحث دراسة الحالة دراسة المتغيرات المنعزلة كما في الدراسات الكمية، ما يتطلب جمع بيانات

(1) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 161.

من مصادر متعددة سعياً لإنشاء سلسلة بيّنات متصلة حول الظاهرة والسياق، فضلاً عن العلاقة بينهما⁽¹⁾.

الفرع الثالث : تقييم دراسة حالة

يحقق إعمال منهج دراسة حالة مجموعة من الفوائد والايجابيات (أولاً)، كما أن تطبيقه ينم على مجموعة من العيوب (ثانياً).

(أولاً)- ايجابيات دراسة الحالة: يسمح استعمال دراسة حالة تحقيق العديد من الايجابيات التي تضفي قيمة علمية على هذه الدراسة، والتي لخصها المشتغلين بالمنهجية في النقاط التالية⁽²⁾:

(أ)- توفر دراسة حالة معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى سواء كانت عقلية أو إجرائية.

(ب)- تساعد وتتيح دراسة حالة وتتيح للباحث إمكانية بناء وتشكيل فرضيات أو اشتقاق فرضيات جديدة، وبالتالي تسمح في النهاية بتطوير الدراسات المستقبلية كون هذه الأخيرة تنطلق من النتائج التي وصلت إليها الدراسات السابقة.

(ت)- تسمح دراسة حالة للباحث من الوصول إلى نتائج يتعذر على الباحث الوصول إليها إن هم إستعمل في بحثه منهج من المناهج العلمية، أي أن دراسة الحالة منهج أو أسلوب يسمح بتجاوز عقم المناهج الأخرى.

(ثانياً)- سلبيات دراسة الحالة: مع تقدير أهمية وجوهية دراسة الحالة كطريقة في البحث، إستطاع بعض الباحثين أن يشير إلى بعض الثغرات التي ينطوي عليها دراسة الحالة والتي حصروها في الأخطاء التالية⁽¹⁾:

(1) عقيل حسين عقيل، فلسفة منهج البحث العلمي. مرجع سابق، ص 149.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن و محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص 297.

(أ)- مسألة عدم القابلية للتعميمات: يصعب في حالة استعمال دراسة الحالة وما تنتهي إليه من نتائج الوصول إلى تعميمها، والعلة في ذلك تكمن من ناحية أولى في أنه لا يمكن تعميم النتائج التي تم التوصل إليها من دراسة عدد قليل من الحالات لأنها لا تمثل الواقع تمثيلاً صادقاً، ومن ناحية ثانية في كون النتائج المتوصل إليها تعلقة بدراسة حالات شاذة تحتاج إلى مساعدة.

(ب)- معضلة التحيز: قد توقع دراسة الحالة الباحث في أخطاء التحيز وذلك لأن اعتماد دراسة الحالة على السجلات والوثائق في تحديد مراحل تطور الحالة، قد يصمم هذه الدراسة بتغليب الباحث لذاتيته عند تحليله وتفسيره لما ورد في تلك الوثائق والسجلات. هذا فضلاً عن تحيز آخر تقع فيه دراسة الحالة ناتج عن الباحث نفسه الذي يجرب هذه الدراسة على ضوء ميوله إلى أن يرى ما يريد أن يراه، وإلى تفسير الحالة من وجهة نظره ووفق لقناعاته ومشاعره وانفعالاته ومعتقداته.

(ت)- مسألة الخبرة الفنية: يؤخذ على دراسة الحالة أنها تحتاج لنجاحها باحثين مدربين تدريباً فنياً عالياً، وهي عملية تحتاج إلى إمكانيات مادية وجهد لتحصيلها وزمن كبير للتدريب عليها. الأمر الذي يجعل الكثير من الجامعات في دول العالم الثالث لا تجعلها ضمن برامجها التكوينية، والأبحاث التي يقوم بها الباحثون المنتمين إليها وفقاً لأسلوب دراسة الحالة نادرة وقليلة جداً على الرغم من أهميتها.

(1) عبد الرزاق جلي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. مرجع سابق. ص ص 162-163.

الفصل الثالث: المناهج التطبيقية أو أدوات جمع البيانات

يخصص الفصل الحالي لدراسة ما يسميه فريق من علماء المنهجية بالمناهج التطبيقية ويسميه الفريق الآخر بأدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي والقانوني. والأداة ترجمة للكلمة الانجليزية Technique والتي استخدمها الباحثون للإشارة إلى الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء أكانت تلك الوسيلة متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات التصنيف والجدولة. وليس هدفنا في هذا الفصل أن نعرض للوسائل بنوعيتها وإنما يختص هذا الفصل بالنوع الأول وهو وسائل جمع البيانات. يرتبط مفهوم الوسيلة أو الأداة بالكلمة هذه (بما؟) فإذا تسائلنا بم يجمع الباحث بياناته؟ فإن الإجابة على ذلك تستلزم تحديد نوع الأداة اللازمة للبحث. هذا ويتوقف اختيار الباحث للأداة أو الأدوات اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة. فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث عنها في غيرها، كما يؤثر المبحوثين من البحث في تفضيل وسيلة على وسيلة أخرى؛ ففي بعض الأحيان يبدي المبحوثين نوعاً من المقاومة، ويرفضون الإجابة على أسئلة الباحث، وفي هذه الحالة يتعين استخدام الملاحظة في جمع البيانات (1).

وقد يعتمد الباحث على أداة أو وسيلة واحدة لجمع البيانات، وقد يعتمد على أكثر من أداة أو وسيلة، فيجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق جمع البيانات، حتى يدرس الظاهرة من جميع نواحيها وليكشف عن طبيعتها بدقة ونجاح. فقد يقتضي البحث مثلاً المقارنة بين ما يقوله الناس وبين ما يفعلونه، وفي هذه الحالة يتعين على الباحث الاستعانة بالاستبيان أو المقابلة بالإضافة إلى الملاحظة. هذا ويلاحظ أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين في المنهجية على الأدوات التي يمكن

(1) جون و. بست، **مناهج البحث التربوي**. ترجمة عبد العزيز غانم الغانم، مراجعة عادل عز الدين الأشول. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 1988. ص 189.

استخدامها في جمع البيانات، والمتمثلة أساساً في الملاحظة (المبحث الأول) والمقابلة (المبحث الثاني) وفي الأخير الاستبيان (المبحث الثالث).

المبحث الأول: الملاحظة

من الأمور المتفق عليها بين علماء المنهجية أن الملاحظة Observation تعد من العمليات الضرورية لكل البحوث العلمية سواء في مجال الظواهر الطبيعية أو الانسانية، ولم تكتسب الملاحظة تلك الأهمية على اعتبار أنها من أقدم الوسائل التي عرفها الإنسان خلال سعيه نحو الحقيقة منذ أقدم العصور، وإنما اكتسبت الملاحظة مكانها تلك باعتبارها ركيزة البحث العلمي في الكشف عن مختلف جوانب الظاهرة المبحوثة، مع ما يستتبع ذلك الكشف من تحليل وتفسير وتنبؤ⁽¹⁾. وللإلمام بالملاحظة نحدد مفهومها (المطلب الأول)، ثم نبين أنواعها (المطلب الثاني) وفي الأخير نقوم بعملية تقييمها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم الملاحظة

في سبيل تحديد مفهوم الملاحظة التي تستخدم في الدراسات الكشفية والوصفية والتجريبية، وجب بداءة تعريفها (الفرع الأول)، ثم تحديد طبيعتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الملاحظة

الملاحظة لغة تعني النظر إلى الشيء الملاحظ بمؤخر العينين، دلالة على التدقيق. كما يقال لاحظته أي رعاه: بمعنى نظر في الأمر إلى أن يصير، أو مراقبة

(1) صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. مكتبة غريب، دون طبعة، القاهرة، 1982. ص 269. توفيق الطويل، « خصائص التفكير العلمي بين تراث العرب وتراث الغربيين ». مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام الكويتية، المجلد 3، العدد 4، السنة 1973، ص ص 153-154. يعقوب يوسف الكندري، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية. مجلس النشر العلمي ولجنة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، 2005. ص 306.

الشيء، لذا يقال فرع النجوم. وعلى ذلك فالملاحظ هو الرقيب أي الحافظ والمنتظر، والترقب والارتقاب يعني الانتظار⁽¹⁾.

أما الملاحظة اصطلاحاً فهي حسب الدكتور صلاح مصطفى الفوال «مراقبة مقصودة تستهدف رصد أية تغيرات تحدث على موضوع الملاحظة سواء أكان الملاحظ ظاهرة طبيعية أو حيوانية أو إنسانية أو مناخية»⁽²⁾، ويعتبرها الدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله بأنها «طريقة من طرق جمع المعلومات عن ظاهرة معينة، أو مجموعة من الظواهر، يقوم فيها الباحث بمشاهدة الظاهرة كما هي في الواقع»⁽³⁾.

وهناك من يعرف الملاحظة بالرجوع إلى الوسيلة التي تتم بها وحالات استعمالها، حيث يرى الدكتور عبد الحميد صفوت إبراهيم بأنها «طريقة لجمع البيانات يقوم خلالها الباحث أو شخص مدرب بملاحظة مباحث أو ظاهرة، ويسجل ملاحظاته باستخدام نموذج معد لذلك، وقد يستخدم أجهزة التسجيل الصوتي والمرئي، وتستخدم الملاحظة حينما لا تتوفر طريقة لقياس السلوك من خلال الأدوات الأخرى، ومن ذلك مثل ملاحظة عملية التفاعل الجماعي، أو ملاحظة عملية اتخاذ القرار في مؤتمر ما»⁽⁴⁾.

تكون الملاحظة بسيطة، تتم بغير تخطيط أو إعداد مسبق، ويتم فيها ملاحظة الظواهر التي تحدث تلقائياً في ظروف طبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي؛ أو تكون على العكس من ذلك تماماً ملاحظة مقننة أو موجهة خطط لها بعناية وحددت وسائلها وغاياتها بدقة، كما تم اختيار القائمين بها وفق شروط ومواصفات خاصة، ويربى استدعى الأمر إعدادهم للقيام بها وفق برامج تدريبية⁽⁵⁾.

(1) عبد الرزاق جلي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، مناهج البحث الاجتماعي. مرجع سابق. ص 187.

(2) صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. مرجع سابق. ص 269.

(3) عبد الرحمن صالح عبد الله، البحث التربوي وكتابة الرسائل الجامعية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2006. ص 73.

(4) عبد الحميد صفوت إبراهيم، البحث العلمي مفهومه - أدواته - تصميمه. دار الزهراء، الطبعة الأولى، الرياض، 2012. ص 294.

(5) محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998. ص 128.

ونحن هنا لسنا معنيين بالنوع الأول من الملاحظة، على الرغم من قناعتنا بالدور الذي يمكن أن تلعبه الصدفة من خلال الملاحظة العفوية في تقدم واثراء المعرفة الإنسانية، إلا أننا على الرغم من تلك القناعة سوف نهتم بالملاحظة المقننة أو الموجهة باعتبارها الأداة المنهجية للمعرفة العلمية.

الفرع الثاني: طبيعة الملاحظة

تقوم طبيعة الملاحظة على العلاقة المحورية التي تربط أركانها الثلاثة المتمثلة في: الشخص الملاحظ والشيء الملاحظ والمنتج أو النتائج المتوصل إليها عن طريق عملية الملاحظة. ومن الأمور المتفق عليها أن الشيء الملاحظ هو نتيجة طبيعية للعلاقة بين الشخص الملاحظ وبين ما يلاحظه، أي أن طبيعة الملاحظة هي تلك العلاقة التي تربط الشخص الملاحظ بالشيء الذي يكون موجوداً على الدوام في البيئة أو الوسط الذي يعيش فيه هذا الإنسان⁽¹⁾.

(أولهما) الحواس فطالما أن الملاحظة عملية حسية وذهنية في ذات الوقت وجب أن نضمن ألا يقع الملاحظ ضحيةً لخداع حواسه، كأن تصور له حواسه مواقف فيصل نتيجة لذلك إلى ملاحظات وهمية. وتنتقل تلك الكلاخظات الكاذبة من الحواس إلى العق وتزوده بمعلومات غير حقيقية فتكون النتيجة النهائية عبارة عن استنتاجات أو مستخلصات وهمية أيضاً.

(ثانيهما) العقل حيث أن الثابت الحواس ليست بالضرورة هي المصدر الوحيد لخداع الملاحظ، وإنما قد يقوم عقله أيضاً بنفس عملية الخداع كنتيجة طبيعية لما يتصوره من أشياء غير حقيقية أو غير علمية خصوصاً ما اتصل منها بموضوع الملاحظة.

لذا فإن طبيعة الملاحظة ليست قاصرة على عملية المشاهدة باعتبارها إدراكاً حياً، وإنما هي المشاهدة المنقولة إلى العقل الذي يقوم بدوره -واعياً أو غير واع-

⁽¹⁾عبد الرزاق جلي ومحمد أحمد بيومي، محاضرات في مناهج البحث الاجتماعي الإجراءات والتطبيقات. دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، دون تاريخ. ص 254.

بترجمة أو نقل تلك المشاهدات إلى مستخلصات أو ملاحظات منطوقة أو مكتوبة حول الشيء الملاحظ. لذا يوصي علماء المنهجية الشخص الذي يقوم بالملاحظة بوجوب مراعاة عدد من المبادئ واتباع إجراءات معينة حتى تكون الملاحظة بأبعادها الثلاثة صحيحة (1):

- ينبغي على الشخص الملاحظ (الباحث) أن يسبعد كل العوامل المشتتة التي قد ترد إليه في أثناء الملاحظة، وأن يركز على العوامل ذات الصلة بالشيء أو الظاهرة أو السلوك الملاحظ.

- على الشخص الملاحظ (الباحث) أن يميز بين رغباته الشخصية وما يلاحظه، ولا يصح أن يسمح لتلك الرغبات بالتدخل فيما يلاحظه. فالموضوعية تملي عليه التزام الحياد، والبعد عن الأهواء والميول، وتسجيل ما يلاحظه لا ما يرغب في ملاحظته.

- بعض الظواهر الملاحظة قد تكون معقدة؛ فلا يستطيع الشخص الملاحظ (الباحث) إدراكها دفعة واحدة، ومن هذا المنطلق، فإنه ينص بالتركيز على جانب معين منها في وقت معين، ثم ينتقل لجانب آخر، وهكذا.

- قيام الشخص الملاحظ (الباحث) بتحديد العناصر التي تدخل في مجال اهتمامه تحديداً واضحاً - فإذا كان البحث يلاحظ سلوك المرتفقين وجب عليه أن يدرس سلوك المرتفقين بالمرفق العام، وسلوك المرتفقين للموظفين العموميين، وسلوك المرتفقين إزاء القوانين والنظم المنظمة للمرفق.. كما يجب على الشخص الملاحظ (الباحث) حصر الملاحظة على التصوفات التي لها علاقة بسلوك المرتفقين بالمرفق العام، ويتجنب تدوين ملاحظات تتعلق بأنماط سلوكية لا تدخل في اهتمامات البحث.

- قيام الشخص الملاحظ بتحديد العناصر التي تدخل في مجال اهتمامه تحديداً واضحاً - فإذا كان البحث يلاحظ سلوك المرتفقين وجب عليه أن يدرس

(1) عبد الله الكندري ومحمد عبد الدايم، مدخل إلى مناهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 1999. ص 152.

سلوك المرتفقين بالمرفق العام، وسلوك المرتفقين للموظفين العموميين، وسلوك المرتفقين إزاء القوانين والنظم المنظمة للمرفق-. كما يجب على الشخص الملاحظ حصر الملاحظة على التصوفات التي لها علاقة بسلوك المرتفقين بالمرفق العام، ويتجنب تدوين ملاحظات تتعلق بأنماط سلوكية لا تدخل في اهتمامات البحث.

- قيام الشخص الملاحظ (الباحث) بإجراء الملاحظة دون أن يشعر من تجري ملاحظتهم بذلك، وأن يجري الملاحظة بصورة متكررة وفي فترات متباعدة؛ للتأكد من وقوع السلوك المرتبط بالعناصر التي يركز عليها. كما أن عليه أن يسجل الملاحظات التي توصل إليها فوراً حتى لا تتعرض المعلومات للنسيان، غاية الأمر أن يوازن بين سرعة تسجيل الملاحظات وعدم إغفال عناصر مهمة من السلوك.

المطلب الثاني: أنواع الملاحظة

جرت العادة بين معظم المشتغلين بمنهج البحث العلمي أن يميزوا بين نوعين من الملاحظة، أما النوع الأول فيشير إلى الإعتبار الذي يرتبط بتلقائية فنكون أمام الملاحظة البسيطة أو العفوية (الفرع الأول)، ويشير النوع الثاني إلى الإعتبار الذي يرتبط بتدخل الباحث فنكون أمام الملاحظة المنظمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الملاحظة البسيطة

تعرف الملاحظة البسيطة بأنها «ملاحظة الظواهر كما حدث تلقائياً وفي ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، وبغير استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها»⁽¹⁾.

وتعتبر الملاحظة البسيطة ملاحظة مقصودة لأن الباحث هنا رغم عدم تدخله فإنه يعرف مقدماً ما الذي يريد ملاحظته في الموقف، بعبارة أخرى تعتبر الملاحظة البسيطة مقصودة نظراً لأن الباحث أياً كانت طبيعته دراسته (كشفية

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989. ص 311.

كانت أو وصفية أو تجريبية) يستطيع على الأقل من خلال تحديده لموضوع بحثه أن يحدد ولو بدرجات متفاوتة أي الملاحظات التي يمكن أن تفيده في معالجته لهذا الموضوع⁽¹⁾.

هذا وللملاحظة البسيطة أسلوبان رئيسيان تم من خلالهما، يعرف (أولهما) بالملاحظة بالمشاركة، ويعرف (الثاني) بالملاحظة بدون المشاركة.

(أولاً)- الملاحظة بالمشاركة: هي الملاحظة التي تم أثناء مشاركة الباحث في ملاحظة الموقف مع الأفراد الذين يلاحظهم، وتستلزم المشاركة اندماج الباحث في الجماعة التي يلاحظها، كحضوره أشغال جلسة ومساهمته في مناقشاتها أو كون الباحث يشكل عنصراً في جماعة يربطه بها رابط العيش المشترك: مثلاً العيش في قرية أو حي واحد أو يربطه بها روح الانتماء العرقي أو الديني. وفي هذا النوع من الملاحظة قد يفصح الباحث عن وجوده فيقدم نفسه كباحث لغيره من المشاركين في الموقف الذي يلاحظه وقد لا يفصح عن شخصيته رغم مشاركته في الموقف⁽²⁾.

(ثانياً)- الملاحظة بدون مشاركة: وهي التي يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة. وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي لا يتصل أعضائها ببعض اتصالاً مباشراً⁽³⁾. وعليه فإن الباحث يحتفظ بمسافة تجعله بعيداً عن التأثير أو التفاعل مع موضوع الملاحظة، ومثال ذلك أن يحضر الأستاذ المعني بالملاحظة جلسة برلمانية لنقاش قانون معين، دون أن يشارك في أعمال النقاش أو يكون له دخل فيها، أو أن يقوم الباحث بالاختباء وراء شاشة بصرية يستطيع من خلالها أن يرى الأشخاص الذين تجري عليهم عملية الملاحظة دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيته⁽⁴⁾.

(1) عبد الرزاق جلي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 189.

(2) عبد اللطيف الهلالي، **الوجيز في مناهج العلوم القانونية والاجتماعية**. مرجع سابق. ص 113.

(3) عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مرجع سابق. ص 312.

(4) صالح بن حمد العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. مرجع سابق، ص 409.

الفرع الثاني: الملاحظة المنظمة

يختلف أسلوب الملاحظة المنظمة عن أسلوب الملاحظة المنتظمة اختلافاً من حيث الضبط العلمي والتحديد الدقيق. فالملاحظة المنتظمة تخضع للضبط العلمي سواء أكان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجري فيه الملاحظة، كما أنها تنحصر في موضوعات محددة مسبقاً، وتقتصر على الإجابة على الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث. ويستخدم أسلوب الملاحظة المنظمة في الدراسات الوصفية والدراسات التشخيصية لما تتميز به هذه الملاحظة من دقة وعمق وتركيز؛ في حين أن أسلوب الملاحظة البسيطة لا يُستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية⁽¹⁾.

هذا وللملاحظة المنظمة على غرار الملاحظة البسيطة أسلوبين (أولاً) كما أن لها وسائل تمارس بها (ثانياً).

(أولاً)- أسلوب الملاحظة المنتظمة: يرى المشتغلين بمناهج البحث أن ممارسة الملاحظة المنتظمة يتم بأسلوبين حسب قدرة الباحث (1) ومدى نطاق مشاركته (2):

(1)- أسلوب ممارسة الملاحظة المنتظمة حسب قدرة الباحث: حسب قدرة الباحث على التدخل لتهيئة أو إعداد موقف الملاحظة المنتظمة، يوجد أسلوبين للقيام بالملاحظة المنتظمة هما⁽²⁾:

(أ)- ملاحظة منتظمة في مواقف طبيعية: يعتبر هذا الأسلوب من أدق أشكال الملاحظة المنتظمة حيث أن طبيعة الموقف تمكن الباحث من الحصول على قدر من المعلومات الدقيقة قد لا يتوفر في أي شكل آخر من أشكال الملاحظة.

(ب)- ملاحظة منتظمة في مواقف مصطنعة: يستخدم هذا الأسلوب عندما يقوم الباحث بتجارب أو عندما يقوم بتكرار أو تعديل الظروف المحيطة به كما

(1) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، مناهج البحث الاجتماعي. مرجع سابق. ص 197.

(2) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص 319.

يحدث في مجال العلوم التجريبية وبخاصة في مخابر البحث. وفي مجال البحوث الاجتماعية والقانونية يتعذر على الباحث خلق موقف أو ظروف «التجربة المصطنعة» وعليه أن ينتظر حتى يحدث الموقف حدوثاً طبيعياً تلقائياً أو يبحث عن مواقف تتمثل فيها خصائص الموقف الذي يريد دراسته.

(2)- أسلوب ممارسة الملاحظة المنتظمة حسب مشاركة الباحث: حسب

مشاركة الباحث في الملاحظة المنتظمة يوجد أسلوبين للقيام بها هما (1):

(أ)- الملاحظة المنتظمة غير المشارك فيها: وهي التي لا يفصح فيها الباحث عن نفسه ليزيد من تلقائية أو طبيعية موقف الملاحظة، ويحدث ذلك بإخباته وراء حاجز أو شاشة بصرية أو رقمية تمكنه من الملاحظة دون أن يراه أحد المشاركين في الموقف.

(ب)- الملاحظة المنتظمة المشارك فيها: ويصدق عليها ما سبق أن أوضحناه بالنسبة للملاحظة البسيطة من حيث تعريف المشاركة ووقت كتابت وتدوين الملاحظات والبيانات التي توصل إليها الباحث.

(ثانياً)- الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنتظمة: يستعان في الملاحظة

المنتظمة بعدد من الاجراءات والوسائل التعين على الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الدقة العلمية، وتساعد على قياس عناصر الملاحظات بصدق. وقد ذكر المشتغلين بمنهجية البحث العلمي العديد من الوسائل، التي نذكرها بإيجاز في النقاط التالية (2):

(1)- المذكرات التفصيلية: يجب تسجيل المعلومات والبيانات وتدوينها أول بأول في مذكرات وافية تشتمل على دقائق وجزئيات الموقف الاجتماعي، ويمكن عن طريق هذه المذكرات فهم الظواهر والوقوف على العلاقات القائمة بين أجزائها، كما يمكن الاستعانة بها والاستفادة منها في مواقف الملاحظة المتشابهة.

(2)- الصور الفوتوغرافية والفيديوهات: يستخدم التصوير الفوتوغرافي أو عن طريق الكامرات في تحديد جوانب الموقف الاجتماعي كما يبدو في صورته

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص 320.

(2) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع نفسه. ص 320 وما بعدها.

الحقيقية لا كما يبدو أمام الباحث، وهو يجنب الملاحظ الخطأ الذي قد يحدث نتيجة لاختيار العقل للوقائع التي تتماشى مع رغباته وحاجاته دون غيرها، كما أنه يسجل جميع التفاصيل المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة والتي قد يغيب بعضها على ذهن الملاحظ؛ كما يوضح التصوير الفوتوغرافي أو الفيديوها مدى التغير الذي قد يطرأ على حياة الأفراد والمجتمعات وتبدل سلوكياتهم⁽¹⁾.

(3)- الخرائط: توضح الخرائط بدقة العلاقة بين البيئة الجغرافية وبين التنظيمات الاجتماعية القائمة بالمجتمع موضوع الدراسة، كما تصور كثيراً من الجوانب التي تهتم الباحث الاجتماعي والقانوني كتوزيع السكان بالنسبة إلى توزيع الموارد الطبيعية وتوزيع الجرائم بالنسبة إلى أحياء المدينة أو القرية.

(4)- استمارات البحث: تصمم استمارات البحث بحيث تحتوي وحداتها على العناصر الرئيسية والفرعية للظاهرة التي تخضع للملاحظة، فتهيئ للقائمين بالملاحظة فرصة استيفاء البيانات المتعلقة بهذه العناصر دون غيرها بطريقة موحدة. وتفيد استمارات البحث في أن الملاحظات المدونة بها يمكن تجميعها في مجموعات يسهل تحويلها إلى بيانات رقمية قابلة للتحليل والفسير في سهولة ويسر.

(5)- مقاييس التقدير: تستخدم مقاييس التقدير في تسجيل المواقف الاجتماعية بطريقة كمية، فإذا أراد الباحث القائم بالملاحظة مثلاً أن يسجل درجة مساهمة كل عضو من أعضاء الجماعة في المناقشة العامة فإنه يستطيع أن يستخدم مقياساً للتقدير. وهذا المقياس يقسم إلى درجات أو رتب متدرجة من الصفر إلى أي درجة يحددها الباحث ولتكن (6) أو (10) بحيث يمثل الطرف الأول المقياس الذي يبدأ من الصفر عند المساهمة في المناقشة، ويمثل الطرف الآخر المساهمة الكاملة في المناقشة، أما بقية النقاط فإنها تمثل درجات مختلفة من المناقشة.

(1) عبد الرزاق جلي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، مناهج البحث الاجتماعي. مرجع سابق.. ص 208.

المطلب الثالث: تقييم الملاحظة

يجمع المشتغلين بمنهجية البحث العلمي أن الملاحظة كأداة لجمع البيانات، لها العديد من المزايا (الفرع الأول)، ويشوبها العديد من النقائص (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إيجابيات الملاحظة

يسمح استخدام الملاحظة من طرف الباحث العلمي تحقيق العديد من المزايا التي يظهر أثرها في تحسين وتجديد البحث، هذه الإيجابيات نوجزها في العناصر التالية:

(أولاً)- **نسبة الثقة:** درجة الثقة في المعلومات التي يحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة أكثر منها من بقية أدوات البحث وذلك بسبب أنها (أي المعلومة) تستنتج من سلوك طبيعي غير كتكلف، بينما في بقية أدوات البحث الأخرى قد يدلي المجيب بمعلومات لمجرد إرضاء الباحث مثلاً بينما هي في الحقيقة لا تعكس ولا تمثل الواقع. وحتى لو أراد المجيب أن يدلي بمعلومة صحيحة قد خونه ذاكرته ولا يدلي إلا بجزء منها مثلاً⁽¹⁾.

(ثانياً)- **حجم المعلومات:** كمية المعلومات التي يتحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة أكثر منها في بقية أدوات البحث. فالباحث يلاحظ سلوك الأشخاص بأنماطه المختلفة، ويقوم بتسجيل الملاحظات التي تشتمل على كل ما يمكن أن يصف الواقع ويشخصه. بينما في بقية أدوات البحث الأخرى فالمجيب يدلي بالمعلومة التي يطلبها الباحث ولا يستطيع -في الغالب- أن يذكر معلومات جانبية لأن طبيعة السؤال محددة بغرض الحصول على معلومة معينة⁽²⁾.

(ثالثاً)- **الدقة:** على الرغم من أنه يمكن بحث بعض الموضوعات بواسطة أدوات بحث متعددة، إلا أن بحثها بواسطة الملاحظة يمكن من الوصول إلى نتائج

(1) يعقوب يوسف الكندري، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية. مرجع سابق. ص 335.

(2) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، مناهج البحث الاجتماعي. مرجع سابق. ص 203.

أكثر دقة وأقرب إلى وصف الواقع وتشخيصه، فموضوع كفاءة الأستاذ الجامعي يمكن بحثها وجمع المعلومات حولها بواسطة الإستبانة أو المقابلة، ولكن نتائج البحث سوف تكون أقل دقة وأبعد عن وصف الواقع وتشخيصه مما لو تم بواسطة الملاحظة، لأنها هذه الأخيرة هي التي تحدد بصدق طريقة تدريس الأستاذ ونوعية المحاضرات وتفاعله مع الطلبة (1).

الفرع الثاني: سلبيات الملاحظة

إلى جانب هذه الايجابيات ودورها في صدق المعلومات التي يتحصل عليها الباحث عند استخدامه لأداة الملاحظة، إلا أن هذه الأداة لا تخلو من سلبيات تقلل من قيمة المعلومات والبيانات. بين المشتغلين بمنهجية البحث العديد منها والتي نوجزها على النحو التالي:

(أولاً) - صدقية المعلومات: إذا علم المبحوث أنه يسخض لعملية ملاحظة سلوكياته من قبل الباحث فإنه (أي المبحوث) قد لا يسلك السلوك الطبيعي، ويظهر الاتجاهان الايجابية ويتجنب كل ما هو سلبي، وهذا قد يؤثر على درجة مصداقية ودقة المعلومات التي سيجمعها الباحث (2).

(ثانياً) - وجود العامل الخارجي: من شروط الملاحظة أن تكون هناك ظروف طبيعية وعادية (أو محددة) تتطلبها طبيعة البحث، ولكن غالباً ما تتدخل عوامل خارجية قد تعيق عملية الملاحظة مثل انقطاع التيار الكهربائي أو دخول شخص خلق نوع من الفوضى، أو غير ذلك من عوامل خارجية ليس للباحث أي سيطرة عليها، وبالتالي تؤثر على عملية الملاحظة (3).

(1) سهام النويهي وآخرون، محاضرات في مناهج البحث العلمي. جامعة عين شمس، دون طبعة وتاريخ. ص 131.

(2) يعقوب يوسف الكندري، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية. مرجع سابق. ص 337.

(3) محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية. مرجع سابق، ص 179.

(ثالثاً)- معظلة القيد الزمني: عملية الملاحظة مقيدة بوقت معين يحتم إجرائها فيه لأن السلوك أو الظاهرة تتجلى فيه أكثر من غيره من الأوقات، وهذا قد لا يمكن الباحث سوى استغراق وقت قصير في الملاحظة يومياً مما يعني الحاجة لوقت أطول في عملية جمع المعلومات. أضف إلى ذلك تعدد الأماكن اللازمة لإجراء الملاحظة فيها، في حين يجري الباحث الملاحظة في مكان وزمان معين في حين قد يكون من الأفضل إجراء عمليات الملاحظة في أوقات أو أماكن أخرى⁽¹⁾.

(رابعاً)- المعظلة القانونية: تنبذ الأغلبية العظمى من الناس فكرة خضوعهم أو خضوع أحد أفراد أسرهم لعمليات ملاحظة، ما يجعل الباحث يقع في موقف حرج جداً، فتعاون المبحوث يعد جزءاً أساسياً لإتمام البحث، أما إذا أجرى الباحث عملية الملاحظة دون موافقة المبحوث، فقد يجد نفسه أمام منازعات قانونية تتعلق بالإعتداء على الخصوصية⁽²⁾.

المبحث الثاني: المقابلة

تتعدد أدوات جمع البيانات والمعلومات وتتنوع، وتتعدد معها عيوبها ومميزاتها، فما تمتاز به أداة قد يكون عيباً في سواها، وما يلائم موقفاً قد لا يكون مناسباً لموقف آخر. وأمام أهمية المقابلة سيتم ضبط مفهومها **(المطلب الأول)**، ثم بيان أنواعها **(المطلب الثاني)** ونعالج طرق تصميمها وإجرائها **(المطلب الثالث)**، ثم نقيمها بمقارنتها بالملاحظة **(المطلب الرابع)**.

المطلب الأول: مفهوم المقابلة

يتشابه مفهوم المقابلة مع العديد من المفاهيم المجاورة له في المعنى خاصة مع مفهوم باقي أدوات البحث المتمثلة في الاستبيان والملاحظة، الأمر الذي يستوجب تعريفها **(الفرع الأول)**، ثم عرض مقوماتها **(الفرع الثاني)**.

(1) صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. مرجع سابق. ص 415.

(2) رجي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص 118.

الفرع الأول: تعريف المقابلة

لتحديد مدلول المقابلة وضبط تعريفها الدقيق، سنعرض للمعنى اللغوي للمقابلة (أولاً) ثم لمعناها الاصطلاحي (ثانياً).

(أولاً) المدلول اللغوي للمقابلة: تعني المقابلة لغةً النظر المواجهة أو المعاينة أو الاستجواب أو الاسعراض، وحتى لو نظرنا إلى المصطلح الانجليزي Interview لوجدناه يحمل نفس المعنى. وتسمى المقابلة لدى بعض المهتمين بالمنهجية « بالاستتبار »⁽¹⁾، والفعل إستبر يعني تعمق أو ولج داخله ليعرف مقداره، واستبر الأمر أجربه واختبره، وأستبر غور البئر يعني نزل في قاعه ليكشف عمقه ومذاق مائه⁽²⁾.

(ثانياً) المدلول الاصطلاحي للمقابلة: سنعرض العديد من التعاريف الاصطلاحية لكلمة المقابلة حتى يتسنى في النهاية ضبط مدلولها، فهي حسب بنجهام « المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد، غير مجرد الرغبة في المحادثو لذاتها »⁽³⁾. ويقوم هذا التعريف على عنصرين رئيسيين هما⁽⁴⁾:

(أ)- المحادثة بين شخصين أو أكثر في موقف مواحة، ويضيف بنجهام أن الكلمة ليست هي السبيل الوحيد للاتصال بين الشخصين، فخصائص الصوت وتعبيرات الوجه، ونظرة العين والهيئة، والایماءات، والسلوك العام، كل ذلك يكمل ما يقال.

(ب)- توجه المحادثة نحو هدف محدد، فالمقابلة تختلف عن الحديث العادي في أن الحديث العادي قد لا يستهدف شيئاً، أو قد يرمي الإنسان من ورائه إلى

(1) ماي سميث وأحمد زكي، « ملاحظات على الاستبيان الشخصي. وكيفية إجرائه ». مجلة علم النفس. العدد 3، السنة 1948، ص 381.

(2) فؤاد إفرم البستاني، منجد الطالب. دار المشرق، الطبعة الواحدة والعشرون، بيروت، 1986. ص 299.

(3) والتر بنجهام وآخرون، سيكولوجية المقابلة. ترجمة فاروق عبد القادر وعزت سيد اسماعيل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1999. ص 15.

(4) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع نفسه. ص 320.

تحقيق لذة يحققها من حديثه مع آخرين. أما المقابلة فهي محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد. ووضوح هذا الهدف شرط أساسي لقيام علاقة حقيقية بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث.

وتعرف جاهواد المقابلة بأنها « التبادل اللفظي الذي يتم وجهاً لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين »⁽¹⁾. أما الدكتور عبد الرزاق جلبي يعرف المقابلة بأنها « وسيلة لجمع البيانات تستخدم بكثرة في البحوث الاجتماعية، تتمثل في إيجاد موقف مواجهة بين فردين (باحث ومبحوث) يركز على تفاعل لفظي بينهما، فيه يحاول الباحث استمارة بعض المعلومات -أو التعبيرات- لدى المبحوث تدور حول خبرته، وآرائه ومعتقداته لاستغلالها في بحث علمي -أي كانت طبيعة هذا البحث - كشمي أو شخصي أو علاجي »⁽²⁾.

ومن جانبه يعرف الدكتور إبراهيم لطفي المقابلة بأنها «تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية»⁽³⁾.

الفرع الثاني: مقومات المقابلة

تنهض المقابلة على ثلاثة مقومات رئيسية، الباحث (أولاً)، والمبحوث (ثانياً)، وجو المقابلة ومحتواها (ثالثاً).

(أولاً)- الباحث: يعتبر الباحث طرف رئيسي. في عملية المقابلة لذا يجب أن تتوافر لديه مجموعة من الخصائص الموروثة والمكتسبة، منها ما يتعلق بالمكونات الجسمية والنفسية والعقلية ومنها ما يتصل بخبرات الباحث ومشاعره وانتماءاته المختلفة، التي تلعب كلها دوراً أساسياً في إنجاح عملية المقابلة وفيما يمكن أن

(1) صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. مرجع سابق. ص 388.

(2) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، مناهج البحث الاجتماعي. مرجع سابق. ص 216.

(3) إبراهيم طلعت، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 1995. ص ص 85- 86.

تحققه من نتائج. لذا إذا قام بالمقابلة باحث ماهر ، فإنها تصبح من أفضل طرق جميع البيانات ، وأحد الأسباب الذي يجعلها الأفضل أن الناس تحب أن تتحدث عادة أكثر من رغبتها في الكتابة. كما أن ذكاء الباحث القائم بالمقابلة وقدرته على خلق علاقة طيبة مع المستجوب من الممكن أن تجعله يحصل على أنواع معينة من المعلومات ذات طبيعة سرية التي تزيد في قيمة البحث الذي يعده الباحث (1).

(ثانياً)- المبحوث: يشكل المبحوث بسلوكياته وآرائه ومشاعره هدفاً أساسياً ليس للباحث وحده بل ولعملية المقابلة ذاتها، لذا يجب أن يكون المبحوث في حالة نفسية وذهنية تؤهله لأن يكون طرفاً فاعلاً وأيجابياً أثناء المقابلة، وإلا فإن الفشل لن يلحق فقط عدم تحقيق المقابلة لأهدافها المرجوة (2).

(ثالثاً)- جو المقابلة ومحتواها: يجب أن تكون الظروف المادية وغير المادية التي تصاحب إجراء المقابلة مواتية لنجاحها، فمكان المقابلة وما يرتبط به من تجهيزات وإمكانيات وكذا طبيعة التفاعل بين الباحث والمبحوث، ووقت المقابلة من حيث الطول أو القصر، ونوعية الأسئلة المستخدمة أثناء المقابلة (3).

المطلب الثاني: أنواع المقابلة

للمقابلة أنواع كثيرة وتصنيفات متعددة، تختلف هذه الأنواع بعضها عن بعض من حيث الغرض منها (الفرع الأول)، من حيث المبحوثين (الفرع الثاني)، ومن حيث درجة المرونة (الفرع الثالث) .

(1) عمر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى، 1999، ص 169.

(2) عكاشة بن المصطفى، مناهج العلوم القانونية والاجتماعية. دون دار نشر. ومكان نشر، 2020، ص 112.

(3) رشيد زرواتي، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية (أسس علمية وتدريبية)، دار الكتاب الحديث، دون طبعة، بيروت، 2004. ص 249.

الفرع الأول: المقابلة من حيث الغرض منها

تنقسم المقابلة حسب معيار الغرض منها إلى مقابلة جمع البيانات (أولاً)، ومقابلة التشخيص (ثانياً)، ومقابلة العلاج (ثالثاً).

(أولاً)- المقابلة لجمع البيانات: ويقصد بها المقابلة التي يقوم بها الباحث لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث. وغالباً ما تكون هذه البيانات من النوع الذي يصعب الحصول عليه بطريق الملاحظة أو تكون ذات صلة وثيقة بمشاعر الأفراد ودوافعه وعقائدهم واتجاهاتهم⁽¹⁾.

(ثانياً)- المقابلة التشخيصية: يستخدم هذا النوع من المقابلة في تشخيص حالات العملاء من المرضى وذوي المشكلات أو من المتعاملين مع المحامين، وتهدف هذه المقابلة إلى التعرف على العوامل الأساسية المؤثرة في المشكلة التي يعاني منها المريض أو العميل، وتحديد الأبعاد الأساسية للمواقف المحيطة به⁽²⁾.

(ثالثاً)- المقابلة العلاجية: يقصد بها المقابلة التي تهدف إلى رسم خطة لعلاج العميل وتخفيف حدة التوتر الذي يشعر به، أو التي تهدف إلى المطالبة بحقوق الزبون المتقاضي ومنع الإعتداء عليها أو سلبها من طرف الغير⁽³⁾.

الفرع الثاني: المقابلة من حيث عدد المبحوثين

يقسم المشتغلين بالمنهجية المقابلة حسب معيار عدد المبحوثين إلى مقابلات فردية (أولاً)، ومقابلة جماعية (ثانياً).

(أولاً)- المقابلة الفردية: تتعلق المقابلة الفردية بالحوار الذي يحصل بين المستجوب (الباحث) وبين المستجوب كشخص وحيد، أي أن المقابلة تتم بين الباحث وبين فرد واحد من المبحوثين⁽⁴⁾.

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص 334 - 335.

(2) صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. مرجع سابق. ص 256.

(3) والتر بنجهام وآخرون، سيكولوجية المقابلة. مرجع سابق. ص 129.

(4) عمر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. مرجع سابق، ص 152.

(ثانياً)- المقابلة الجماعية: على النقيض من المقابلة الفردية فإن المقابلة الجماعية تحدث مع مجموعة من الأشخاص حول نفس الموضوع، « إذ يقوم المستجوب (الباحث) باستدعاء المستجوبين في إطار حلقة نقاشية يرتبها مسبقاً، ويتعمد من خلالها إلى خلق حوار أو نقاش حول موضوع بحثه، بواسطة نظام للأسئلة يدير به الحوار هو نفسه، أو عبر أية وسيلة أخرى»⁽¹⁾.

الفرع الثالث: المقابلة من حيث درجة المرونة

تنقسم المقابلة حسب معيار المرونة إلى مقابلة رسمية أو مقننة ومقابلة غير رسمية أو غير مقننة (أولاً)، ومقابلة موجهة ومقابلة غير موجهة (ثانياً).

(أولاً)- المقابلة الرسمية أو المقننة و المقابلة غير الرسمية أو غير المقننة: أما المقابلة الرسمية أو المقننة فهي التي تكون معدة مسبقاً، وتعتمد على أسئلة محددة تم وضعها سابقاً وتوجه بنفس الطريقة إلى عناصر عينة البحث. وتعني الرسمية في هذا الموضع طبيعة الإجراءات التي تخضع لها المقابلة، بمعنى هل تنطبق خلال المقابلة تعليمات حازمة أم لا، أي هل توجه لنفس المبحوثين نفس الأسئلة بنفس الطريقة ونفس الترتيب وتحت نفس الظروف أم لا ؟⁽²⁾.

أما المقابلة غير الرسمية أو غير المقننة فهي التي تتصف بالمرونة والافتتاح، إذ يمكن أن تتحقق بدون ميعاد مسبق. ويعتمد هذا النوع من المقابلة على شخص الباحث، واستعداداته النفسي- والمادي المستمر لإجراء لمقابلة، خصوصاً مع الأشخاص الذين لا تسمح التزاماتهم تحديد ميعاد محدد ورسمي. ومن هؤلاء الأشخاص نذكر كبار المسؤولين السياسيين والدبلوماسيين والقضاة⁽³⁾.

أما المقابلة غير الموجهة فهي التي تعطي للباحث حرية طرح أسئلة عامة ومفتوحة على المستجوب، ومنحه الحق في الإجابة بطريقته وأسلوبه الخاص،

(1) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 296.

(2) صلاح مصطفى الفوال، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**. مرجع سابق. ص 294.

(3) عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. مرجع نفسه. ص 297.

ولكن إذا اتضح للباحث بأن المستجوب أغفل في إجابته بعض الجوانب الأساسية في إجابته، يجوز له أن يعيد طرح أسئلة أخرى دقيقة ذات صلة لتعميق المعرفة وللحصول على البيانات المطلوبة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تصميم المقابلة وتسجيل بياناتها

أي كان النموذج أو النوع الذي يختاره الباحث للمقابلة كأداة لجمع البيانات اللازمة للبحث، فإن كفاءة هذه الأداة تتوقف على بعض الاعتبارات التي ترتبط بتصميمها (الفرع الأول) وتسجيل البياناتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تصميم المقابلة

يخضع نجاح المقابلة لمجموعة من القواعد المتعلقة بتحديد أهدافها (أولاً)، والإعداد المسبق لها (ثانياً)، وإجراءات القيام بها (ثالثاً).

(أولاً)- تحديد الأهداف من المقابلة: يجب أن يحدد الباحث أهدافه من إجراء المقابلة، وأن يقوم بتعريف هذه الأهداف للأشخاص أو الجهات التي سيجري معها المقابلة، وعليه أن لا يجعل من هدفه أو غرضه شيئاً غامضاً، أو يتركه معلقاً بما يطرأ أثناء إجراء المقابلة ومستجداتها⁽²⁾.

(ثانياً)- الإعداد المسبق للمقابلة: ويتم هذا الإعداد من خلال ضبط الباحث للأمور التالية⁽³⁾:

(أ)- تحديد الأفراد أو الجهات المشمولة بالمقابلة، بحيث تكون كافية ووافية بأغراض البحث ومتناسبة مع وقت وجهد الباحث.

(1) عدلي علي أبو طاجون، مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي. الجزء الثاني: مناهج البحث الاجتماعي، أدوات البحث الاجتماعي، تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وإعداد التقارير، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 1998. ص 429.

(2) صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. مرجع سابق. ص 259.

(3) محمد العروصي، المرشد في المنهجية القانونية. مرجع سابق، ص 133.

(ب)- تحديد نوع المقابلة، وتحديد ما إذا كان من سيجري المقابلة الباحث نفسه، أو شخص أو أشخاص آخرين يمثلونه، وفي حالة اختيار أشخاص آخرين لإجراء المقابلة نيابة عن الباحث ينبغي على الباحث أن يقوم بتدريبهم وشرح المهمة الموكلة لهم وأدائها.

(ج) إعلام الأشخاص والجهات المعنية بالمقابلة بغرض المقابلة والجهة التي ينتسب إليها الباحث وتأمين التعاون المسبق والرغبة في إعطاء البيانات المطلوبة للبحث.

(د)- تحديد موعد ومكان مناسب مع الأفراد والجهات المعنية بالبحث والالتزام بهما من قبل الباحث الوحدة الرابعة (جمع البيانات والمعلومات) .

(هـ)- صياغة الأسئلة وترتيبها، ويستحسن إرسالها أو تسليمها قبل إجراء المقابلة، بغرض إعطاء فكرة للأشخاص المبحوثين عن موضوع البحث وتهيئتهم للبيانات المطلوبة للباحث.

(ثالثاً)- تنفيذ وإجراء المقابلة : عند الوصول إلى مرحلة تنفيذ وإجراء المقابلة على الباحث أن يراعي الأمور التالية ⁽¹⁾:

(أ) - إيجاد الجو المناسب للمقابلة من حيث المظهر اللائق للباحث، وخلق جو الصداقة، واختيار العبارات المناسبة للمقابلة.

(ب)- إدارة الوقت المحدد لجمع كل البيانات والمعلومات المطلوبة وبشكل لبق، دون هدره في مسائل بعيدة الصلة عن موضوع المقابلة .

(ج)- التحدث بشكل مسموع وبعبارة واضحة، ومراعاة اللغة التي يفقها المستجوب وتبسيط الأسئلة التي استعصى عليه فهمها.

(د)- تجنب التكذيب أو إعطاء الانطباع أن الجواب غير صحيح، لأن قيام الباحث بذلك سيؤثر على راحة المستجوب وعلى تلقائيته في الإجابة على الأسئلة.

(1) محمد الغالي، المختصر في أسس ومنهج البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق. ص 177. عدلي علي أبو طاجون، منهج وإجراءات البحث الاجتماعي. الجزء الثاني: منهج البحث الاجتماعي، أدوات البحث الاجتماعي، تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وإعداد التقارير، مرجع سابق، ص 430.

- (هـ)- يجب على الباحث أن يتجنب معرفة الجواب، أو أنه يعرف بقية الجواب من خلال كلمات جوابية قليلة. بل عليه ترك المستجوب يسترسل في تقديم الإجابة، ومطالبته بتوضيحها وتقديم أمثلة أو مقارنات أو ما شابه ذلك.
- (و)- إذا كانت المعلومات تخص شخصاً واحداً محدداً في العينة فيستحسن أن تكون المقابلة على انفراد، وبمعزل عن بقية الأفراد والعاملين معه، أو الذين يشاركونه في النشاط الاجتماعي أو الوظيفي المعني بالمقابلة.
- (ز)- تجنب طرح الأسئلة التي يمكن أن تثير حساسية على المستجوب خاصة في بداية المقابلة.
- (ح)- بدء كل سؤال بتقديم مناسب يساعد المستجوب على فهم السؤال ويشجعه على الإجابة بحرية كافية.
- (ط)- حسن الإنصات إلى المستجوب وتجنب مقاطعته والعمل على حثه على إعطاء المزيد من المعلومات عند الضرورة وذلك باستخدام أسلوب هز الرأس كعلامة على المتابعة والفهم والتحفيز على الاستمرار.

الفرع الثاني: تسجيل بيانات المقابلة

- على الباحث أن يراعي عند تسجيل البيانات والمعلومات التي تحصل عليها من المستجوب القواعد التالية⁽¹⁾:
- (أ)- تسجيل الإجابات والملاحظات التي يبديها الشخص المعني بالمقابلة ساعة إجرائها. على أن يسجل الباحث نفس الكلمات المستخدمة من قبل المبحوثين، ويتعد عن تفسير معاني العبارات التي يعطونها، بل يطلب منهم التفسير، إذا تطلب الأمر ذلك.

(1) مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده- إجراءاته- مناهجه، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018. ص 350.

- (ب)- تسجيل البيانات والملاحظات الأساسية على مجموعة أوراق معدة مسبقاً، حيث تقسم الأسئلة إلى مجاميع وتوضع الإجابة أمام كل منها، وكذا الملاحظات الإضافية التي يحصل عليها الباحث.
- (ج) - إجراء التوازن بين الحوار والحديث والتعقيب من جهة، وبين تسجيل وكتابة إجابات المقابلة من جهة أخرى.
- (د) - يستحسن تسجيل الحوار والإجابات بواسطة جهاز التسجيل الصوتي، إذا أمكن ذلك، أو سمح بذلك.
- (هـ)- الحرص على الحياد وعدم إظهار المعارضة أو الدهشة أو التعجب لما يقوله المستجوب مما يمكن أن يؤثر على إجاباته المقبلة.
- (ز)- إظهار الأناة والصبر مع المستجوب الذي يظهر التعالي على الباحث بدافع أنه أكثر فهما وإدراكا للموضوع من الباحث.
- (ح)- ملاحظة المظاهر التعبيرية والحركية التي يبدئها المستجيب وتوظيفها في دعم الإجابات عند الضرورة.

المطلب الرابع: تقييم المقابلة

أن أسلوب الملاحظة في جمع المعلومات والبيانات مثله مثل الأساليب والأدوات الأخرى، لها العديد من المزايا (الفرع الأول) وبالمقابل يشوبها العديد من العيوب (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مزايا المقابلة

إذا كانت المقابلة هي تفاعل لفظي بين شخصين هما الباحث والمبحوث في موقف مواجهة كما سبقت الإشارة⁽¹⁾، فإن ذلك من شأنه أن يوفر للباحث ظروف ملائمة للحصول على إجابات أكثر صدقا وواقعية، فالباحث في المقابلة يجلس إلى

(1) محمد الغالي، المختصر في أسس ومنهج البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق. ص 177.

المبحوث ويقوم بنفسه بتدوين اجاباته، مما يتيح عدد من المزايا التي يمكن تحديدها في الآتي⁽¹⁾:

- (أ)- توفر المقابلة فرصة للباحث ليعيد قراءة السؤال على المبحوث أكثر منمرة، وان يفسر. الكلمات أو الجمل أو الاصطلاحات الغامضة، وفي حالة عدم فهمالسؤال فإن المجال متاح للباحث ان يقوم بشرح وتوضيح المطلوب من المبحوث بالطريقة التي تمكنه من فهمه واستيعابه.
- (ب)- تيح المقابلة للباحث أن يرصد تعبيرات الوجه وحركات الجسد، التي تعكس أحاسيس ومشاعر ومواقف معينة للمبحوث قد لا يعبر عنها لفظيا.
- (ج)- توفر المقابلة مجالاً للباحث لأن يضغط للحصول على معلومات إضافية عندما تبدو الاستجابة غير كاملة أو لا علاقة لها بما يريده الباحث.
- (د) - توفر المقابلة مستوى مرتفع للاستجابة، بحيث تقل إلى حد كبير نسبة الفاقد في الاستمارات، وهو ما يجعل المقابلة تتفوق في هذه الناحية على الاستبيان.
- (هـ) - أن التفاعل اللفظي المباشر بين الباحث والمبحوث يجعل امكانية الحصول على معلومات إضافية أمرا ممكنا بدرجة عالية بالنسبة للباحث.
- (ز) - ان ظروف اجراء المقابلة كاختيار المكان والتوقيت والسياق المناسب، جميعها توفر أجواء مناسبة للحصول على معلومات أوفر وأكمل من المبحوث.
- (ح) - تتيح المقابلة من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة الاتصال بأشخاص متباعدين واختصار الوقت والجهد في الوصول إليهم⁽²⁾.

(1) عادل زفاعي، المرجع في البحث العلمي، دار المنار للنشر- والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014. ص 134.

(2) عادل زفاعي، المرجع في البحث العلمي، مرجع نفسه. ص 134.

الفرع الثاني: عيوب المقابلة

- كما أن للمقابلة كأداة لجمع البيانات والمعلومات عدد من المزايا، فإن لها كذلك بعض العيوب، وذلك كالآتي⁽¹⁾:
- (أ)- قد يشعر المبحوث بتركيز الباحث على نظراته وتعبيراته وجهه وحركاته، مما يقدر يجعله يتصرف بطريقة مغايرة لما يشعر ويحس به.
- (ب)- تحتاج المقابلة الشخصية إذا ما أراد الباحث أن يقابل كل مبحوث على حدة إلى وقت وجهد كبيرين.
- (ج)- تتطلب المقابلة فريق بحثي كبير، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع التكاليف المالية للمقابلة.
- (د)- قد ينتج عن المقابلة تأثير من قبل الباحث على المبحوثين وتوجيههم نحو إجابات معينة، خاصة إذا ما كان المبحوثين من الأميين.
- (هـ)- قد يتدخل الباحث في إعادة صياغة بعض الإجابات التي يدلي بها المبحوثين.

المبحث الثالث: الاستبيان

- يعتبر الاستبيان أداة لجمع البيانات والمعلومات محل البحث من خلال استمارة تتشكل من مجموعة من الأسئلة تقدم لعينة من الأشخاص بهدف الإجابة عنها⁽²⁾.
- لذا سيتم تحديد مفهوم الاستبيان (المطلب الأول)، وخطوات تصميمه وأجزائه (المطلب الثاني)، وتقييمه (المطلب الثالث).

(1) فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002. ص 133.

(2) نخبة من أساتذة قسم الاجتماع جامعة الإسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، دون تاريخ. ص 365.

المطلب الأول: مفهوم الاستبيان

لتحديد مفهوم الاستبيان، نعرض لمسألة تعريفه (الفرع الأول)، ثم نبين أشكاله وأنواعه المختلفة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الاستبيان

الاستبيان ترجمة للكلمة الإنجليزية Questionnaire وللکلمة في اللغة العربية ترجمات متعددة، تترجم أحياناً باسم «الاستفتاء»، وتترجم أحياناً أخرى باسم «الاستقصاء»، وتترجم أحياناً ثالثة باسم «الاستبيان». ويرى الدكتور عبد الباسط محمد حسن أن هذه الكلمات جميعاً تشير إلى وسيلة واحدة لجكع البيانات «قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما بطريقة البريد لمجموعة من الأفراد، أو تنشر- على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التلفزيون، أو عن طريق الإذاعة، ليجيب عليها الأفراد ويقوموا بإرسالها إلى الهيئة المشرفة على البحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدونوا إجاباتهم عليها»⁽¹⁾.

وفي مجال القانون يستعمل الاستبيان بكثرة في علم الإجرام، لذا يعرف الدكتور جلال ثروة الاستبيان في هذا التخصص بأنه «جمع البيانات لللازمة لقياس عملية تكوين الظاهرة الإجرامية، وتنصب الأسئلة على أسباب ارتكاب الجريمة، متى وأين؟، ومن وماذا وبماذا ولماذا وكيف؟، مثل: من المجني عليه، أين وقعت الجريمة وزمانها ووسيلة ارتكابها...»⁽²⁾. ومن جانبه يرى الدكتور سليمان عبد المنعم سليمان أن الاستبيان في مجال علم الإجرام هو «تجميع البيانات اللازمة لقياس عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية، ويتم ذلك عن طريق توجيه عدة أسئلة إلى الأفراد محل

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص 325-356.

(2) جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الإجرام والعقاب. دار المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1996. ص 40-41.

البحث ويطلب إليهم الإجابة عليها. وتدور هذه الأسئلة حول فروض معينة، يعدها الباحث ويقوم بصياغتها في إستمارة ⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع الاستبيان

على غرار الصور المتعددة للمقابلة فإن الاستبيان تتفاوت صوره وتختلف، لكن المشتغلين بالمنهجية قسموا صوره حسب الطريقة التي يحصل بها التواصل بين المستجوب والمستجوب (أولاً)، أو حسب طبيعة الأسئلة التي تشكل جسم الاستمارة (ثانياً)، وحسب عدد المبحوثين (ثالثاً).

(أولاً)- أنواع الاستبيان حسب طريقة التواصل: من حيث طريقة التوصيل

يتم التمييز بين نوعان من الاستمارات الاستبائية:

(أ)- الاستمارات البريدية: يتم إرسال استمارة البحث أو صحيفة الاستبيان إلى المبحوثين عن طريق ما يسمى بالبريد العادي أو الإلكتروني. حيث يقومون بملئها وإعادة إرسالها إلى المستجوب. ويكون هذا النوع من الاستمارات الاستبائية ناجعاً وفعالاً إذا كانت عينة البحث أي عدد المبحوثين كبيراً جداً، بحيث يعجز المستجوب الباحث أو من ينوبه على توزيعها يدوياً ⁽²⁾.

(ب)- الاستمارات التي تسلم باليد: يتم تسليم استمارة البحث أو صحيفة الاستبيان بمعرفة المستجوب الباحث إلى المبحوثين في موقف المواجهة المباشرة، حيث يقوم الباحث المستجوب بمقابلة كل فرد من أفراد العينة ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها في الاستمارة. ⁽³⁾

(ثانياً)- أنواع الاستبيان حسب طبيعة الأسئلة: من حيث طبيعة الأسئلة

يتم التمييز بين نوعان من الاستمارات الاستبائية:

(1) سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني إشكاليات تأصيل علم الإجرام- التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة- التحليل التفسيري لعوامل الإجرام. الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 1994. ص 211.

(2) محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق. ص 181..

(3) مجدي عزيز ابراهيم، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية. دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989. ص 165.

(أ)- الاستثمارات ذات الأسئلة المغلقة (المقيدة أو المقننة): في هذا النوع من الاستثمارات الاستبائية لا يتم إعطاء أي خيار للمبحوثين أو المستجوبين في الإجابة، لأن الإجابة تكون محددة إما بالجواب بصيغة (نعم) أو بصيغة (لا) ⁽¹⁾.

(ب)- الاستثمارات ذات الأسئلة المفتوحة (غير المقيدة أو المقننة): هي على العكس من ذلك حيث تتميز صياغة أسئلتها بالمرونة كونها تترك مجال الإجابة مفتوحاً وغير مقيد، وذلك بحسب إرادة واختيار للمبحوثين أو المستجوبين. إذ يمكن لهم أن يجيبوا حسب ما تطلبه منهم الاستثمارة أو أن يعطوا آراء أخرى حسب قناعاتهم ورغباتهم أو مستواهم الفكري والثقافي. ⁽²⁾.

(ثالثاً)- أنواع الاستبيان حسب عدد المبحوثين: من حيث عدد المبحوثين

يتم التمييز بين نوعان من من الاستثمارات الاستبائية ⁽³⁾:

(أ)- الاستبيان الفردي: هو ذلك الاستبيان الذي يجري بطريقة فردية لمبحوث واحد فقط، مثل الاستبيان الذي يوجه مثلاً إلى رئيس البرلمان (حول كيفية تنفيذ الميزانية، أو حصيلة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية) أو رئيس المحكمة الدستورية (حول حصيلة نشاط المحكمة) أو إلى رئيس سابق للجمهورية (حول حصيلة النشاط الدبلوماسي لمؤسسة الرئاسة أثناء فترة إنتخابه).

(ب)- الاستبيان الجماعي: هو ذلك الاستبيان الذي يجري بطريقة جمعية على أكثر من مبحوث في وقت واحد، حيث يقوم الباحث في هذا النوع بتوزيع استمارة الاستبيان على مجموعة من الأفراد يجتمع معهم في موقف مقابلة ويترك لهم فرصة للإجابة على الأسئلة أمامه.

⁽¹⁾ عبد الرزاق جلبي، محمد أحمد بيومي ونادية عمر، **مناهج البحث الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 235.

⁽²⁾ محمد شفيق، **البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**. مرجع سابق. ص 115.

⁽³⁾ مجدي عزيز إبراهيم، **مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية**. مرجع سابق. ص 167.

المطلب الثاني: أجزاء الاستبيان وتصميمه

تعتبر استمارة الاستبيان الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث عند استخدامه لهذه الأداة لجمع البيانات، لذلك حدد المشتغلين بالمنهجية أجزائها (الفرع الأول)، وقواعد تصميمها وبنائها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أجزاء الاستبيان

وإن كان جسم الاستبيان كتلة واحدة إلا أنه يتكون من الأجزاء التالية:

(أ)- غلاف الاستبيان والعنوان: يساعد العنوان على نقل الغرض من الاستبيان إلى المبحوثين أو المستجوبين ومعرفتهم أهداف البحث. وعادة ما يتم كتابة العنوان وسط صفحة الغلاف. كما تشتمل صفحة الغلاف اسم الجهة أو المؤسسة البحثية التي ينتمي إليها الباحث أو الباحثون (إن وجدت)، واسم الباحث، وطرق التواصل معه (1).

(ب)- المقدمة أو الخطاب الذي يوجه للمبحوث: عبارة عن فقرة تمهيدية قصيرة، أو رسالة توضيحية شاملة موجهة من الباحث إلى المبحوثين أو المستجوبين توضح أهداف الاستبيان، وتحثهم على المشاركة، والالتزام بالسرية، والاستعداد لتزويدهم بالنتائج عند الطلب (2).

(ج)- التعليمات: عبارة عن إرشادات تبين وتحدد كيفية الإجابة عن أسئلة الاستبيان وتساعد الباحث في الحصول على نوع المعلومات المطلوبة. ويجب أن تكون التعليمات الخاصة بالإجابة في مقدمة الاستبيان، ويمكن تكرارها داخل المتن عندما تكون هناك ضرورة (3).

(1) سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي. دار أسامة للنشر والتوزيع ونبلأ ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2019. ص 171.

(2) ميخائيل و. سينجليتري وجيرالد ستون، نظرية الاتصال والبحوث التطبيقية. ترجمة عبد الله بن اهنية وسعد هادي القحطاني، مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة، دون طبعة، الرياض، 1999. ص 211 وما بعدها.

(3) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص ص 360-361.

(د)- الأسئلة (العبارات والفقرات): يجب وضع الأسئلة بعناية مع مراعاة أن ترتب بطريقة منطقية، وتخصص لها مساحة للإجابة عنها؛ وذلك ليسهل ملاحظتها وجمعها. وهناك مجموعة من الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند صياغة العبارات والفقرات سيتم تناولها لاحقاً⁽¹⁾.

(هـ)- بيانات تعريفية (العوامل الديمغرافية والاجتماعية): قد يتضمن الاستبيان معلومات عن المبحوث أو المستجوب مثل الاسم، والعمر، والنوع، والرتبة الوظيفية وغيرها من المعلومات المهمة للباحث⁽²⁾.

(و)- الخاتمة: وفيها يتم شكر المبحوث أو المستجوب على تعبئة الاستبيان والتعاون مع الباحث. كما يمكن أن تتضمن معلومات مهمة مثل عنوان إرسال الاستبيان بعد فراغ المبحوث أو المستجوب من الإجابة على أسئلته⁽³⁾.

الفرع الثاني: تصميم وبناء الاستبيان

يمر تصميم الاستبيانات بمراحل (أولاً)، ويخضع للإعتبارات محددة (ثانياً).
(أولاً)- مراحل تصميم الاستبيان: يقصد بالتصميم والبناء وضع وإعداد الاستبيان، وتمر عملية التصميم والبناء بمجموعة من الخطوات المتتابعة على النحو التالي⁽⁴⁾:

(أ)- تحديد الهدف من الاستبيان: يدور هدف الاستبيان عادة حول غايات وأسئلة البحث، لذا فإن تحديد أهداف البحث وأسئلته تعتبر خطوة مهمة جداً عند بناء وتصميم الاستبيان

(1) منذر عبد الرحمن الضامن، أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة للنشر- والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007. ص ص 92- 93.

(2) طارق عطية عبد الرحمن، دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية. مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة، دون طبعة، الرياض، 2013. ص ص 128- 129.

(3) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية. دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000. ص ص 333- 334.

(4) أحمد بدر، أصول البحث العلمي وماهجه. وكالة المطبوعات، الطبعة السادسة مزيده ومنقحة، الكويت، 1982. ص ص 347- 348.

(ب)- صياغة الأسئلة والفقرات: يجب على الباحث أن يشتق فقرات أو أسئلة فرعية ذات صلة بأهداف أو أسئلة البحث، وذلك بعد مراجعة شاملة للدراسات ذات العلاقة بمشكلة البحث. كما يجب عليه مراعاة الإرشادات اللازمة عند صياغة فقرات وأسئلة الاستبيان.

(ج)- الاختبار المبدئي للاستبيان: يجب على الباحث تجريب الاستبيان في صورته الأولية، وذلك بعرضه على مجموعتين: الأولى تتكون من المحكمين المختصين في المجال الذي تنتمي إليه مشكلة البحث، والمجموعة الثانية تتكون من عينة مماثلة ولأفراد المجتمع الأصلي للدراسة .

(د)- إجراء الدراسة الاستطلاعية: يقوم الباحث بعد الانتهاء من مراجعة فقرات الاستبيان، وتحكيمها بتجريبه على عينة مماثلة لعينة الدراسة يتراوح عددها بين (30 إلى 50) فرد، وذلك بهدف التأكد من صدق الاستبيان عن طريق استخدام الأساليب المنهجية والإحصائية المعروفة والمعمول بها في هذا الشأن.

(هـ)- تطبيق الاستبيان: ويقصد بالتطبيق توزيع نسخ من الاستبيان على مجتمع أو عينة الدراسة. وقد يستخدم الباحث أسلوباً أو أكثر في عملية التوزيع، فقد يستخدم الاتصال المباشر، أو البريد (العادي أو الإلكتروني)، أو يجمع بين الأسلوبين معاً. على أن إختيار أسلوب التوزيع يخضع لظروف الباحث والمواقع الجغرافية لوجود أفراد العينة، والمدة الزمنية المقررة لجمع البيانات الميدانية.

(ثانياً)- الإعتبارات الواجب مراعاتها في تصميم الاستبيان: لا يكفي أن يكون تصميم الاستبيان صحيحاً بل يجب على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القواعد التي تجعل بناء هيكل الاستبيان مبنياً، هذه القواعد هي كالآتي⁽¹⁾:

(أ)- اعتبارات شكلية: هي كل ما يتصل بالنواحي الشكلية من حيث الورق وحجم الاستبيان والطباعة ولون الحبر والتصميم والإخراج الفني.

(1) عمار بحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. مرجع سابق، ص 70.

(ب)- اعتبارات موضوعية: ويقصد بها كل الملاحظات المتعلقة بموضوع الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، ويمكن عرض هذه الملاحظات كالآتي:

- يجب أن تكون لغة الأسئلة سهلة وواضحة لا غموض فيها، وأن تكون بلغة المبحوثين.

- ضرورة تقسيم الأسئلة بطريقة متجانسة وأن تكون مرتبة ترتيباً منطقياً، فإذا كانت الفئة الأولى من الأسئلة تتعلق بمتغير الخلفيات الثقافية يجب أن تليها الفئة الثانية التي تتعلق بالخلفية الاجتماعية وهكذا إلى نهاية أسئلة الاستبيان.

- يجب أن تكون الأسئلة موجزة وأن يكون عددها معقولاً، حتى لا يمل المبحوثين وحتى يحصل الباحث على البيانات المطلوبة للبحث.

- يجب الابتعاد قدر المستطاع عن كل من الأسئلة الإيحائية قدر المستطاع (أي التي توجي للمبحوثين بالإجابة)، كأن تكون صيغة السؤال هي: «أليس من الأفضل توطين الصناعات في الجزائر بدلاً عن استيراد منتجاتها بالعملة الصعبة؟»، وعن الأسئلة التي تتطلب عمليات حسابية معقدة كأن تكون صيغة السؤال هي: «ما هو معدل الإنفاق الشهري على شراء الخبز؟». وعن الأسئلة المخرجة والحساسة كأن تكون صيغة السؤال هي: «ها تخرج زكاة أموالك؟».

- يجب أن يشتمل السؤال على الوحدات أو المقاييس المطلوبة، فمثلاً: لا يجوز أن تكون صيغة السؤال كما يلي «ماهي كمية السوائل التي تشربها؟»، فما المقصود بالسوائل هل هي المياه العادية أم يضاف إليها باقي المشروبات الغازية؟ وبأي وحدة يتم قياس الكمية المستهلكة من السوائل؟ هل هي اللتر أو أي وحدة أخرى؟

(ج)- اعتبارات خاصة بعملية تخطيط الاستبيان: هناك العديد من الاعتبارات التي يجب على الباحث احترامها عند تصميم الاستبيان تتمثل في⁽¹⁾:

(1) يعرض العديد من المهتمين بالمنهجية هذه الضوابط والقواعد والاعتبارات وفق تقسيم آخر، في هذا الخصوص: عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق. ص 349-363.

- طول الاستبيان: يجب في الاستبيانات التي تنفذ عن طريق الهاتف أو البريد أن تكون قصيرة جداً قدر الإمكان.
- الإخراج العام للاستبيان: يجب أن يراعي الباحث في إخرجه للاستبيان أن تكون أجزائه منظمة ومرتبطة ومنسقة بطريقة تسهل قراءته والإجابة عن أسئلته.
- التعليمات: عندما تكون التعليمات واضحة وسهلة القراءة فإن الإجابة عن أسئلة تكون أكثر دقة.
- التدفق العمودي: يعني ذلك ضرورة مراعاة منطقية الأسئلة وتسلسل الأقسام وتجنب القفز من موضوع إلى آخر. ويفضل عرض الأسئلة بتسلسل في محاور على أساس تشابه الموضوع أو نوع الاستجابة.
- الترتيب بالتوالي: حيث أن الترتيب بالتوالي للأسئلة يسهل على الباحث عملية إدخال البيانات والتعامل معها ومعالجتها.
- حسن الانتقال: يعني أن يتم الانتقال من محور إلى آخر في الاستبيان بطريقة منطقية متسلسلة، تشعر المبحوثين بترابط موضوعه وأجزائه.

المطلب الثالث: تقييم الاستبيان

تحقق استمارة الاستبيان العديد من المزايا في البحث الاجتماعي والقانوني (الفرع الأول)، غير أنها لا تخلوا من بعض العيوب التي تقلل من قيمة ومصداقية المعلومات التي تقدمها للباحث (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مزايا الاستبيان

للاستبيان عدد من المزايا التي تجعل منه أداة مهمة للحصول على البيانات والمعلومات التي يريد الباحث الحصول عليها من المبحوثين، حيث يتمتع الاستبيان بالمزايا التالية⁽¹⁾:

(1) صابر فاطمة عوض وميرفت علي خواجه، أسس ومبادئ البحث العلمي، مرجع سابق، ص 117.

- يسمح بمدى توزيع أوسع للعينة مقارنة بطريقة إجراء المقابلات.
- يوفر فرصة للأفراد لكي يعطوا إجابات صريحة وبدون ذكر الأسماء.
- يساعد على توفير في الجهد، حيث تستخدم أداة واحدة يتم نسخها وتوزيعها على عدد كبير من الأفراد، والحصول على كم هائل من المعلومات.
- يمكن تصميمه بحيث يكون من السهل نسبيا جمع البيانات الكمية وتحليلها.
- يمكن تصميمه لجمع معلومات أساسية تتعلق بالأفراد، إضافة إلى البيانات التي يصعب الحصول عليها.
- يساعد على جمع كم كبير من البيانات في فترة زمنية وجيزة.
- يتيح جمع معلومات متبصرة في الدراسات الاستكشافية حول مسألة أو موضوع غير مستكشف نسبيا.
- يمكن استكماله في أوقات فراغ الأفراد ضمن مهل زمنية يحددها الباحث بدون التطفل عليهم.
- يساعد في جمع المعلومات الموضوعية فيما يتعلق بالأسئلة الخاصة.

الفرع الثاني: عيوب الاستبيان

- رغم أهمية الاستبيان كأداة أساسية في جمع البيانات، إلا أن هذه الأداة لها بعض العيوب التي يمكن تحديدها في الآتي⁽¹⁾:
- ارتفاع نسبة الاستثمارات المفقودة، وعدم امكانية العودة إلى المبحوثين إذا تطلب الأمر ذلك.
- قد يؤدي إلى ملل المبحوثين إذا كانت الأسئلة مطولة ومبهمه، وإهمال إجاباتهم على الأسئلة الغامضة.
- الأسئلة ذات الصياغة السيئة أو الموجهة قد تثير حفيظة الأفراد.

(1) طارق عطية عبد الرحمن، دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية. مرجع سابق. ص 143.

- لا يمكن تصميم معظم الاستبيانات لكي تكشف الأسباب أو الدوافع التي تقف وراء ميول الأفراد أو معتقداتهم أو تصرفاتهم.
- قد تكون هناك كراهية لدى بعض الأفراد للاستبيانات البريدية بصرف النظر عن الغرض من الأداة الموزعة أو نوعيتها.
- بما أن الأفراد المتشبهين بآرائهم يرجح أن يجيبوا على الاستفتاء أكثر من غيرهم فقد يؤدي استخدام الاستفتاء إلى انحياز ضد الممتنعين عن الإجابة.
- يحول دون الاتصال الشخصي بالأفراد، وربما يتسبب في جعل الباحث يحصل على معلومات غير كافية حول المشاركين في الدراسة.
- عندما يكون الاستفتاء غير شخصي فقد لا يثير أحاسيس المستفتي، وبالتالي قد يؤدي إلى الحصول على إجابات غير صحيحة.
- قد يحتاج تطبيق الاستبيان إلى فريق عمل كبير خاصة إذا كان يستهدف قطاعات جغرافية متباعدة، وهو ما يزيد من حجم التكلفة المالية.
- عدم جدية الكثير من المبحوثين، وبالتالي عدم تعاونهم مع الباحثين، مما يترتب عليه تراجع الثقة في إجاباتهم.
- توجس الكثير من المبحوثين من الاستبيانات والنظر إليها بأنها وسيلة استخباراتية للحصول على معلومات تخصهم.
- يحتاج تطبيق الاستبيان في بعض الدول إلى قائمة طويلة من الموافقات الأمنية مما يعد نوع من التضيق على الباحثين.

خاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أهمية المناهج العلمية والفنية والتي يجب أن تدرك بوعي من طرف الباحثين والطلبة، حتى تكون البحوث والدراسات التي يقومون بها ذات نتائج موضوعية يمكن ترجمتها في شكل مشاريع اقتصادية تساعد في الإقلاع التنموي، أو على الأقل توظف تلك النتائج في إعداد منظومة إحصائية ورقمية تستعملها السلطات العمومية لترشيد الإنفاق العمومية. ولا يمكن للبحوث والدراسات أن تحقق الأغراض السابقة إلا إذا كان الباحث مبدعاً، عن طريق سعة إطلاعه على مصادر وبيانات ومعلومات تتصل بالموضوع المبحوث وإستعماله لقواعد منهجية، تأتي على قمتها توظيف منهج مناسب من مناهج البحث والتحكم في أسسه وأدواته ووسائله.

لذا فإن هذه الدراسة أولت اهتماماً كبيراً بمناهج البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عموماً وفي مجال البحث القانوني خصوصاً، حيث عرفت المنهج العلمي وفرقته عن المصطلحات أو المفاهيم القريبة منه من الناحية الإشتقاقية -مثل المنهجية وعلم المناهج- أو المجاورة له من حيث المقصد أو الهدف - مثل المقرب المنهجي والمقاربة المنهجية-. كما بينت الدراسة أن مناهج البحث العلمي متعددة ومتميزة من حيث الأدوات والوسائل والخطوات، وأن هذا التعدد يسمح للباحث من جهة أولى بتوظيف المنهج الذي يرى أنه الأكثر فعالية في الوصول إلى نتائج صحيحة وموضوعية، كما يسمح له من جهة ثانية بتوظيف أكثر من منهج واحد لعجز كل منهج منفرد من الإحاطة بالظاهرة موضوع الدراسة أو تطويق مختلف مستوياتها وتشعباتها.

إن التقسيم الذي إعتدته الدراسة القائم على المعيار العقلي والإجرائي ما هو إلا تقسيم أكاديمي يسمح للباحث بإعدادها وفق تقسيم ثنائي، وبتبسيط مضمونها حتى يتسنى للقارئ فهمها، لأن هذه النوع من الدراسات مازال في مختلف جزئياته ومستوياته وثيق الصلة بالجانب الإبستمولوجي والفلسفي. على ألا يفهم من أن

المعيار المستعمل في التقسيم يسحب الجانب العقلي عن المناهج التي تنتمي إلى صنف المناهج الإجرائية، لأن هذه الأخيرة وإن تقوم على عمليات عقلية يمارسها ويأتي بها الباحث، إلا أنها تتميز بوجوب إتباع الباحث لمجموعة من الإجراءات حتى يكون توظيفه لهذه المناهج صحيحاً وتكون النتائج التي توصل إليها منتجة وتساهم في خلق التحسين المعرفي وجودته.

كما تناول الدراسة عرض أهم الأدوات أو الوسائل التي يمكن من خلالها للباحث الحصول على المعلومات والبيانات التي تتصل بالواقعة محل الدراسة، والتي لا يمكن الحصول عليها من المراجع والمصادر أو أن هذه الأخيرة تحوي معلومات شحيحة على الظاهرة. هذه الأدوات متعددة منها الملاحظة والإستبيان والمقابلة، حيث أنها تشتمل للباحث عند إستعمالها من الوصول إلى نتائج تصل إلى نسبة معتبرة من الدقة والموضوعية. على أن إعمال هذه الوسائل يخضع لمجموعة من الشروط التي تتصل مرة بموضوع الدراسة، وتتعلق مرة أخرى بعينة الدراسة، وتتصل مرة ثالثة بضرورة مراعات الضوابط المنهجية عند تطبيقها، وفي الأخير قد تتعلق الشروط بشخص الباحث من حيث التحكم والصبر والقدرة على تحليل المعلومات والبيانات وترجمتها في شكل نتائج أو احصائيات يمكن لمراكز البحث أو السلطات العامة الإستفادة منها عند إعداد السياسات العمومية.

إن تعضيد الباحث دراسته بإستعمال مناهج البحث العلمي بوسائل جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، من شأنه أن يخلق تراكم علمي يتميز بالجودة وهو ما يسمح في النهاية ببناء منظومة بحثية قائمة على خلق قيمة مضافة علمية من طبيعة تحسينية إن في مواشيع وعناوين البحث أو في المناهج المستعملة أو في أغراض ومقاصد البحث.

قائمة المراجع

(أولاً)- الكتب العامة:

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، بيروت، 1982.
- جميل صليبا، المعجم الفلسفي. الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة، بيروت، 1982.
- ج.د.ه. كول، رواد الفكر الإشتراكي. ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت، 1978.
- جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الإجرام والعقاب. دار المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1996.
- رضا الزاوي، في الفكر الجدلي دراسة تحليلية نقدية ونصوص، مكتبة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1987.
- شاكير أحمد السحمودي، مناهج الفكر العربية المعاصر في دراسة قضايا العقيدة والتراث، مركز التأصيل للدراسات والبحوث الجسور، الطبعة الأولى، جدة، 2010.
- صلاح أبو الحاج، مناهج البحث الفقهي عند الحنفية، دار الفاروق، الطبعة الأولى، عمان، 2020.
- عبد المنعم الحنفي، المعجم الفلسفي، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.
- عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية. الجزء الأول: القانون وفقاً للقانون الكويتي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1972.
- فؤاد إفرم البستاني، منجد الطالب. دار المشرق، الطبعة الواحدة والعشرون، بيروت، 1986.
- محمود السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 1998.
- محمود محمد علي صبره، الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين. مكتب صبره للتأليف والترجمة، دون طبعة، القاهرة، 2009.
- محمد نور فرحات، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون طبعة، القاهرة، 1981.
- نخبة من أساتذة قسم الاجتماع جامعة الإسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، دون تاريخ.
- هدى مجدي، النظام القضائي وقواعد المرافعات المدنية والتجارية. مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.
- لييب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، دون طبعة، القاهرة، 1988.

(ثانياً)- الكتب المتخصصة:

- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني. الطبعة الثالثة، دون وتاريخ ودون مكان النشر.

- أحمد عليوي صاحب، أسس وقواعد البحث التاريخي بين النظرية والتطبيق. دار
الرياحين للنشر والتوزيع، دون طبعة وتاريخ، العراق.
- أحمد أبو أسعد وسلطان النوري، دراسة الحالة في إطار جديد (علم النفس، علم
الاجتماع، التربية الخاصة، الإرشاد النفسي). مركز ديونو لتعليم التفكير، الطبعة الأولى، عمان،
2016.
- إبراهيم طلعت، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي. دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 1995.
- أحمد بدر، أصول البحث العلمي وماهجه. وكالة المطبوعات، الطبعة السادسة مزيدة
ومنقحة، الكويت، 1982.
- جمال زكي وسيد ياسين، أسس البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي،
القاهرة، 1962.
- جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية،
القاهرة، 2005.
- جون و. بست، مناهج البحث التربوي. ترجمة عبد العزيز غانم الغانم، مراجعة عادل
عز الدين الأشول. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 1988.
- حسن الشافعي، في المنطق ومناهج البحث، الطبعة الأولى، دار الهاني، القاهرة،
2006.
- حنان سعيدي، مناهج وتقنيات البحث القانوني. مكتبة الألفية، الطبعة الثانية،
الرباط، 2021.
- حسن إبراهيم عبد العال، في مناهج البحث التربوي. التركي للكمبيوتر وطباعة
الأوفست، الطبعة الأولى، طنطا، 2004.
- حسن الساعاتي وسامية حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها
وطرائقها وكتابتها، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.
- رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر
والتوزيع، الجزائر، 2001.
- روبرت ك. ين، دراسة الحالة التصميم والأساليب. ترجمة بركات بن مازن العتيبي
ومراجعة عبيد بن عبد الله العمري، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، دون طبعة،
الرياض، 2020.
- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية. دار الفكر،
الطبعة الأولى، دمشق، 2000.
- رشيد زرواتي، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية (أسس علمية وتدريبية)، دار
الكتاب الحديث، دون طبعة، بيروت، 2004.
- سهام النويهي وآخرون، محاضرات في مناهج البحث العلمي. جامعة عين شمس، دون
طبعة وتاريخ.
- سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني إشكاليات تأصيل علم
الإجرام- التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة- التحليل التفسيري لعوامل الإجرام. الجامعة
الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 1994.
- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي. دار أسامة للنشر والتوزيع ونبلأ
ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2019.
- شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع،
عنا، 2003.

- صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الطبعة الأولى، شركة العبيكان، الرياض، 1989.
- صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- صالح محمد طاليس، الشامل في مناهج ومنهجية البحث العلمي القانوني، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2018.
- صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. مكتبة غريب، دون طبعة، القاهرة، 1982.
- طارق عطية عبد الرحمن، دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية. مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة، دون طبعة، الرياض، 2013.
- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
- علي عبد الرازق جبلي، محمد أحمد بيومي، نادية عمر، ومناهج البحث الاجتماعي، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
- عبد الرزاق جبلي ومحمد أحمد بيومي، محاضرات في مناهج البحث الاجتماعي الإجراءات والتطبيقات. دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، دون تاريخ.
- عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيع، البحث العلمي. الجزء الثاني، الطبعة السادسة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2012.
- عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2017.
- عكاشة بن المصطفى، مناهج العلوم القانونية والاجتماعية. دون طبعة ومكان نشر، 2020.
- عاطف علي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
- علاء مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية دراسة في فلسفة العلم. دار الثقافة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 1988.
- عصام خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- عقيل حسين عقيل، فلسفة منهج البحث العلمي. مكتبة مدبولي، دون طبعة، القاهرة، 1999.
- عمار بحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2007.
- عصام حسن الديلمي وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه. دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب. منشورات جامعة 7 أكتوبر، الطبعة الأولى، طرابلس، 2008.
- عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي. دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1993.
- علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، دون طبعة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016.

- عبد العال عكاشة وسامي بديع منصور، **المنهجية القانونية**، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- عوابدي عمار، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2002.
- عبد الرحمن صالح عبد الله، **البحث التربوي وكتابة الرسائل الجامعية**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2006.
- عبد الحميد صفوت إبراهيم، **البحث العلمي مفهومه- أدواته- تصميمه**. دار الزهراء، الطبعة الأولى، الرياض، 2012.
- عبد الله الكندري ومحمد عبد الدايم، **مدخل إلى مناهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 1999.
- عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989.
- عمر قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى، 1999.
- عدلي علي أبو طاجون، **مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي**. الجزء الثاني: **مناهج البحث الاجتماعي**، أدوات البحث الاجتماعي، تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وإعداد التقارير، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 1998.
- عادل زفاعي، **المرجع في البحث العلمي**، دار المنار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
- فايز محمد حسين، **التدريب القانوني والمهارات القانونية وكفالة الحق في التقاضي**، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002.
- كريمة حليم، **الأسس المنهجية للبحث العلمي في الدراسات التربوية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، انفو برانت للطباعة والنشر، الرباط، 2018.
- ل.ر. جاي، **مهارات البحث التربوي**، ترجمة: جابر عبد الحميد جابر. دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.
- محمد الغالي، **المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مكتبة المعرفة، مراكش، 2005.
- مصطفى البنداري، **المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية**، الطبعة الثانية، دار الأهرام، القاهرة، 2022.
- ماثيو جيدر، **منهجية البحث**. ترجمة مليكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة السورية، دون طبعة، دمشق، 2004.
- محمد العروصي، **المرشد في المنهجية القانونية**، الطبعة الثانية، مطبعة أناسي، مكناس، 2022.
- محمد الدسوقي، **منهج البحث في العلوم الإسلامية**، دار الأوزاعي، الطبعة الأولى، بيروت، 1984.
- محمد فتحي الشنيطي، **أسس المنطق والمنهج العلمي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1970.
- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي ومن معه، دار القصبة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

محمد عبد العال النعيمي، عبد الجبار توفيق البياتي وغازي جمال خليفة، طرق ومناهج البحث العلمي. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015.

محمد محمد الطاهر آل شبور الحاقاني، نقد المذهب التجريبي. دار الزهراء للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1983.

مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، 1996.

محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998.

مسعود حسين النائب، البحث العلمي قواعده- إجراءاته- مناهجه، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.

مجدي عزيز إبراهيم، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية. دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989.

ميخائيل و. سينجليتري وجيرالد ستون، نظرية الاتصال والبحوث التطبيقية. ترجمة عبد الله بن اهنية وسعد هادي القحطاني، مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة، دون طبعة، الرياض، 1999.

منذر عبد الرحمن الضامن، أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

نوال محمد عمر، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية، دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، بيروت، 1986.

ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ. دار القصبة للنشر، دون طبعة، الجزائر، 2000.

وجيه محبوب، أصول البحث العلمي ومناهجه. دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

والتر بنجهام وآخرون، سيكولوجية المقابلة. ترجمة فاروق عبد القادر وعزت سيد اسماعيل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1999.

يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداي، لندن، 2017.

يعقوب يوسف الكندري، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية. مجلس النشر العلمي ولجنة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، 2005.

(ثالثا)- المقالات:

محمد المدني صالح الشريف، «التكييف القانوني للوقائع: مفهومه، أنواعه، أثره على الحكم القضائي»، مجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد 3، السنة 2024.

توفيق الطويل، «خصائص التفكير العلمي بين تراث العرب وتراث الغربيين». مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام الكويتية، المجلد 3، العدد 4، السنة 1973.

ماي سميث وأحمد زكي، «ملاحظات على الاستبيان الشخصي وكيفية إجرائه». مجلة علم النفس. العدد 3، السنة 1948.

بوب جيسوب، «النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والأيدولوجيا القانونية السياسية»، في: قيحي باشو كانيس، بيير بورديو، جاك ديريدا، يورجن هابرماس وبول

ريكور ، القانون والصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية. ترجمة سعيد العلمي، دار العالم الجديد، دون طبعة، القاهرة، 2007. ص 53.

(رابعاً)- المراجع الأجنبية:

Mathieu Guidere , *Méthodologie de la recherche. Guide du jeune chercheur en Lettres, Langues, Sciences humaines et sociales Maîtrise, DEA, Master, Doctorat*. Ellipses Édition, Paris, 2004.

Jean-Louis Bergel, *Théorie générale du droit*. Dalloz, Paris, 5^{ème} Édition, 2012.

Madeleine Grawitz, *Méthodes des sciences sociales*. Dalloz, Paris, 11^{ème} Édition, 2000.

Stefan Goltzberg, *Le droit comparé*. Paris, PUF, coll. «Q.S.J.». 1^{ème} édition, 2018.

K. Stoyanovitch, *La philosophie du droit en URSS (1917- 1953)*. L.G.D.J., Paris, 1965.

Peter Hanns Reill, *The German Enlightenment and Rise of Historicism*. University of California Press, Berkeley, 1975.

Homer Carey Hockett , *The Critical Method in Historical Research and Writing*. New York, The Macmillan Company, 1955.

John Van Maanen, *Tales of the Field: On writing ethnography*. The University of Chicago Press, Chicago, 1988.

Perelman Chaïm, «Raisonnement juridique et logique juridique», *Archives de philosophie du droit*, 1966.

Pierre Langeron, «La recherche en droit comparé». *Cahiers de Méthodologie Juridique*. Numéro 11, Année 1994. Emmanuelle Bernheim, Dalia Gesualdi-Fecteau, Pierre Noreau et Véronique Fortin, « L'approche empirique en droit : prolégomènes ». in : Dalia Gesualdi-Fecteau, Emmanuelle Bernheim (dri), *La recherche empirique en droit : méthodes et pratiques*. Montréal, Les Éditions Thémis, 2022.

Jennifer Platt, « Case Study ». *American Methodological Thought*. Volume 40, Numéro 22, Année 1992.

فهرس المحتويات

01 مقدمة

4 الفصل الأول: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والقانونية

07 المبحث الأول: المناهج العقلية

09 المطلب الأول: المنهج الإستنباطي

09 الفرع الأول: مفهوم المنهج الإستنباطي

10 الفرع الثاني: أركان المنهج الإستنباطي

12 الفرع الثالث: تطبيقات المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

13 الفرع الرابع: تقييم المنهج الاستنباطي

14 المطلب الثاني: المنهج المقارن

15 الفرع الأول: مفهوم المنهج المقارن

18 الفرع الثاني: مستويات المنهج المقارن

19 الفرع الثالث: أهمية المنهج المقارن في الدراسات والبحوث القانونية

20 المطلب الثالث: المنهج التحليلي

20 الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي

22 الفرع الثاني: عناصر المنهج التحليلي

24 الفرع الثالث: تمييز المنهج التحليلي عن المنهج الوصفي

25 المبحث الأول: المناهج الإجرائية

25 المطلب الأول: المنهج التاريخي

26 الفرع الأول: مفهوم المنهج التاريخي

28 الفرع الثاني: مشتملات المنهج التاريخي

30 الفرع الثالث: صيغ المنهج التاريخي

32 الفرع الرابع: صور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية

34 المطلب الثاني: المنهج الوصفي

35 الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي

36 الفرع الثاني: تقييم المنهج الوصفي

37	الفرع الثالث: مركبات المنهج الوصفي
38	المطلب الثالث: المنهج الاستقرائي أو التجريبي
38	الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستقرائي
40	الفرع الثاني: خطوات المنهج الاستقرائي
42	الفرع الثالث: تطبيق المنهج الاستقرائي في الدراسات القانونية
45	المطلب الرابع: المنهج الجدلي أو الديالكتيكي
46	الفرع الأول: مفهوم المنهج الجدلي
47	الفرع الثاني: أسس ومبادئ المنهج الجدلي
50	الفرع الثالث: تطبيقات المنهج الجدلي في الدراسات القانونية
53	المطلب الخامس: دراسة حالة
54	الفرع الأول: تعريف دراسة حالة
55	الفرع الثاني: مميزات تعريف دراسة حالة
57	الفرع الثالث: تقييم تعريف دراسة حالة

59 الفصل الثاني: المناهج التطبيقية أو أدوات جمع البيانات

60	المبحث الأول: الملاحظة
60	المطلب الأول: مفهوم الملاحظة
60	الفرع الأول: تعريف الملاحظة
62	الفرع الثاني: طبيعة الملاحظة
64	المطلب الثاني: أنواع الملاحظة
64	الفرع الأول: الملاحظة البسيطة
66	الفرع الثاني: الملاحظة المنظمة
69	المطلب الثالث: تقييم الملاحظة
69	الفرع الأول: إيجابيات الملاحظة
70	الفرع الثاني: سلبيات الملاحظة
71	المبحث الثاني: المقابلة
71	المطلب الأول: مفهوم المقابلة
72	الفرع الأول: تعريف المقابلة
73	الفرع الثاني: مقومات المقابلة

74	المطلب الثاني: أنواع المقابلة.....
75	الفرع الأول: المقابلة من حيث الغرض منها.....
75	الفرع الثاني: المقابلة من حيث عدد المبحوثين.....
76	الفرع الثالث: المقابلة من حيث درجة المرونة.....
77	المطلب الثالث: تصميم المقابلة وتسجيل بياناتها.....
77	الفرع الأول: إيجابيات المتصميم المقابلة.....
79	الفرع الثاني: تسجيل بيانات المقابلة.....
80	المطلب الرابع: تقييم المقابلة.....
80	الفرع الأول: مزايا المقابلة.....
82	الفرع الثاني: عيوب المقابلة.....
82	المبحث الثالث: الإستبيان
83	المطلب الأول: مفهوم الإستبيان.....
83	الفرع الأول: تعريف الإستبيان.....
84	الفرع الثاني: أنواع الإستبيان.....
86	المطلب الثاني: أجزاء الإستبيان وتصميمه.....
86	الفرع الأول: أجزاء الإستبيان.....
87	الفرع الثاني: تصميم وبناء الإستبيان.....
90	المطلب الثالث: تقييم الإستبيان.....
90	الفرع الأول: مزايا الإستبيان.....
91	الفرع الثاني: عيوب الإستبيان.....
93	خاتمة
95	قائمة المراجع
101	فهرس المحتويات

نمّس بحمد الله تعالى